



جامعة د.مولاى الطاهر - سعيدة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية (دراسة ميدانية بلدية سعيدة)

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر

التخصص : تسيير إدارة جماعات المحلية

إشراف الأستاذ:

أ. شاربى محمد

إعداد الطالبة:

عوونى نادية

اللجنة المناقشة :

- الدكتور: خداوى محمد:رئيسا
- الأستاذ: شاربى محمد:مشرفا و مقرا
- الأستاذ: بن زايد احمد:عضوا مناقشا
- الدكتور: خرشى عمر معمر:عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016 هـ

1438/1437 هـ



UNIVERSITY DR.MOULAY TAHER-SAIDA
FACULTY OF LAW AND POLITICAL SCIENCE
DEPARTMENT OF POLITICAL SCIENCE



**EVALUATION OF THE DIGITAL EXPERIMENT IN THE
ALGERIAN LOCAL ADMINISTRATION
(FIELD STUDY MUNICIPALITY OF SAIDA)**

NOTE BY NEIL ALMASTER IN POLITICAL SCIENCE

SPECIALIZATION: CONDUCTING AND MANAGING LOCAL GROUPS

PREPARATION BY:

M^{iss} AOUNI NADIA

UNDER THE SUPERVISION OF PROFESOR

M^{er} CHARBI MOHAMED

COMMITTEE DISCUSSION

PROFESSOR : kheddaoui MohamedPRESIDENT

PROFESSOR : CHARBI MohamedSUPERVISOR /RAPPORTEUR PROFESSEUR

PROFESSOR : BEN ZAID A'MEHAMED.....DISCUSSED MEMBER

PROFESSOR : KHARCHI OMAR Maamar.....DISCUSSED MEMBER

COLLEGE YEAR

2016/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

"لَوْ فَضِّحْنَا لَهُمُ الْأَمْرَ الْكُذِّبَ مِنَ الْهَدْيَةِ وَقَتْلُ الرَّجُلِ وَقَتْلُ الْوَعْدِ لَعَلَّمْنَا
كَمَا بَيَّنَّاهُ غَيْرًا"

سورة الإسراء : آية 24

شكر وتقدير

على الأصل نمشي و الأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه و أن نسدي الشكر لمستحقه
ممن أفادونا و لو بكلمة طيبة.

أولا أتقدم بخالص الشكر للأستاذ " شاربي محمد " على إشرافه و متابعته لهذا البحث
و على توجيهاته القيمة و نصائحه الهادفة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة، التي سألتزم بكل توجيهاتهم
وانتقاداتهم العلمية و الموضوعية.

عرفان و تقدير لكل أساتذتي الذين أناروا لي الطريق خلال مشواري الدراسي إلى جميع
إخوتي و أخواتي أطل الله في عمرهم

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل موظفي و موظفات دائرة سعيدة و لكل من كان لي سندا
وساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل

لكم مني فائق الاحترام و التقدير.

و في الأخير أسأل الله العظيم التوفيق و السداد في إيصال المعلومة لإنجاح هذه الدراسة،
فإن أصبت فهذا من فضل الله عز و جل و هذا ما أطمح إليه، و إن أخطأت فمن نفسي و
أمل النصح و الإرشاد و سأكون شاكرة لمن أهدى لي عيوبي.

عوني نادية

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أبي و أمي
الطاهرتين تغمدهما الله برحمته الواسعة

مَقْلَمَةٌ

يعيش العالم هذه الفترة ثورة تقنية عالية في قرن التقدم العلمي و التكنولوجيا وهذا التطور أدى إلى ظهور أساليب ، وطرق ، وتقنيات جديدة في كل المجالات و بالأخص مجال الإدارة و وظائفها منها الإدارة المحلية مجبرة اليوم على التكيف مع الظروف والأوضاع الاقتصادية الجديدة الراهنة و العمل وفق إستراتيجية جديدة للنهوض بالاقتصاد المحلي و تامين الموارد الخاصة بالجماعات المحلية وتشجيعها على التكفل بتحدياتها التنموية.

ومن هذا المنطلق أخذت الأنشطة الإدارية تتحول تدريجيا من أنشطة عادية إلى أنشطة إلكترونية للاستفادة من مميزات هذه الأنشطة الجديدة في مجال تقديم الخدمات الإدارية وهذا ما يطلق عليها بالإدارة الإلكترونية بهدف زيادة كفاءة عمل الإدارات و المنظمات وتفعيل استخدام التقنية لخدمة المواطنين و أصبح من أهم سمات المنظمات المعاصرة تستند في أنشطتها إلى المعرفة المعلوماتية وإنها منظمات رقمية أو إلكترونية تقدم خدماتها للمواطنين وللمؤسسات و لجميع المستفيدين منها دون الاعتماد على الأنشطة الورقية، يعد هذا التحول أحد المظاهر التي فرضتها التقنية والعولمة وتحدياتها وهذا ما أدى إلى تغيير في هيكل العمليات و المعاملات و الإجراءات و المهارات و سياقات إتخاذ القرار ومعايير الأداء وأشكالها فضلا عن امتداد الخدمة في بعض الأحيان إلى خارج الأوقات الرسمية، أن بعض الخدمات الإلكترونية تعمل على مدار الساعة و من أجل تحقيق هذا الهدف فإن عصرنة هذه الإدارة و الرقي بمستوى الخدمة العمومية يجب أن يرتكز على أسس علمية من أجل ضمان فعالية واستمرارية النشاطات التي تتكفل بها الإدارة الجزائرية و مسايرة التطورات الحاصلة في كل المجالات.

(1) أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الرقمنة و علاقتها بالإدارة المحلية، أهمية بالغة انطلاقا من كون تحول جميع الخدمات السابقة إلى خدمات متطورة مرتكزة على التقنيات الجديدة تشمل أنظمة معلوماتية وبالتالي أهمية هذه الدراسة:

من الناحية العلمية: تكمن في وفرة الدراسات وتشابها حول موضوع الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بالخدمات العمومية على مستوى الطرح الأكاديمي، مما يجعل هذا الموضوع يكتسيه الغموض وعدم الوضوح لدى كثير من الدارسين، و عليه جاءت هذه الدراسة لتوضيح مفهوم الإدارة الإلكترونية وتبين أثارها وانعكساتها على الخدمة العمومية.

أما من الناحية العملية: يرى البعض أن مشروع الإدارة الإلكترونية بالجزائر بعيد المنال لصعوبة التغيير أمام العراقيل البيروقراطية وغيرها، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتوضح الرؤى وتقديم حقائق مجردة حول واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجزائر، وكيف أثرت آلياتها في الوصول إلى الخدمة العامة الرشيدة من خلال تجربة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و أخذ بلدية سعيدة نموذجا والتوصل إلى نتائج و توصيات بهذا الشأن يمكن الاستفادة منها مستقبلا.

(2) أهداف الدراسة:

إن الهدف من دراسة الإدارة الإلكترونية وتطبيقها في الإدارة المحلية يعود لدورها الهام وما تشمله من أنظمة معلوماتية وآليات العمل في تسريع و تحسين أداء الخدمات و الوصول إلى أهداف يمكن تلخيصها كما يلي:

- أ- إزالة الغموض و التعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية بشكل واضح.
- ب- دراسة تأثير الأعمال الإلكترونية على الأعمال التقليدية.
- ت- بيان دور الإدارة الإلكترونية كإستراتيجية جديدة و التخلص من عيوب الإدارة التقليدية.
- ث- محاولة الوصول إلى ما سيحدثه التطبيق الإلكتروني من تغيرات داخل الإدارات المحلية.

(3) مبررات اختيار الموضوع:

إن اهتمام أي باحث و رغبته في تناول أي موضوع معين عما سواه هو في حقيقة الأمر راجع لاعتبارات ذاتية ترتبط بشخص الباحث و توجه اهتمامه بحكم الميل نحو موضوعات معينة، و أخرى موضوعية ترتبط بمواصفات موضوع الدراسة من حيث قيمته العلمية و حدائته.

أ- المبررات الذاتية:

تنطلق من الاهتمام الشخصي بموضوع إصلاح و تطوير الخدمة العامة كونها تمثل مرتكز النهوض بجودة الحكم ، وانطلاقاً من قناعة الباحث أن أي تطوير أو تحديث داخل الدولة لابد أن يكون محوره و موضوعه إصلاح و ترشيد علاقة المواطن بمؤسسات الدولة.

ب- المبررات الموضوعية:

وهي تشمل القيمة العلمية لموضوع الإدارة الإلكترونية إضافة إلى توفر عنصر الجودة فيه على مستوى الطرح العلمي الأكاديمي و محدودية الدراسات و الأبحاث التي تتطابق مع المستجدات و هو ما يشجع ويفتح أمام الدارسين مزيداً من الاجتهاد و محاولة إثراء الموضوع من كل جوانبه.

(4) أدبيات الدراسة:

ورد في هذا الموضوع جملة من الأدبيات و الدراسات و التي تركز في أغلبها على موضوع الإدارة الإلكترونية و تطبيقها في الإدارات المحلية من بينها:

- الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة و التي أعدت في إطار برنامج عمل قسم سياسات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات باللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لعامي 2012-2013، و تهدف من خلالها إلى رصد واقع إستراتيجيات برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، و أهم تطبيقات الخدمات الإلكترونية الحالية و آفاق تطويرها، حيث تطرقت الدراسة لتطوير إستعمال

المعلوماتية في هذه الدول العربية، كما استعرضت وضع البوابات الإلكترونية في هذه الدول وأهم المشاريع المنجزة و المبادرات الجديدة ، وإنتهت الدراسة ببحث مفصل مختوم باستنتاج والأخذ بالتوصيات المقدمة من طرفها.

• وكذا رسالة ماجستير للباحث عشور عبد الكريم تحت عنوان " الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائرية " بجامعة منتوري قسنطينة سنة 2010/2009، إحتوت على الإطار المفاهيمي لكل من الإدارة الإلكترونية و الخدمة العمومية، ودور تكنولوجيا المعلومات وأثرها على نماذج الخدمات المقدمة للمواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية وخص الباحث دراسة بتجربة الجزائر في التحول الإلكتروني من خلال إبراز أهم التجارب القطاعية التي حاولت الإسهام في الوصول إلى خدمات عامة إلكترونية و من ثم ترشيد الخدمة العمومية وختم دراسة بتقديم رؤية مستقبلية لموضوع الإدارة الإلكترونية و إمكانية ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر.

• تنطلق هذه الدراسة لتقدم تحليلا تقييميا لعملية الرقمنة و دورها الفعال في تسيير الإدارة المحلية الجزائرية و الجديد في هذا الموضوع هو إبراز هذه التجربة الجديدة و محاولة استجلاء تأثيرها في تسيير الإدارة المحلية من خلال التركيز على بلدية سعيدة كنموذج للتحول نحو الخدمة الإلكترونية، و إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على وظائفها و مهامها، و بروز مساهمتها الفعالية في تحسين نوع الخدمات المقدمة للمواطنين.

(5) إشكالية الدراسة:

على ضوء التقدم المتزايد في استخدام التكنولوجيا الحديثة و التطبيقات الحاسوبية أصبح دور استخدام الإدارة الإلكترونية مطلب ضروري لا غنى عنه في الإدارة المحلية.

و من هنا تحاول الدراسة الحالية الكشف عن :

- كيف ساهم التطبيق الرقمي من مستوى فعالية الإدارة المحلية الجزائرية وبالضبط بلدية سعيدة؟

ويتفرغ عن هذه الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية يمكن إجمالها في ما يلي :

- ما مفهوم كل من الإدارة الإلكترونية و الإدارة المحلية ؟
- كيف يؤثر تطبيق الرقمية في تسير الإدارات المحلية ؟
- هل نلاحظ هذا التطبيق الجديد في الواقع الملموس ؟
- إلى أي مستوى من التطور بلغته الخدمات المقدمة من طرف الإدارات المحلية الجزائرية ؟

(6) فرضيات الموضوع:

تقدم هذه الدراسة جملة من الفرضيات التي من شأنها أن تجيب على الإشكالية العامة وأسئلتها

الفرعية يمكن إيجازها في ما يلي:

الفرضية الأولى: التحول نحو إدارة إلكترونية هو نتيجة فشل نمط الإدارة التقليدية (الرقمية) في تقديم الخدمات بأكثر فعالية.

الفرضية الثانية: الإدارة الإلكترونية لم تطبق بكامل حذا فرها في الواقع رغم استخدام بعض الآليات.

الفرضية الثالثة: تزداد الإدارة المحلية على مستوى من الرشادة عند تطبيقها الإلكتروني الجديد.

(7) حدود المشكلة البحثية:

حدود هذه الدراسة في شكلها النظري تتطرق على موضوع التطبيق الإلكتروني في الإدارة المحلية

و من هنا يتجلى الموضوع إلى جوانب متصلة بالتغيير و التطوير الإداري الناتج عن إدخال الرقمنة

للارتقاء بنوعية الخدمات .

- الحدود المكانية:

موضوع الدراسة يرتبط ببيئة الإدارة المحلية و بالخصوص إسقاط الدراسة على بلدية سعيدة كدراسة حالة لتطبيقها الأسلوب الإلكتروني الجديد.

- الحدود الزمانية:

أنها تركز على الفترة الممتدة من سنة 2000، باعتبارها سنة بداية فترة الإصلاحات الكبرى التي باشرتها الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و الهادف إلى بناء مجتمع المعرفة كعصرنة بعض القطاعات، ثم انطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية 2013.

- الحدود التنظيمية:

تظهر من خلال الهياكل التنظيمية التي تشمل التحول من هياكل تنظيمية تقليدية مبنية على الأساس الوظيفي ، إلى هياكل مصممة على أساس التدفقات المعلوماتية تتمتع بالديناميكية والتفاعل باستمرار مع المتغيرات الخارجية والداخلية .

(8) الإطار النظري:

لقد وظفت ضمن هذه الدراسة عدة إقترابات منها :

الاقتراب المؤسساتي: الذي يتم الاعتماد عليه انطلاقا من كون الإدارة الإلكترونية بالجزائر هي نتاج المتغيرات (مدخلات) فرضتها البيئة الداخلية والخارجية على النظام السياسي والتفاعل مع هذه المتغيرات أفرز مجموعة من البرامج (مخرجات) والتغذية الإسترجاعية التي تعكس مدى نجاعة أو فشل هذا المشروع.

الاقتراب القانوني: الذي تتجلى تطبيقاته في المؤسسات الحكومية الجزائرية كالقوانين المنظمة لسيرورة العمل الإداري واستحداث مصالح جديدة.

(9) الإطار المنهجي:

للإمام الجيد بالموضوع محل الدراسة و بما يسمح الحصول على المعلومات المناسبة والصحيحة تم توظيف مجموعة من المناهج و التي من ضمنها :

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يركز على الوصف الدقيق لموضوع الدراسة و هذا من أجل الحصول على نتائج علمية بطريقة موضوعية، و يتجلى الاعتماد على هذا المنهج من خلال سرد ووصف وتحليل لكلا من مفهوم الرقمنة ومفهوم و مفهوم الإدارة المحلية وتوضيح أشكال الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين.

كما تم توظيف المنهج التاريخي: و هذا بغرض تحليل الحقائق المتعلقة بالظاهرة المدروسة ومعرفة الظروف التي أحاطت بها، فتحليل الواقع المعانين يتطلب التعرف على حالة المنظمات قبل التحول الإلكتروني لاستخلاص التغيرات الحاصلة و من يمكن تقييم هذه التطورات.

إضافة إلى ذلك اعتماد منهج دراسة حالة: الذي يهدف إلى جمع المعطيات والبيانات حول الحالة المدروسة، وتم اعتماد أساسيات هذا المنهج عند التطرق إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية وإسقاط هذه التجربة على الواقع من خلال إجراء دراسة ميدانية ببلدية سعيدة.

(10) أدوات البحث العلمي:

قد تمت الاستعانة ببعض أدوات البحث العلمي أثناء القيام بهذه الدراسة والتي من بينها الاستبيان والذي جاء على شكل استمارة تشمل محورين أساسيين محور خاص للموظفي البلدية والمحور الآخر خاص بالمواطنين المستفيدين من الخدمات المقدمة لهم.

كما استخدمنا نوعين من العينة وهما:

عينة مقصودة غير عشوائية متمثلة في الموظفين المنتمين لبلدية سعيدة، أما العينة الثانية فهي عينة عشوائية تشمل المواطنين المستفيدين من تلك الخدمات.

وكذلك الاستعانة بالملاحظة التي جاءت من خلال الإطلاع على المكان المراد دراسته.

الملاحظة: تعتبر من أهم الأدوات و الوسائل التي يستخدمها الباحثون الاجتماعيون في جميع المعلومات من الحقل الاجتماعي، لأنها تعطي مجال للباحث للملاحظة سواء كانت على المبحوثين أو على المواضيع التي تحتاج المعاينة للحصول على المعلومات اللازمة¹.

و الاستعانة كذلك بالمقابلة التي وضفت خلال الدراسة التي أجريت ببلدية سعيدة مع السيد الأمين العام.

المقابلة: وهي عبارة عن محادثة يقوم بها الفرد مع الآخر، أو مع الأفراد بهدف الحصول أنواع من المعلومات لاستخدامها في البحث العلمي، أو الاستعانة بها في عمليات التوجيه².

الإطار الإيمولوجي:

هناك بعض المفاهيم يستوجب علينا فهمها أو التطرق عليها بشرح مفصل منها:

- الإدارة الإلكترونية: عبارة عن استخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات أداء المؤسسات وتقع كفايتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة³.
- الرقمنة: إنها عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعائها إلى سلسلة رقمية من أجل فهرستها وتمثيل محتوى النص المرقم⁴.

¹ - عمار بحوش، " دليل الباحث في المنهجية " ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 40.

² - محمد عبد الحميد، " تحليل المحتوى في بحوث الإعلام " ، القاهرة، مصر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1979، ص 308.

³ - علاء عبد الرزاق السالحي، " الإدارة الإلكترونية E-MANAGEMENT " ، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2008، ص 13.

⁴ - الدلهومي صالح، " إشكالية المكتبة الالكترونية و مستفديها " ، أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد العربي للمكتبات و المعلومات الالكترونية و النشر الالكتروني و خدمات المعلومات في الوطن العربي ، تونس: المعهد الأعلى للتوثيق، الاتحاد العربي للمكتبات و المعلومات، ص 72.

- الإدارة المحلية: إنها المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتجة من سكانها المحليين تحت رقابة و اشرف الحكومة المركزية¹.
- التكنولوجيا المعلومات والاتصال: هي القناة التي تحمل الرموز التي تحتويها الرسالة من المرسل إلى المستقبل².
- البلدية: هي الجماعة الإقليمية الأساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و تحدث بموجب القانون³.

11) هندسة الموضوع :

قصد الإلمام ببحوثات ومتطلبات البحث، تم إدراج مضامينه وعرض محتوياته في ثلاثة فصول وقد تم التمهيد والاستهلال بمقدمة عامة من خلال طرح الإشكالية بجوانبها المعروفة منهجيا ثم قمنا بتقسيم الدراسة على النحو التالي :

الفصل الأول: تحت عنوان التأسيس المعرفي للرقمنة وللإدارة المحلية وتضمن ثلاثة مباحث، الأول خصصناه لماهية الرقمنة وتطرقنا إلى مفهومها، والمواد المكونة لها وأشكالها وأهم أهدافها، وإيجابيات وسلبيات التطبيق الرقمي . والمبحث الثاني إشتمل الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية وتعرضنا فيه إلى مفهومها ومبررات الأخذ بنظامها ، ووظائفها والمقومات التي تركز عليها ، ثم دراسة الإدارة المحلية ما بين النظامين المركزية واللامركزية الإدارية والمبحث الثالث تناولنا فيه مفهوم الإدارة الإلكترونية والأسباب الداعية إلى التحول الإلكتروني والأهداف المراحل التي تمر عليها الإدارة الإلكترونية.

الفصل الثاني: لقد جاء بعنوان واقع التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول الأبعاد القانونية لمشروع الجزائر الإلكترونية

¹ - حسين مصطفى حسين، " الإدارة المحلية المقارنة"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 14.

² - متوفر على الرابط WWW.E-ONEC.COM

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 15، (1990/04/11)، المادة الأولى.

فتعرضنا إلى معرفة هذا المشروع وأهم محاوره، وإلى إستراتيجيته وأهدافه، ثم تناولنا في المبحث الثاني على مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية، وأهم نماذجها، والمبحث الثالث تناولنا فيه تحديات الرقمنة في الإدارة المحلية الجزائرية وأهم معوقاتها وسبل مجابته.

الفصل الثالث: جاء بعنوان تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية لبلدية سعيدة كحالة للدراسة والذي يشمل تعريف بلدية سعيدة وهيكلها التنظيمي وأهم المهامات المخولة للمجلس الشعبي البلدي، واستفراغ الاستبيان من أجل معرفة استراتيجيات التي اتخذتها الحكومة لترشيد الإدارة المحلية الجزائرية.

وانتهت هذه الدراسة بخاتمة من خلالها يتم الإجابة على الإشكالية وما تقدم من فرضيات بشكل مبسط وتوضيح النتائج والتوصيات المستخلصة من هذه الدراسة.

(12) صعوبة الدراسة :

يواجه البحث العلمي صعوبات جمة خصوصا في الدول العربية رغم النبوغ والقدرات العقلية الهائلة التي يمتلكها كثير من الباحثين والعلماء في هذه الدول إلا وواجهوا صعوبات منها:

- صعوبة الحصول على المراجع الكافية .
- حداثة الموضوع وتشابه الطرح في كثير من المفاهيم.
- ضيق الوقت في إنجاز هذه الدراسة.

الفصل الأول

النُصْبُ المعرفي لرقمنة الإدارة المحلية الجزائرية

مقدمة الفصل

في ظل التطورات التقنية المتلاحقة في عالمنا اليوم، أصبح من المهم و من الضروري للدول الحديثة أن تستثمر تلك التقنيات الخاصة بالاتصالات و المعلومات في تطوير منظماتها و تطوير وسائل وأشكال تقديمها للخدمات العامة خاصة بالإدارة المحلية و استثمارها لتلك التقنيات، و هذا من أجل مواكبة متطلبات هذا العصر التي فرضت على أرض الواقع و كخيار قوي لا يمكن الوقوف دون مواكبته بكل متغيراته المادية و المعنوية.

هذه المواكبة للثورة الرقمية تجلت في الإدارة الإلكترونية عن طريق إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مختلف الأجهزة و المؤسسات سواء القطاع العام أو قطاع الأعمال، سعيًا منها لتحسين و تطوير الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

و لتوضيح مضامين هذه المفاهيم و العلاقة الترابطية فيما بينها هو ضمن مسعى هذا الفصل

الذي يحتوي على ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: ماهية الرقمنة.
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية.
- المبحث الثالث: تحول الإدارة العامة التقليدية للأسلوب الإلكتروني.

المبحث الأول: ماهية الرقمنة

تعد الرقمنة أو ما يسمى أيضا الإدارة الالكترونية مفهوما مبتكرا أملته المراحل المتقدمة من ثورة تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة واقتصاد الرقمي وأسهمت في تكوينه وانتشاره برمته فالإدارة الرقمية تتزعرع وتنمو في بيئة الابتكار والخلق والإبداع وتستمد قوتها من الفكر التكنولوجي والإبداع المعرفي الذي أصبح سمة من سمات الاقتصاد الرقمي وكما يؤكد جيتس رئيس مجلس إدارة شركة مايكروسوفت فإننا "نتعامل مع الومضات الرقمية والفضاءات الافتراضية لإدارة شؤون شركتنا دون أن يكون لكثير منا مكان ملموس نجلس بين جدرانها فإدارتنا الرقمية تعتمد على التزامنا بالتكنولوجيا والمعرفة وولاء العاملين لدينا مكرس لاقتصاد المعرفة الذي مكننا من تحقيق أكبر الإنجازات التي نتفاخر بها"¹.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة والمواد المكونة لها

1. تعريف الرقمنة:

عرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعائها إلى سلسلة رقمية *chaîne numérique* من أجل فهرستها وتمثيل محتوى النص المرقم².

والرقمنة أو التحويل الرقمي *Digitization* هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني وفي سياق نظم المعلومات عادة ما تشير الرقمنة إلى تحويل

1- بودي عبد القادر، بودي عبد الصمد، "الإدارة الرقمية كإبداع في تسيير وتمييز منظمات الأعمال مع الإشارة كنموذج للإدارة الرقمية في المنظمات العربية"، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البلدة يومي 12-13 ماي 2010، ص 8.

2- الدلهومي صالح، "إشكالية المكتبة الالكترونية وستفديتها"، أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، المكتبة الالكترونية والنشر الالكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي تونس: المعهد الأعلى للتوثيق للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2001، ص 72.

النصوص المطبوعة أو الصور، سواء كانت صور فوتوغرافية أو خرائط إلى إشارات ثنائية Signals binory باستخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي Scanning التي تسمح بعرض نتيجة ذلك على شاشة الحاسب¹.

2. المواد المكونة للرقمنة:

إن عمليات الرقمنة وأسلوب الحياة المعتمد على استخدام الويب تمنح الحكومة فرصة إعادة هندسة نفسها اعتماداً على معلومات أخرى غير البيروقراطية.

وتشكل البنية التقنية الرقمنة الركيزة المحورية للإدارة الإلكترونية ونذكر منها: الحاسب الآلي وشبكات الحاسب الآلي ووسائل الاتصال وأجهزة التحكم بالاتصال.

1. الحاسب الآلي:

إن المدبر في شؤون الحسابات أو العقول الإلكترونية يجب أن لا تتعدى ماكينات يتولى تشغيلها مجموعة من المهندسين وواضعي البرامج، وما تقع فيه هذه العقول من أخطاء يكون المتسبب فيها الذين تولوا تشغيلها من البشر، و من الضروري إلزام مجموعة معتبرة من الأفراد لتوكل إليهم هذه المهمة.

ويمكن تعريف الحاسوب بأنه "آلة إلكترونية يمكن برمجتها لكي تقوم بمعالجة البيانات وتخزينها واسترجاعها وإجراء العمليات الحسابية والمنطقية عليها وجهاز الحاسوب يقوم بتحليل وعرض ونقل

1- فراج عبد الرحمان، "مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية"، مجلة المعلوماتية المملكة العربية السعودية: مركز المصادر التربوية بوزارة التربية والتعليم 2005، ص 38.

المعلومات بأشكالها المختلفة والمعلومات لها أشكال متنوعة قد تتمثل على هيئة أرقام أو أحرف للنصوص المكتوبة أو المرسومة وصور وأصوات أو حركة كما في الأفلام والكتابات.¹

أ) مكونات النظام الحاسوبي:

1) الأجهزة: وهي الآلات أو الوسائل التي تحمل نشاط الحاسبات كالتخزين والاسترجاع والاتصال بالبيانات، وتكون عادة تحد سيطرة الرمجيات Software.

2) البرامج: وتقوم بإعطاء المعلومات عن كيفية التنفيذ والحصول على النتائج المطلوبة وهي التي توجه المكونات المادية للحاسوب للعمل بأسلوب أو بطريقة معينة بغرض الحصول على نتائج معينة.

3) المعلومات: يجب أن تمثل الترتيب العملي وذلك من خلال التحديد الدقيق لكل مرحلة ابتداء بجميع البيانات وتحديد الهدف وتنظيم البيانات.

4) الأشخاص: الذين يتعاملون مع تكنولوجيا المعلومات.

5) الخطوات التنفيذية: يجب أن تكون المعالجة مرتبة ومنظمة من أجل الحصول على نتائج إيجابية.

أما المكونات الأساسية للحاسب الآلي كما ذكرهما السالمي وآخرون هي:

1) وحدة الإدخال: بواسطتها يتم إدخال البيانات والإشارات المطلوب تغذيتها للحاسب إما أن تكون لوحة مفاتيح لوحة مفاتيح متصلة شاشة عرض أو أجهزة اسطوانات وأشرطة ممغنطة أو لوحة رسم أو قارئ ضوئي.

1- محمد بن سعيد محمد العريشي، "إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة العربية للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة (بنين)"، كلية التربية قسم الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 2001، ص 55.

- (2) وحدة التخزين (الذاكرة) الرئيسية: ومهمة هذه الوحدة الخزن المؤقت للبيانات والبرامج اللازمة لمعالجة تلك البيانات وتخزين المعلومات الناتجة عن معالجتها قبل اخراجها وتخضع هذه الوحدة لأوامر وتعليمات وحدة التحكم.
- (3) وحدة الحساب والمنطق: تقوم هذه الوحدة بجميع العمليات الحسابية من جمع وطرح وضرب...إلخ وكذلك العمليات المنطقية كالمقارنة، كما أنها تخضع إلى أوامر وحدة التحكم.
- (4) وحدة التحكم والسيطرة: وهو الجزء المهم، حيث يقوم بالإشراف على جميع العمليات التي تقوم بها الوحدات وتسيطر على سير البيانات والبرامج وإعطاء النتائج، كما إن وحدة التحكم مع وحدة الحساب تكون ما يسمى بالمعالج Processor والوحدات الثلاثة وهي وحدة الذاكرة الرئيسية ووحدة التحكم ووحدة الحساب والمنطق تسمى وحدة المعالجة المركزية.
- (5) وحدة الإخراج: هناك عدد من الوسائل يمكن أن تخرج بالنتائج من شاشة العرض أو الآلة الطابعة أو الاسطوانات والأشرطة أو الأقراص الممغنطة أو الرسم والأكثر شيوعا هي وحدات العرض وآلات الطبع.

المطلب الثاني: أشكال الرقمنة وأهم أهدافها

تتم عملية التمثيل الرقمي على إحدى الطريقتين التاليتين

- الطريقة الأولى:** هي التي يكون فيها كل حرف ممثل لوحدة بشكل رقمي ويتم الحصول عليها إما بالإدخال المباشر عن طريق برامج معالجة النصوص أو بواسطة التعرف الضوئي على الحروف OCR انطلاقا من وثيقة مرقمنة في شكل صورة.

الطريقة الثانية: وهي المطبقة والمستعملة في أغلب مشاريع المكتبات الرقمية، وتمثل في عملية التصوير الضوئي التي تتم باستخدام المسحات الضوئية وتعطينا صورا رقمية للوثائق وتميز فيها ثلاثة أشكال وهي:

1- الرقمية في شكل صورة **Mode image**¹

وهي انواع الرقمنة الأكثر استعمالا على الرغم من أنها تحتل مساحة كبيرة عن التخزين ولها أهمية كبيرة في مجال الكتب والمخطوطات القديمة وخاصة للباحثين والمختصين بدراسة القيم الفنية وليست النصية والصورة التي تتكون من مجموعة نقاط تدعى بيكسال Pixel وكل بيكسال يمكن ترميزه بـ:

- 1 تصويرة أبيض وأسود Noir et Blanc

- 8 بايت لصورة في مستوى رمادي Niveaux de gris

- 24 بايت أو أكثر لصورة ملونة En couleur

وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع للترميز في شكل صورة:

2- أحادي البايث **Mode bitonal**²

في هذا النوع كل بيكسال Pixel يمثل بايت واحد، وهو بذلك يفرض أحد هاتين القيمتين ابيض وأسود وهي طريقة جد اقتصادية من ناحية الحفظ وهي سهلة التطبيق على الوثائق الحديثة وشديدة الوضوح بينما تلقى صعوبة في التعامل مع الوثائق القديمة التي تعرضت للرطوبة والتلف، حيث أن المساح الضوئي لا يعرف هذه الآثار ويمكن أن يعتبرها كنقاط ويترجمها إلى الأسود.

¹ - Numérisation des bibliothèques : les modes de numérisation [en ligne]. [10-10-2005]. Disponible sur internet <http://www.culture.gouv.fr/mrt/numérisation/fr/du/1image.htm> #01.

² - OCLC Numérisation : procédés de balayage en ligne 10-10-2005. Disponible sur internet : <http://www.oclc.org/ca/fr/policies/copyright/default.htm>

3- المستوى رمادي Niveaux de gris

وهو نوع يتطلب مساحة أكبر على مستوى الذاكرة وعدد البتات المستخدمة لترميز البيكسال الكبير هذه التقنية تسمح عكس النوع السابق بحفظ الوثائق القديمة جدا حيث استعملتها مكتبة الكونغرس في رقمنة أرصدها الإرثية التراثية القديمة.

4- بالألوان Mode couleur

لديه نفس مبدأ النوع السابق ويختلف عليه في كون واحد بيكسال تقابله في الترميز ثلاثة ألوان أساسية هي الأحمر، الأخضر، الأزرق (RVB) كل لون من هذه الألوان يرمز بعدد معين من البتات Les bites ويؤخذ على هذا النوع أن حجم الملفات كبيرة جدا بالمقارنة مع النوعين السابقين وعموما فإن هذا النوع من الرقمنة له سلبتان أساسيتان هما:

- يقصي كل فرص البحث داخل النص.
- الملفات تحتل مساحة كبيرة على وسائط التخزين.

1-3-2 الرقمنة في شكل نص Mode texte

هذا النوع يتيح الفرصة للبحث داخل النص، فهو يسمح بالتعامل مباشرة مع الوثيقة الإلكترونية على أنها نص والحصول على هذا النوع يتم استعمال برمجية التعرف الضوئي على الحروف OCR انطلاقا من وثيقة مرقمنة في شكل صورة، حيث ان البرمجية تقوم بتحويل النقاط المكونة إلى رموز وعلامات وحروف، كما تسمح بالتعديل وتصحيح الأخطاء إن منتجي هذه البرمجيات قاموا بتطوير منتجاتهم حيث أصبحت هذه البرمجيات مصحوبة بقواميس وأدوات التحليل النحوي وهذا النوع يناسب الوثائق التي تضم عدد كبير من أسماء العلم وأشكال نحوية قديمة او مكتوبة في لغات عديدة.

3-3-1 الرقمنة في شكل إتجاهي Mode vectoriel

يوجد شكل ثالث للرقمنة وهو الرقمنة في شكل اتجاهي وهي تقنية تعتمد على العرض باستعمال الحاسبات الرياضية وهي تستعمل خاصة في مجال الرسوم بمساعدة الحاسب الآلي والتحول من الشكل الورقي إلى الشكل الإتجاهي عملية طويلة ومكلفة.

ويتواجد حاليا شكل للتقديم الاتجاهي وهو PDF وهي تقنية طورتها شركة Adobe عام 1993 وهي تهدف إلى نشر وتبادل المعلومات المقروءة إلكترونيا بشكل يحفظ للمادة التي تبادلها الجوانب التالية:

الدقة: بحيث تحفظ تقنية PDF تنسيق الصفحة Page layout الذي وضعه مصمم الوثيقة أصلا أثناء تصميمه لوثيقته وملفات PDF لا يتم إعادة تنسيقها من قبل القارئ عن طريق برنامج التصفح فملف PDF بعد صورة رقمنة للصفحة المطبوعة.

الحجم المضغوط: ملفات PDF صغيرة الحجم وذلك يساعد على نقلها بسرعة عبر الانترنت.

التوافقية: يمكن قراءة ملف PDF من قبل أي مستخدم وعن طريق أي نظام تشغيل استخدام برنامج Acrobat reader المتوفر مجانا على موقع Adobe فصيغة PDF لا تعتمد نظام تشغيل معين.

جودة العرض والطباعة: ملفات PDF تحفظ للمستخدم أعلى جودة عند قراءتها من الشاشة كما أنها تسمح للقارئ بتكبير أجزاء من الصفحة دون تأثير الحروف ودون تشويه شكل الصفحة.

أهداف الرقمنة:

لماذا نرقمن؟ هذا السؤال يستدعي تحديد الأهداف التي نسعى إليها من وراء عملية الرقمنة وهي

عدة أهداف تتوزع على المستويات التالية:

← **الحفظ:** حيث أن الوسائل الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائل الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.

← **التخزين:** أما بخصوص التخزين فإن القرص المضغوط يمكنه تخزين آلاف الصفحات فما بالك بقرص رقمي DVD إذ الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات

← **الاقتسام:** من خلال الشبكات وخصوصا شبكة الانترنت سمحت الرقمنة الاطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت.

← **سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام:**

تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث أنه عندما تحول الوثائق إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق.

إضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:

- توصل المعلومات للمستخدم دون التدخل البشري.
- الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على أقراص مليزرة أو إتاحتها على الشبكة ولا يقصد بالربح هنا الاتجار بقدر ما هو الحصول على عائد مادي يغطي هامشا من التكلفة لضمان استمرار العمليات¹.

¹ - مهدي سهيلة، "المكتبة الرقمية في الجزائر، دراسة الواقع وتطلعات المستقبل"، رسالة ماجستير في علم المكتبات، تخصص إعلام وتقني، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، منتوري-قسنطينة، سنة 2006، ص ص 83-84.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التطبيق الرقمي .

أ) إيجابيات التطبيق الرقمي:

إن التوظيف التكنولوجي الحديث يقصد تقديم خدمات حكومية إلى المواطنين، ستحقق نتائج باهرة في المستقبل في المجالات التالية¹:

- **رفع مستوى الأداء:** ونقصد بذلك سهولة انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين الدوائر الحكومية والإدارات المختلفة، الشيء الذي ينتج عنه تقليص الازدواجية في إدخال البيانات والحصول على المعلومات بدقة من المواطنين والمتعاملين مع الإدارات الحكومية على إنجاز الإجراءات بسرعة وفي خلال ساعات محددة بدلا من انتظار إتمام الإجراءات لمدة طويلة من الزمن.
- **زيادة دقة البيانات:** إن إدخال البيانات بطريقة إلكترونية يسمح بإعطاء الأولوية للمعلومات المطلوبة بدقة لأن الخانات التي ينبغي ملؤها من طرف الزبون أو المتعامل مع الإدارة تسمح بالحصول على جميع المعلومات المطلوبة وبالتالي فإن الثقة بصحة المعلومات والبيانات المتبادلة ستكون مرتفعة والقرارات صائبة والنتائج إيجابية ومضمونة.
- **تقليص الإجراءات الإدارية:** بفضل المعلومات المخزونة في جهاز الكمبيوتر تستطيع الإدارات الحكومية أن تقلص من الأعمال الورقية وتعبئة البيانات في كل مرة للحصول على خدمة من المؤسسات الحكومية، كما أن الإدارات الحكومية تستطيع أن تحصل على الوثائق المطلوبة من مصدرها دون تكليف المواطنين مشقة التنقل إلى مراكز إدارية مختلفة للحصول على الوثائق المطلوبة لقضاء حاجته.

1- حماد مختار، "تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر سنة 2007، ص38.

- الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية: إن وجود قاعدة معلومات مع سهولة استخدامها وتوظيفها إلكترونياً وتزويد الجهات المختصة في كل مكان بالمعلومات الضرورية للعمل كلها عوامل تساعد على توجيه الطاقات البشرية للعمل الإنتاجي وصرف الطاقات في العمل المنتج ولهذا فإن الاستثمار في الإنسان وفي الوقت والاعتماد على العناصر البشرية المؤهلة في الأعمدة الرئيسية للارتقاء بجودة الخدمات العامة إلى مستوى رفيع.

(ب) سلبيات التطبيق الرقمي:

بالرغم من الايجابيات العديدة للإدارة الإلكترونية إلا أن هناك بعض السلبيات لابد أن نذكرها والتي من شأنها أن تحد من قدرتها على تسهيل عملية التغيير وخلف عمليات إدارية جيدة وأكثر فعالية، فمشروع الإدارة الإلكترونية لن يحل جميع المشكلات المرتبطة بالفساد وعدم الكفاءة، كما أنها لن تتغلب على جميع عوائق المشاركة الجماهيرية وللإدارة الإلكترونية جوانب سلبية وعيوب من أهمها:¹

- سهولة اختراق الأنظمة وعدم وجود ضمانات سرية وأمان المعلومات.
- اقتطاع جزء كبير من ميزانية الدولة مما قد يؤثر على أولويات تنفيذ الخدمات العامة وخاصة النامية.
- التأثير السلبي على معدلات التوظيف في بعض القطاعات والتخصصات وارتفاع نسبة البطالة بها.
- ارتفاع التكلفة مع نقص الاعتمادات المالية.
- عدم وجود علاقة مباشرة بين الموظف الحكومي وطالب الخدمة من شأن ذلك أن يلغي التنظيم الغير رسمي داخل الإدارة الإلكترونية²

1- حماد مختار، المرجع السابق، ص 43.

2- نفس المرجع والمكان

- عدم قدرة قطاعات المجتمع من التعامل معها نظرا لارتفاع نسبة الأمية وخاصة الأمية الإلكترونية.
- لا يوجد حدود No limits للتعامل من خلال شبكة الانترنت حيث يفتح المجال أمام الجميع للتعامل بدون حدود وبحرية ومع كل هذه الاحتمالات الايجابية فهناك مجال للخارجين عن القانون للوصول إلى هذه الشبكات واستخدامها بطريقة غير شرعية.
- تبادل الوثائق إلكترونيا يحتوي على عدة عيوب أهمها قضية السند القانوني المتاح في حالة نشوء أي نزاع قانوني وكذلك مسألة التوقيع الإلكتروني.
- ويمكن للإدارة الإلكترونية الحد من هذه المخاطر بصورة أو بأخرى لأن سر نجاح وفرص الإدارة الإلكترونية تكمن في تحدي هذه المخاطر وعلى القائمين عليها الحذر ووضع الوسائل التي تحد من المخاطر غير الظاهرة وإدارة المخاطر تلعب دورا مهما وكبيرا في نجاح الغدارة الإلكترونية بكفاءة وفعالية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية.

تعد الإدارة المحلية نمط من أنماط التنظيم الإداري ترتبط أساسا باللامركزية الإدارية كأسلوب تلجأ له الإدارة العامة للوفاء بالتزامها لإشباع الحاجات العامة للأفراد، وهذا الأسلوب من أساليب الإدارة له مفهومه ومكوناته ومقوماته، الذي يختلف عن غيره من الأنماط الإدارية والسياسية القائمة على أساس توزيع الوظيفة الإدارية والسياسية، وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مختلف تعاريف الإدارة المحلية ومبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية أما المطلب الثاني سنتطرق فيه على أهم أهداف ومقومات الإدارة المحلية وأخيرا سندرج هذا المطلب مستويات الإدارة المحلية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية وأهم مبرراتها.

من الصعب إعطاء أو تقديم تعريف دقيق للإدارة المحلية ويرجع ذلك إلى التباين والاختلاف في التعريفات التي يقدمها المفكرين في مجال الإدارة المحلية ولكي نثري الموضوع، يجب إعطاء بعض التعريفات التي تطرقت إلى الإدارة المحلية.

تعريف الإدارة المحلية:

تعرف الإدارة المحلية على أنها « توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة محلية أو مصلحة مباشرة اختصاصا تحت إشراف الحكومة ورقابتها»¹

كما تعرف على أنها «المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية»²

1- حسين مصطفى حسين، "الإدارة المحلية المقارنة"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 14.

2- عبد الرزاق براهيم الشبخلي، "الإدارة المحلية دراسة مقارنة"، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص 20.

وتعرف أيضا بأنها « قصر الوظيفة الإدارية في الدولة المركزية على ممثلي الحكومة في العاصمة وهم: الوزراء دون مشاركة جهات أخرى، فهي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة¹ »

كما تعرف أيضا على أنها « أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، للدولة يقوم على فكرة توزيع السلطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لترسم السياسة العامة للدولة وإضافة إلى إدارة المرافق العامة في البلاد أن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة وتحقيق أغراضها المشروعة² »

وتعرف أيضا على إنها « توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحة مستقلة، بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية³ »

الإدارة المحلية هي عبارة عن تنظيم الجهاز الإداري في الدولة على نحو يسمح بتعدد أشخاصها الإدارية على أساس إقليمي وذلك بأن يتخصص في شؤون كل إقليم من أقاليم الدولة، جهاز إداري يكون أكثر اتصالا بالجمهور وفي أغلب الأحيان منتخباً من قبل الأفراد أنفسهم وتتمتع بنوع من الاستقلال الإداري والمالي مع خضوعه لإشراف رقابة الحكومة المركزية في إطار ما يسمى بالوصاية الإدارية.

كما قدم مجموعة من الفقهاء تعريف الإدارة المحلية على سبيل المثال نجد الفقيه البريطاني يعرفها على أنها: « مجلس منتخب تتركز فيه سلطات الوحدة المحلية ويعتبر مكملًا لأجهزة الدولة ».

¹ - سليمان محمد الطماوي، "الوجيز في القانون الإداري"، دراسة مقارنة، القاهرة: دار الفكر العربي، 1975، ص 55.

² - عبد العزيز صالح بن حبتو، "الإدارة العامة المقارنة"، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، ص 253.

³ - سليمان محمد الطماوي، المرجع السابق، ص 71.

أما الفقيه الفرنسي أندريه دولوبادير: « يرى أنها إصلاح لوحدة محلية للإدارة نفسها بنفسها وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها».

ويرى الكاتب الأمريكي بليز بأنها: « منظمة لها سكان يقيمون في منطقة جغرافية معينة مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة بالإضافة إلى شخصية قانونية مستقلة وسلطة تقدم خدمات عامة، مع درجة كبيرة من الاستقلال بما في ذلك سلطة قانونية وفعلية على الأقل من إيراداتها».

كما يرى الأمريكي جاكسون: الإدارة المحلية بأنها: « نقل سلطة اتخاذ بعض القرارات الإدارية في مجالات معينة من السلطة المركزية إلى مجالس محلية منتخبة¹».

ولتقييم هذه التعاريف فإننا نرى أن الإدارة المحلية هي عبارة عن عملية تقوم على توزيع الوظائف الإدارية من السلطة المخولة بذلك (المركزية) في العاصمة إلى هيئات محلية عبر التراب الوطني وبالتالي فنظامها نظام إداري ويتمتع بالاستقلالية...

مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية:

(1) المبررات السياسية:

يعتبر نظام الإدارة المحلية مظهرا من مظاهر الديمقراطية، فهو وسيلة لإشراك المواطنين في إدارة مرافقهم المحلية.

يؤدي نظام الإدارة المحلية إلى التعاون المستمر بين النشاط الحكومي والنشاط الشعبي المحلي ويربط بين الأجهزة المحلية والأجهزة المركزية في العاصمة ويؤدي أيضا إلى قرب الحكومة من المواطنين وإخراج سلبيتهم ودفعهم نحو العمل لصالح وحدتهم المحلية.

1- محمد على الخلايلة، "الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر"، دراسة تحليلية مقارنة ، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 40.

قد يكون نظام الإدارة المحلية حلاً للمشكلات التي تقابل بعض الدول المعتمدة الأجناس والديانات والمقومات. إذا تلجأ الحكومة المركزية إلى الاعتراف بنوع من اللامركزية الإقليمية بها فيتحقق لهم نوع من الاستقلال الذاتي دون المساس بالوحدة السياسية للدولة.

أدى اتساع سلطة الدولة نتيجة للمذاهب التداخلية الحديثة إلى ظاهرة تجميع قدر كبير من السلطات في يد واحدة وتخفف اللامركزية الإقليمية من عيوب هذه الظاهرة¹

المبررات الإدارية:

كان للتقدم التكنولوجي الهائل في ميادين الحياة المختلفة والواقع الاقتصادي والاجتماعي وتوسيع وتنوع وظائف الدولة، مما أدى للبحث عن أكفئ الوسائل وأعدلها لأداء هذه الوظائف.

- سرعة وإنجاز وتسهيل الخدمات والتعرف على المشكلات وسرعة مواجهتها.
- مراعاة الظروف المحلية الخاصة وقرب صانع القرار من الجمهور.
- تعتبر الوحدات المحلية مجالاً خصباً لتجربة النظم الجديدة فإذا نجحت أخذت بها الحكومة المركزية.

المبررات الاجتماعية:

- تعتبر الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم وتعمل غالباً على إدارة مصالحهم مما يؤدي إلى إشباع رغباتهم.
- يهدف نظام الإدارة إلى تقوية البناء الاجتماعي للدولة وذلك بتوزيع القوى الإيجابية بها بدلاً من تركيزها في العاصمة.

1- صفوان المبيضين، "الإدارة المحلية (مداخل التطوير) مع التركيز على حالة المملكة الأردنية الهاشمية"، (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2001) ص 31.

- ينتج نظام الإدارة المحلية الفرصة لتفجيرطاقات الإبداع لدى أعضاء الجماعات المحلية مما يؤدي إلى النهوض في جميع المجالات الثقافية والفنية والفكرية.
- يعمل نظام الإدارة المحلية على تقوية الروابط الروحية بين الأفراد عن طريق إشراكهم سويًا في مجالات العمل المحلي¹

المبررات الاقتصادية:

يؤدي الأخذ بنظام الإدارة المحلية إلى كثير من المزايا الاقتصادية منها:

- يؤدي إلى جدية البحث عن مصادر جديدة للتمويل المحلي.
- يؤدي إلى اللامركزية التصنيع مما يتيح الفرصة للمناطق المحرومة النهوض صناعيًا.
- يوجد نوع من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية.
- يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بمشاركة الحكومة المركزية أعباء هذه التنمية.
- أن الوحدات المحلية أكثر دراية بمعرفة حاجات ومشاكل المجتمع المحلي مما يساعد في وضع خطط تنموية فعالة²

1- صفوان المبيضين، المرجع السابق ، ص32.

2- محمد محمود الطعامنة، "نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة وأهداف)"، الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، صلالة، سلطنة عمان 18-20، 2003، ص01.

المطلب الثاني: وظائف ومقومات الإدارة المحلية .

تعد الإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري في أي دولة و الذي سنتعرض من خلال هذا المطلب إلى أهم الوظائف والمقومات التي تركز عليها الإدارة المحلية من اجل تحقيق أحسن الخدمات للمواطنين التي تليق بمستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

(1) وظائف الإدارة المحلية :

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية ممثلة في مؤسساتها المختلفة الولاية والبلدية وما يتبعها من مصالح وأقسام وغيرها بالاستعانة بكل إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة وبكل قوتها التنظيمية والقانونية التي تحدد لها الأهداف والمجالات التي تخص عملها ويمكننا أن نحصر هذه الوظائف في¹:

- الأمن والنظام العام.
- المصلحة العامة المحلية.
- تخليد الرموز الوطنية (شعارات وطنية، أعياد وطنية)
- الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن.

تمارس الإدارة المحلية هذه الوظائف الإلزامية المنصوص عليها في القانون الولائي والقانون البلدي بميزتها في التقسيم الإقليمي والوطني بالاستعانة بقوتها التنظيمية البشرية خاصة من إطارات ومشرفين وعمال في مختلف مستويات العمل والمسؤولية.

1- عبد القادر عكوشي، "التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية، دراسة ميدانية بلدية العفرون"، رسالة ماجستير في التنظيم والعمل، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الاجتماع، 2005، ص 56.

أ) في ما يخص وظيفة الأمن والنظام العام فإنها تتعلق بتسيير الشؤون المحلية وتنظيمها كما تعمل هناك على صيانة المؤسسات وتفعيل عملها وتوفير كل ما يمكن أن يساهم في راحة المواطنين من كهرباء وغاز وغذاء وصحة والتهيئة العمرانية وتقوم كذلك بتفعيل الأمن العام وأمن الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام والقضاء على كل العوامل التي تهددها.

أما فيما يخص النقطة الثانية فإنها تتعلق بتنظيم الحالة المدنية وتسييرها من خلال الاعتماد على سجلات وميكانيزمات تنظيمية خاصة لكل الحالات المدنية من ولادات ووفيات وغيرها ويعتبر هذا القسم من أهم الأقسام التنظيمية الضرورية للمواطن وللدولة على حد سواء فمن خلالها يستطيع المواطن أن يتمتع بحقوق المواطنة وكذلك تستطيع الدولة إحصاء مواطنيها وحالاتهم الاجتماعية المختلفة.

ب) تقوم أيضا مؤسسات الإدارة المحلية بعمل هام جدا فيما يخص تسيير وتطوير المصلحة العامة، فالأهداف التي رسمتها الدولة فيما يخص الإصلاح الإداري وتطوير الخدمات المقدمة فالأهداف التي رسمتها للمواطنين وتحسينها أدرجت في أولوياتها الاهتمام بالإدارة المحلية باعتبارها أكثر قربا من المواطن وأكثر تمثيلا للدولة.

لذلك نجد أن هذه الإدارة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتكييف أساليب عملها وتعاملها مع المواطنين لكل المتغيرات التي حدثت على مستوى المجتمع ونظامه الاجتماعي ككل.

ت) كما تقوم الإدارة المحلية كذلك بمهام الحفاظ على التقاليد الخاصة بالشعارات الوطنية كالأعراف الخاصة بمعارض المنتوجات المحلية والأعراف الثقافية والاجتماعية، تقاليد تراعي في بناء السياسة الإدارية المحلية وتوظف مصالحتها¹.

1- عبد القادر عكوشي، المرجع السابق، ص 57.

ث) الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن وتتم هذه العملية بإشراك المواطن في مجريات الحياة التنظيمية المحلية وإعلامه بما يجري وإطلاعه على بعض الوثائق وتسهيل مرور المعلومات بين المواطن وإدارته.

وعموما هذه الوظائف المناطة بكل المؤسسات الإدارية المحلية وتبقى بعض الخصوصيات التي تميز الإدارة المحلية هي جوهر المهام محدد لها بدقة والأهداف المرسومة.

مقومات الإدارة المحلية: إن النظام الإداري يقوم على توزيع السلطات ووظائف الإدارة بين الإدارة المركزية (الحكومة) أو هيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدمعين من رقابة تلك الإدارة¹.

فالإدارة المحلية تستند على أركان متماسكة ومترابطة فيما بينها وهي على النحو التالي:

1) وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:

النقطة الجوهرية في الإدارة المحلية الاعتراف بأن ثمة مصالح قديمة من الأفضل أن يترك الإشراف عليها لمن لهمهم الأمر، حتى تتفرع الحكومة المركزية للمصالح التي تهتم الدولة كلها، فإذا كان من الضروري أن تهيمن الدولة هيمنة متاحة على مرافق الأمن والقضاء والمواصلات بين كافة أرجاء الإقليم، فإن هناك من المرافق المحلية كالصحة والتعليم وتوزيع المياه ... إلخ. ما يحسن تركها لمن يستفيدون منها مباشرة فهم الأدرى بحاجاتهم.

أ. الاختصاص: ففي الجزائر مثلا يقوم البرلمان بموجب المادة 122 من الدستور بتنظيم وتحديد صلاحيات الإدارة المحلية في البلدية والولاية

¹ - محمد الصغير بعلي، "قانون الإدارة المحلية الجزائرية"، (عنابة: دارالعلوم للنشر والتوزيع، 2004) ص 09.

إن إسناد مهمة تحديد المصالح المحلية المتميزة عن المصالح الوطنية القومية إلى البرلمان وجعله من اختصاص القانون والتشريع يمثل ضمانا حقيقيا لدعم الطابع اللامركزي ويحمي الهيئات والوحدات المحلية من إمكانية تدخل الإدارة أو السلطة المركزية للتقليص والتصنيف من مجال ونطاق تلك الاختصاصات بمجرد إصدار قرارات إدارية صادرة عنها دون الرجوع للبرلمان.

ب. **الكيفية:** يتم توزيع مظاهر ومجالات الوظيفة في الإدارة الم وفق أسلوبين هما¹:

- **الأسلوب الانجليزي:** بتحديد صلاحيات الهيئات المحلية على سبيل الحصر
- **الأسلوب الفرنسي:** تحديد اختصاصات السلطات المحلية طبقا لقاعدة عامة وهو اللجوء إلى المشرع بوضع معيار عام بموجبه يترك تحديد مضمونه إلى الوحدات المحلية.

(2) إنشاء وقيام أجهزة محلية مستقلة ومنتخبة:

يتمثل هذا الركن في وجود مجالس محلية منتخبة تتولى إدارة الشؤون المحلية وتتمتع بنوع من الاستقلال في مواجهة الإدارة المركزية والاستقلال يعني تمتع المجلس المحلي في ممارسة اختصاصاته في إنشاء وإدارة والإشراف على المرافق المحلية داخل حدود الوحدة المحلية التي يمثلها وأن يكون لديه القدرة الذاتية ماليا وإداريا للقيام بالواجبات الموكلة إليه، ومن أهم العوامل التي تضمن استقلال المجالس المحلية هي:

- أ- **الاستقلال الإداري للهيئات المحلية:** إن تمتع الهيئات المحلية بشخصية معنوية مستقلة تعني أن تضع الشخصية المعنوية لتؤكد استقلالها وعدم تعيينها للسلطة المركزية².

1- عتيقة كواشي، "اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2011، ص 32.

²- محمد علي الخلايلة، المرجع السابق، ص 49.

وحتى يتحقق الاستقلال الإداري للهيئات يجب أن يستند إلى القانون الذي يخوله توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة من خلال إعطاء بعض الأجهزة عن طريق الاستقلال القانوني حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بما يترتب عن ذلك من حقوق والتزامات وتحمل المسؤولية.¹

(ت) أسلوب الانتخاب: بموجب هذا يقوم سكان الوحدة المحلية باختيار أعضاء المجلس البلدي ممثل لوحدتهم المحلية بأنفسهم ويعتبر هذا الأسلوب الأمثل في تشكيل المجالس المحلية ويعتبر أكثر ديمقراطية من عنده من الأساليب (سواء كان الانتخاب مباشراً أو غير مباشر).

(3) الخضوع للرقابة الإدارية (الوصاية الإدارية)

إن الوحدة المحلية ليسن دولة داخل دولة فالاستقلال ليس مطلق بل تبقى للسلطة المركزية حق الرقابة والإشراف على هذه الهيئات ضماناً لوحدة السياسة العامة للدولة وللتأكد بأن الخدمات المقدمة للسكان هل هي تقدم بكفاءة ومساواة أم لا.²

وتأخذ هذه الرقابة عدة أشكال وتمثل فيما يلي:

- أ- الرقابة على الهيئات ذاتها.
- ب- الرقابة على الأشخاص.
- ت- الرقابة على الأعمال.

المطلب الثالث: الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية الإدارية.

لقد أصبحت الدولة اليوم تعتمد في نظامها الإداري وبشكل أساسي على نظام المركزية واللامركزية الإدارية ومنه فقد تم تعريف المركزية لغة واصطلاحاً.

¹ - محمد صغير بعلي، المرجع السابق، ص 19-20.

² - محمد علي الخلايلة، المرجع السابق، ص 53.

لغة: بأنها التوحيد وعدم التجزئة.

اصطلاحاً: فتعني وضع مجموع السلطات الإدارية في يد السلطة المركزية دون أن تشاركها في ذلك هيئات أخرى وهذا من أجل حماية مبدأ وحدة الدولة.¹

أما بالنسبة للامركزية الإدارية فيمكن القول عنها أنها توجد بوجود الديمقراطية المحلية في المجتمع يعني توزيع السلطات الإدارية في الدولة بين السلطات المركزية وبين هيئات عمومية محلية تتمتع بالشخصية المعنوية وذمة مالية منتقلة ولكنها تعمل تحت رقابة السلطة المركزية.

أهداف اللامركزية: يوضح "والتركلن" بأن هناك أربع أسباب لتبني اللامركزية:

- 1- توفير إدارة كفئة.
- 2- ضمان تحقيق الديمقراطية وحقوق الأفراد.
- 3- خلق روح التنافس بين الوحدات الإدارية المحلية.
- 4- الحفاظ على حقوق الأقليات بمشاركتهم في الحكم.²

أ- أشكال اللامركزية الإدارية:

يذهب أغلب فقه القانون الإداري إلى التميز من حيث الواقع والتطبيق، بين شكلين رئيسيين

للنظام المركزي، هما:

أ- اللامركزية الإقليمية:

وهي الصورة الواضحة والكاملة لتطبيق النظام المركزي حيث اللامركزية الإقليمية أو الإدارة المحلية على الاختصاص الإقليمي وتباشر هذه الهيئات صلاحياتها في نطاق حيز جغرافي معين كما هو

1- نفس المرجع والمكان، ص 53.

2- محمد محمود الطعمنة، مرجع نفسه، ص 06.

الشأن بالنسبة لوحدات الإدارة المحلية (الولاية، البلدية) وإلا كانت قراراتها وأعمالها مستوية بعيد تجاوز الاختصاص الإقليمي مما يعرضها إلغاء في حالة الطعن فيها.

ب- اللامركزية المرفقية:

وتتمثل في منح مرفق عام معين (التعليم، الصحة، النقل، السياحة ...) الشخصية المعنوية ليصبح مستقلا عن السلطة المركزية في أداء وظيفته ونشاطه فاللامركزية المرفقية تركز على اختصاص الموضوعي والوظيفي مما يستدعي تسميتها أيضا باللامركزية المصلحية دون الاهتمام بالنطاق والمجال الإقليمي الذي يمارس فيه ذلك النشاط سواء كان وطنيا أو محليا¹.

مستويات الإدارة المحلية:

ترتكز الإدارة المحلية في أي دولة على اللامركزية الإدارية الإقليمية التي تقوم على خليتين أساسيتين هما البلدية والولاية اللذان يمثلان هيئات محلية ويعدان من أشخاص القانون الإداري وكلاهما يتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية بحيث يشتملان مجموعة من السكان يقنطون حدود ترابية معينة من خريطة الدولة، يتميزون بخصائص محددة وبقيم اجتماعية لها علاقة بالعادات والتقاليد والأعراف التي تعززها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للجماعات التي تنتخب من بين أعضائها من يمثلها في المجالس المحلية والتي تعمل من أجل النهوض بالمجتمع المحلي على جميع المستويات.

تقوم الدولة الجزائرية على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية وتنظيمها استوحى تقسيمها إلى جماعات إقليمية وهي الولاية والبلدية وذلك حسب آخر تقسيم إداري بموجب القانون رقم 09-84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 نجد الجزائر تنقسم إلى 48 ولاية و1541 بلدية.

1- محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 28-29.

أ- البلدية:

حسب التقسيم الإداري الجزائري فإن الولاية تتكون من مجموعة دوائر وكل دائرة تقسم إلى عدة بلديات حيث أن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتحديث بموجب القانون¹.

يتم إنشاء البلدية وتعين حدودها بموجب مرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من وزير الداخلية والجماعات المحلية²

كما أن تغيير اسم البلدية أو تغيير مقرها أو فصلها يتم بنفس الطريقة مع استشارة المجلس الشعبي البلدي.

بما أن البلدية هي الخلية الأساسية في التنظيم الإداري وكونها تمثل قاعدة المجتمع فقد حظيت باهتمام السلطات المركزية من خلال القوانين والدراسات التي حاولت في كل مرة أن تحسن أدائها وتطويرها وتعزيز صلاحياتها وذلك منذ سنة 1967 عند صدور أول قانون بلدي³.

✓ المجلس الشعبي البلدي:

يعتبر المجلس الشعبي البلدي أهم خلية في التنظيم البلدي نظرا لحساسية وضعية الأعضاء المشكلة له والتي تباشر مهامها عن طرق الاقتراع العام المباشر والسري.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون 08/90 المؤرخ في 07/04/1990 المتعلق بالبلدية"، الجريدة الرسمية، العدد 15، (1990/04/11)، المادة الأولى.

2- سمية عولمي، "تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جوان 2006، ص262.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "أمر رقم 07/97 المؤرخ في 06/03/1997 المتعلق بنظام الانتخابات"، الجريدة الرسمية، العدد 12، (1997/03/06)، المادة 100.

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل ثلاثة أشهر، كما يمكن أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك ويكون الاجتماع غير عادي يطلب من رئيسه أو ثلث أعضائه أو من الوالي.

ويكون عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي حسب عدد سكان البلدية بالنسبة وموضحة كالتالي:

- 7 أعضاء في المجلس إذا كان عدد سكان البلدية أقل من 10000
- 9 أعضاء في المجلس إذا كان عدد سكان البلدية أقل من 10000-20000
- 11 عضو في المجلس إذا كان عدد سكان البلدية أقل من 20001-50000
- 15 عضو في المجلس إذا كان عدد سكان البلدية أقل من 50001-100000
- 23 عضو في المجلس إذا كان عدد سكان البلدية أقل من 100001-200000
- 33 عضو في المجلس إذا كان عدد سكان البلدية أكثر أو يساوي 200001.

✓ نظام المداولة:

يمارس المجلس الشعبي البلدي مهامه عن طريق المداولات التي تحكمها القواعد الأساسية التالية:

أ- العلانية ب- التحرير ج - التصويت د - الوكالة

✓ لجان المجلس الشعبي البلدي:

يتشكل المجلس الشعبي البلدي بموجب المداولة ومن بين أعضائه لجانا دائمة ومؤقتة لدراسة

القضايا التي تهم البلدية وخاصة في المجالات التالية:

1/ الاقتصاد والمالية 2/ التهيئة العمرانية والتعمير 3/ الشؤون الاجتماعية والثقافية.

يرأس كل لجنة منتخب بلدي يعينه المجلس الشعبي البلدي، حيث تعد هذه اللجنة نظام داخلي خاص بها وتصادق عليه ويتمثل دور اللجان خاصة في دراسة كل ما يتعلق بالبلدية ضمن اختصاصها ومساعدة الرئيس في مهامه وتقديم المشورة له.

✓ رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي أعلى سلطة على تراب البلدية مادام يتصرف في شؤونها الخاصة.

(1) إنتخاب الرئيس:

يمثل الهيئة التنفيذية رئيس المجلس الشعبي البلدي، الذي يتم تنصيبه في مدة لا تتعدى 8 أيام بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع وتستمر عهده للمدة 5 سنوات ويمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي أن يختار نائب أو عدة نواب له.

وتنتهي مهامه لأحد الأسباب التالية:

1/ الإستقالة 2/ الوفاة 3/ سحب الثقة والتي تكون عن طريق اقتراع علني بعدم الثقة وبأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

✓ إختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بالازدواجية في الاختصاص، حيث يمثل البلدية تارة ويمثل ويعمل لحساب الدولة تارة أخرى.

أ- تمثيل البلدية:

- يمثل رئيس البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وكل التظاهرات الرسمية.
- يمثل البلدية أمام الجهات القضائية ويقوم برئاسة المجلس حيث يتولى إدارة اجتماعات وأشغال المجلس الشعبي البلدي من حيث التحضير للدورات، الدعوة للانعقاد، ضبط وتسيير الحسابات¹، إدارة أموال البلدية والمحافظة على حقوقها.

ويشرف على:

1/ إبرام صفقات البلدية ومراقبة تنفيذها.

2/ توظيف مستخدمي البلدية.

3/ إعداد واقتراح ميزانية البلدية على المجلس والقيام بمتابعتها وتنفيذها.

ب- تمثيل الدولة:

يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار تمثيله للدولة ضابطا للحالة المدنية وضابطا للشرطة القضائية²، حيث يجب عليه أن يتخذ جميع الاحتياطات الضرورية وجميع التدابير الوقائية لضمان سلامة الأشخاص والأموال في الأماكن العمومية التابعة للإطار الإقليمي الذي يمثله وتوضع تحت تصرفه قوة الشرطة والدرك الوطني عند طلبه لذلك وقت الحاجة، كما يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على تنفيذ القوانين والتنظيمات (المراسيم الرئاسية والتنفيذية والقرارات الوزارية عبر تراب البلدية)³.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون 10-11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية"، المادة 77-84.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون 08-90 المتعلق بالبلدية"، مرجع سابق المادة 68.

3- محمد الصغير بعلي، مرجع نفسه، ص 92.

أ - الولاية:

تعتبر الولاية جماعة لامركزية تقوم بدورها على الوجه الكامل وتعبر على مصالح سكانها ولها هيئات خاصة ويعرفها القانون 09-90 المتعلق بالولاية بأنها: جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة¹.

من هذا التعريف نجد أن الولاية هي مجموعة إقليمية محلية لها اختصاصات سياسية واقتصادية وثقافية وهي تشرف على مجموعة من الدوائر والبلديات وتخضع لسلطة شخص يدعى الوالي تنشأ الولاية بموجب قانون وهو الذي يحدد اسمها وعاصمتها وحدودها الإقليمية.

أ - الوالي:

يعتبر الوالي الشخص الحائز لسلطة الدولة في الولاية ومندوبها، يعين من طرف رئيس الجمهورية كما أن عملية إنهاء مهامه تتبع نفس الإجراءات المتبعة عند تعيينه².

أ1- الوالي كمثل للدولة: يجسد الوالي الصورة الحقيقية لعدم التركيز الإداري نظرا للسلطات والصلاحيات المسندة إليه باعتباره ممثلا للدولة في إقليم الولاية والتي تتمثل في:

1. التمثيل: تنص المادة 92 من قانون الولاية على أن الوالي هو ممثل الدولة ومندوب الحكومة في مستوى الولاية، وهو بذلك يمثل مختلف الوزراء إذ يلتزم بتنفيذ التعليمات الصادرة من كل وزير³ وهو مكلف بالتنسيق والتنشيط والمراقبة لأعمال المصالح الخارجية للوزارات المتواجدة في الولاية باستثناء القطاعات التالية:

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، "قانون 09-90 المؤرخ في 07/04/1990 المتعلق بالولاية الجريدة الرسمية"، العدد 15، (1990/04/11)، المادة الأولى.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، "قانون 09-90 المتعلق بالولاية"، مرجع سابق، المادة 05.

³ - محمد الصغير بعلي، مرجع نفسه، ص 128.

- العمل التربوي والتنظيم في ميدان التربية والتكوين.
- وعاء الضرائب وتحصيلها.
- الرقابة المالية للنفقات العمومية وتصنيفها.
- مفتشية العمل ومفتشية الوظيفة العمومي.
- إدارة الجمارك.

2. التنفيذ:

يسهر الوالي على تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية والأوامر في مختلف المجالات والتنظيمات واللوائح الصادرة عن الهيئات المركزية.

✓ الوالي كممثل للولاية:

بصفته الهيئة الأولى في الولاية فإن السلطات المخولة للوالي باسم الولاية تتمثل في:

- ينفذ القرارات التي تسفر عن مداوات الم.ش.ب.
- يقدم تقرير عن الدورة العادية الم.ش.الو حول حالة تنفيذ المداوات.
- يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية كما يمثل الولاية أمام القضاء سواء كان مدعياً أو مدعياً عليه باستثناء الحالة الواردة في المادة 54 من قانون الولاية¹
- يعد الوالي المستوى التقني لمشروع الميزانية ويتولى تنفيذها ويعد كذلك الأمر بالصرف الرئي

3. الضبط: يمثل إجراء الضبط في كل من:

¹ - محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 127.

- الضبط الإداري (الشرطة الإدارية) يعتبر الوالي مسؤول على النظام والأمن والسلامة السكانية العامة¹.

- الضبط القضائي يمارس الوالي سلطة الضبط القضائي في حالة وقوع جناية أو جنحة ضد أمن الدولة.

✓ المجلس الشعبي الولائي:

يعد المجلس الشعبي الولائي الهيئة الثانية في الولاية بعد الوالي وهو يمثل هيئة المداولة في الولاية، حيث يعد المجلس الشعبي الولائي نظامه الداخلي ويصادق عليه ويعتبر مسؤولاً عن مداورات كل القضايا الخاصة بالولاية وذلك من خلال عقد أربع دورات عادية في السنة مدة كل دورة منها 15 يوماً على الأكثر كما يمكن أن يعقد دورة استثنائية وذلك بطلب من رئيسه أو ثلث أعضائه أو من الوالي وقد تتشكل من بين أعضائه لجان دائمة أو لجان مؤقتة لدراسة المسائل التي تهم الولاية.

✓ انتخاب المجلس الشعبي الولائي:

ينتخب المجلس الشعبي الولائي لمدة 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة وينتخب الرئيس بالاقتراع السري بالأغلبية المطلقة من بين أعضائه في حالة ما إذا تساوت الأصوات يختار الرئيس الأكبر سناً²

يحدد أعضائه تبعاً لعدد السكان في إقليم الولاية كما يلي³:

- 35 عضواً في المجلس إذا كان عدد السكان في الولاية أقل من 250000.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، " قانون 90-09 المتعلق بالولاية" المرجع السابق، المواد (96-97-98).

² - بسملة عولمي، المرجع السابق ، ص 276.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، " أمر رقم 97-07 المؤرخ في 06/03/1997 المتعلق بنظام الانتخاب" ، الجريدة الرسمية، العدد 12، (1997/03/06)، المادة 99.

- 39 عضوفي المجلس إذا كان عدد السكان في الولاية أقل من 250000-650000.
- 43 عضوفي المجلس إذا كان عدد السكان في الولاية أقل من 650001-950001.
- 47 عضوفي المجلس إذا كان عدد السكان في الولاية أقل من 950001-1150000.
- 51 عضوفي المجلس إذا كان عدد السكان في الولاية أقل من 1150001-1250000.
- 55 عضوفي المجلس إذا كان عدد السكان في الولاية أكثر من 1250001.

المبحث الثالث: تحول الإدارة العامة التقليدية للأسلوب الإلكتروني .

من خلال ما عرضته الأدبيات الحديثة في الإدارة ذات الصلة تتطور التقنيات الإلكترونية في الإدارة، إذ يعد تناول مفهوم الإدارة الإلكترونية مدخلا مهما لتعريفها وفق المفاهيم المردفة لها كالحكومة الرقمية والتسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والمكاتب الإلكترونية وغيرها.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية والأسباب الداعية للتحول .

1. تعريف الإدارة الإلكترونية:

كما نشير إلى وجود العديد من التعريفات لهذا المفهوم منها ما هو مبسط ومنها ما هو مركب وأكثر عمقا ولعل من أهم هذه التعريفات ما يلي:

- الإدارة الإلكترونية "عبارة عن استخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات أداء المؤسسات وتقع كفايتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة"¹
- وبعبارة أخرى فإن الإدارة الإلكترونية تشير إلى استخدام المعلومات ووسائل الاتصال التكنولوجي كالشبكات المتكاملة بعيدة المدى والانترنت والكومبيوتر من قبل الإدارات الحكومية.
- وتبعا لهذا المعنى الواسع فإن الإدارة الإلكترونية إذ ليست مقصورة على توفير الخدمات للمواطنين عن طريق الانترنت فحسب، بل تشمل المحاولة الدائمة للحصول على أجود خدمة حكومية

1- علاء عبد الرزاق السالحي، خالد ابراهيم السليطي، "الإدارة الإلكترونية e-management": دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص13.

في العلاقات الداخلية والخارجية من خلال الطرق الإلكترونية الغير تقليدية في أي مكان وزمان، دون تميز أو إخلال بتكافؤ الغرض¹.

وهناك من يعرف الإدارة الإلكترونية بأنها "مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الانترنت والاتصالات الإلكترونية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة، لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للأفراد والحصول على المعلومات في شتى المجالات ببساطة وسهولة"².

ويعرفها البنك الدولي بأنها "مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة"³.

2. الأسباب الداعية للتحويل الإلكتروني.

تتمثل الأسباب في النقاط التالية:

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية إنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة توظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة وقد فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة الخدمات وضمان سلامة العمليات فكل هذه الأمور دعت إلى التطور الإداري نحو الإدارة الإلكترونية وتمثل عامل الوقت أحد أهم المجالات التنافسية بين

1- Zhiyuan fang, E-Government in digital era :concept, practice, and Development, International, journal of the internet and management, vol1,n°02, 2002, p3.

2- محمد متولي، "إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الذي نظمته شرطة دبي في الفترة من (24-26 أبريل 2003)، ص18.

3 -Electronic Government can be defined as government use of information communication technologies to offer citizens and businesses the opportunity to interact and conduct business with government by using different.

المؤسسات فلم يعن من القبول الآن التأخر في تنفيذ العمليات ويمكن ذكر الأسباب الداعية للتحويل الإلكتروني فيما يلي:¹

- تعقيد الإجراءات وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال.
- القرارات والتوصيات الفورية والتي من شأنها إحداث خلل في التطبيق.
- ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة وأقسامها.
- صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.
- ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.
- التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.
- ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتمييز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس.
- حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.

المطلب الثاني: مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية .

هناك مراحل متعاقبة لتحويل الإدارة الإلكترونية وطبقا لهذه المراحل ترتقي الإدارات شيئا فشيئا حتى تصل إلى مرحلة الإدارة الإلكترونية والتي تعتبر تطورا للإدارة التقليدية ولا يمكن لهذه الأخيرة القفز عبر هذه المراحل أو اختزالها دون المرور بها الواحدة تلو الأخرى².

وعلى هذا الأساس تتضح إدارة الإدارة الإلكترونية وفق المراحل التالية:

1- زايد مراد، "الإجاهات الحديثة في إدارة المنظمات (مدخل تسيير المؤسسات)"، القبة الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2012، ص 358.

2- زيتشارد ميكس، "الحكومة الإلكترونية من البيروقراطية إلى الإلكترونية" خلاصات العدد 215، أكتوبر 2003.

المرحلة الأولى: تعني الإدارة الإلكترونية التواجد على شبكة الانترنت، حيث تقدم للمجتمع وجميع المتعاملين الأعمال والمعلومات التي يحتاج إليها.

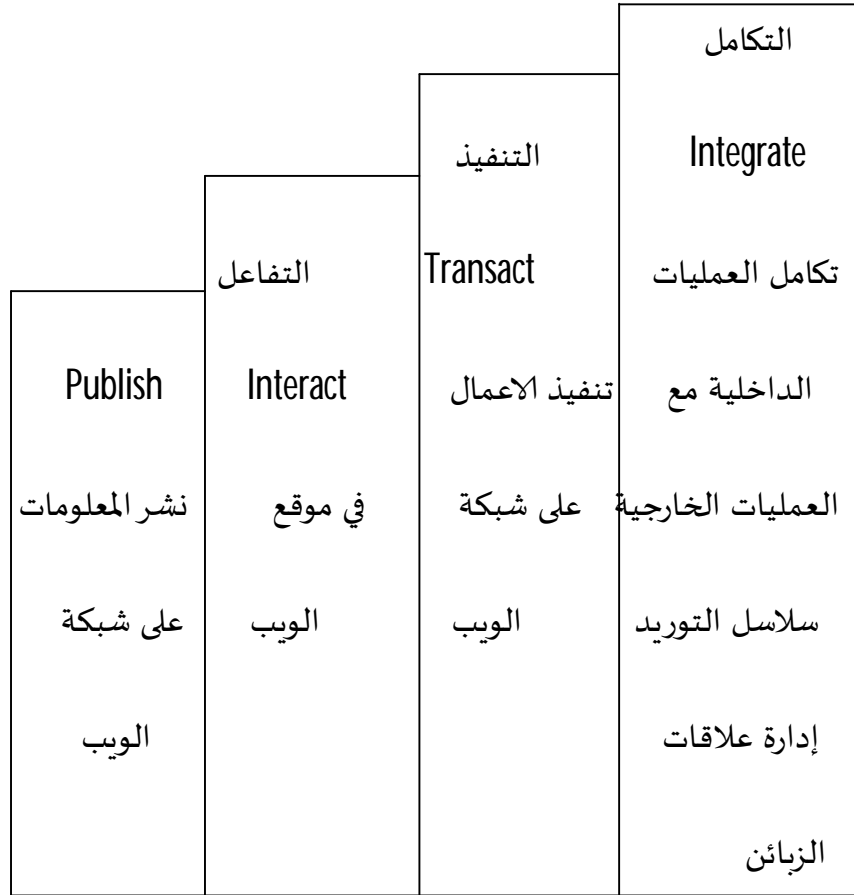
المرحلة الثانية: يتم التفاعل والتواصل بين الحكومة وجمهور المتعاملين على أساس أن الحكومة للمواطنين ومؤسسات الأعمال، مع توفير تطبيقات عديدة لهم وفي هذه المرحلة تطرح الأفراد الأسئلة عبر البريد الإلكتروني ويستخدمون محركات البحث المتاحة وينزلون النماذج والاستمارات والوثائق، مما يوفر الوقت ويقلل التكلفة المصاحبة لهذه الأعمال.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يمكن عمل التصرفات أو المعاملات الكاملة وإمدادها للجمهور عن بعد دون الذهاب إلى المكتب المعين وأمثلة ذلك توفر الخدمات على الشبكة كنموذج ضريبة الممتلكات وتجديد الإجازات والتصويت على الشبكة... وتعتبر هذه المرحلة معقدة بسبب قضايا الأمن والسرية والخصوصية وفي هذه المرحلة يكون التوقيع الإلكتروني أو الرقمي ضروري لمساعدة نقل الخدمات والمعاملات قانونياً.

المرحلة الرابعة: تحدث عند تكامل نظم المعلومات وتمكين الجمهور المتعاملين من المواطنين ومؤسسات الأعمال من الحصول على الخدمات من خلال بوابة افتراضية تمثل أحد نقاط الاتصال المثلى والإشكالية في الوصول إلى هذا الغرض ترتبط بالجانب السلوكي للعمل الحكومي وتوجد ضرورة ملحة لتغيير الثقافة والعمليات والمسؤوليات في إطار المصلحة الحكومية ويجب أن يعمل موظفو الحكومة في الإدارات بطريقة مشتركة تتسم بالسلاسة وتخفيض الكلفة وتزيد في الكفاءة وترضي العملاء من المواطنين ومؤسسات الأعمال والمنظمات المتعامل معها¹.

1- سحر قدوري الرفاعي، "الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقاتها: مدخل إستراتيجي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص314.

الشكل رقم (01): يوضح مراحل الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية



المصدر: سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 225.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية الإدارة الإلكترونية.

1. أهداف الإدارة الإلكترونية:

إن الفلسفة الرئيسية للإدارة الإلكترونية في نظرتها إلى الإدارة كمصدر للخدمات والمواطنين والشركاء كزبائن أو عملاء يرغبون في الاستفادة مع هذه الخدمات، لذلك فإن للإدارة الإلكترونية أهداف كثيرة تسعى إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع العميل ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات¹.

¹ - <http://www.ar.wikibooks.org/wikipagewebconsultéle16/05/2012>.

- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين.
 - قدرة استيعابها على عدد كبير من العملاء في وقت قصير على عكس الإدارة التقليدية التي لا تخلو من الطوابير.
 - إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد.
 - إلغاء نظام الأرشيف الورقي واستبداله بالأرشيف الإلكتروني.
 - الفضاء على البيروقراطية (الحكم المكتبي).
 - إلغاء عامل الزمان بحيث الإدارة الإلكترونية موجودة طيلة أيام الأسبوع على مدار 24 ساعة.
- خلق تأثير إيجابي في المجتمع من خلال ترويج وتنمية معارف ومهارات تكنولوجيا المعلومات بين أفراد المجتمع إذن لا تخلو أهداف الإدارة الإلكترونية في العالم من مضامين اجتماعية، ثقافية، تربية وسياسية إلى جانب المعاني الاقتصادية المهمة لمشروعات وبرامج الإدارة الإلكترونية ذلك أن المهم تحقيق منافع اقتصادية ومزايا استراتيجية من الإدارة الإلكترونية وإلا سوف تصبح تطورا شكليا ومشروعا غير ذي فائدة للتنمية المستدامة بأبعادها ومجالاتها المتعددة والمتنوعة¹.
- فإذا طبقت الخدمات السابقة المذكورة، فنستطيع أن نقول أننا فعلا أمام إدارة إلكترونية ذات جودة عالية وشاملة، لأن العميل لبي حاجياته وهو مرتاح في الوقت الذي كان محتاجا إلى تلك الخدمة.

2. أهمية الإدارة الإلكترونية:

إن أهمية الإدارة الإلكترونية تتحقق من خلال إدراك حقيقة أن عالم اليوم وبمستجداته أصبح يحكم على المجتمع بأنه متقدم يتميز بوجود ثلاثة شروط أساسية وهي المسألة والشفافية والحكم الصالح وهذه تمثل ركائز الإدارة الإلكترونية وهذه الأخيرة جاءت بعد أن ظهرت صور الفساد الإداري

2- سعد غالب ياسين، "الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية"، الرياض: مكتبة الملك الوطنية، 2001، ص74.

والمالي في المجتمع ومؤسساته ولإصلاح هذا الأمر فتم البحث عن سبل لمعالجة الوضع فكانت الإدارة الإلكترونية أحد العلاجات الواقية من انتشار الفساد من جهة والعمل على منعه من جهة أخرى. كما أن مقتضيات الإصلاح الإداري يلزم المؤسسات الحكومية بنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها وأن تتيح جديّة وصول المعلومات عما تقوم به من أعمال للمواطنين وليس فقط استجابة لطلباتهم بل بمبادرات منها إن الخدمات المباشرة تعتبر جزءاً من إعادة التصميم الشامل لتوصيل المعلومات والخدمات الحكومية وبالنسبة للأجهزة الحكومية يستتبع توصيل المعلومات والخدمات إدارة قنوات متعددة للنقل والتوصيل وعلى الرغم من استمرار توصيل المعلومات والخدمات بالطرق التقليدية مثل استخدام التليفون والفاكس أو الطرق اليدوية، إلا أن الهدف الأعم هو تحسين الخدمات وتوفيرها ولا شك أن الخدمات المباشرة لها ميزة فريدة تتمثل في سهولة النفاذ إليها في أي وقت ومن أي مكان به إمكانيات الربط مع الشبكات، الشيء المهم الآخر الذي يعتبر أساس جوهرى وفاعل ومؤثر لقيام الإدارة الإلكترونية أنها تعد عاملاً مهماً للتخفيف من نسبة العلاقات المشبوهة والغير الشرعية المحتملة عند المسؤولين والعاملين لأنها تعني أولاً وقبل كل شيء تدفق المعلومات وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاتصال فتساهم في تسهيل المهام ضد مختلف أشكال الفساد وتوفير تواصل المواطنين بصانعي القرارات أي أن الإدارة الإلكترونية تعني الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف الجهاز الحكومي والسياسات المالية للقطاع العام وتأييد السياسات الاقتصادية السليمة.

خلاصة و استنتاجات:

بعد عرضنا لمحتويات الفصل الأول نأتي فيما يلي لعرض أهم النقاط التي تضمنها:

لقد أدت مختلف التطورات الحاصلة، وخاصة في فترة برزت فيها معالم الثورة الرقمية ومفاهيم العمومية، وازدادت فيها الحاجة إلى تقديم خدمات تتوافق مع التقدم التكنولوجي والعلمي والتي تتولد من خلالها الإدارة الالكترونية. فأصبحت هذه الأخيرة مطلبا ضروريا لمختلف الأجهزة والمؤسسات سواء الخاصة أو العامة، بما في ذلك الجماعات المحلية بحكم علاقتها الكثيفة والمتبادلة مع المواطنين، بالإضافة إلى الرغبة في تحسين نوعية الخدمة المقدمة والإسراع في انجاز المعاملات وهذا في ظل كثرة التعقيدات والصعوبات التي يواجهها المواطنون في التعامل مع هذه الجهات، الأمر الذي يحتم عليها بأن تعتمد على تقنيات متطورة من أجل تقديم خدماتها إلكترونيا للمتعاملين معها.

الفصل الثاني

واقع التحول الرقمي في الإدارة المحلية الجزائرية

مقدمة الفصل

ينطوي واقع التجربة الرقمية في الإدارة الجزائرية على العديد من النقاشات من الناحية الهيكلية والوظيفية و حتى القانونية وهو ما يشكل عائقا نفسيا و ماديا يحول دون بلوغ مستوى تطلعات المواطنين، الشيء الذي يستدعي إعادة النظر في طرق تسييرها وتبني إستراتيجية واضحة للتخلص من منطوق الشبّاك، ومن منطوق التسيير التقليدي الذي عزز العديد من الممارسات السلبية كالبيروقراطية والرشوة وغيرها من الفساد الإداري خاصة أمام اتساع المفهوم الديمقراطي للحكم وارتفاع المستوى الثقافي للشعوب مما يدفعهم يطالبون بحقوقهم و مصالحهم وقد أصبحت التحولات في أنماط الإدارة على مختلف القطاعات مسألة في غاية الأهمية وحتمية حضارية مأمولة في مجتمعات الواعدة وخاصة في الدول النامية ولعل ذلك من الأسباب التي دفعت الجزائر لاستحداث وزارة الإصلاح الخدمة العمومية.

وللمزيد من التوضيح حول هذه المفاهيم والإستراتيجية المتخذة من طرف الدولة فقد يتجلى في

هذا الفصل الذي يحتوي ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: الأبعاد القانونية لمشروع الجزائر الإلكترونية.
- المبحث الثاني: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية وأهم نماذجها.
- المبحث الثالث: تحديات الرقمنة في الإدارة المحلية الجزائرية وأهم معوقاتها.

المبحث الأول: الأبعاد القانونية لمشروع الجزائر الإلكترونية

حاول المشرع الجزائري في العديد من النصوص القانونية مساندة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال بهدف بناء مجتمع المعرفة من خلال سن العديد من القوانين ولتي تدخل ضمن الآليات التي تؤسس لفكرة الإدارة الإلكترونية فالتشريعات القانونية تعتبر من العوامل الجوهرية لاكتمال و تعميم الإدارة الإلكترونية.

المطلب الأول: التشريعات والتنظيمات الخاصة بالرقمية.

1. قوانين تنظيمية:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 307-2000 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 والذي حدد شروط و معايير تنظيم الانترنت و الاستفادة منها و حقوق و التزامات مقدمي الخدمة و الإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة و حالات سحبها، كما أشار إلى ضرورة تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الانترنت¹.
- ✓ القانون 03-2000 و الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية و الذي يكرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي و معامل الاتصالات، إعادة هيكلة وزارة البريد و المواصلات سمح بميلاد الجزائر للاتصالات و بريد الجزائر، و تم تحديد إطار دستوري لسلطة ضبط مستقلة و حرة و فتحت الأبواب للمستثمرين الخواص، و تكلفت بمنح الرخص للقطاع الخاص سواء المتعلقة بالهاتف النقال أو الثابت و ترخيصات موزعي خدمات الانترنت و مراكز النداء².
- ✓ الأمر رقم 05/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة و الذي أشار في الفقرة الأولى من المادة الرابعة بالفصل الخاص بالخدمات المحمية إلى برامج الحواسيب ضمن

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المرسوم التنفيذي رقم 307-2000 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000"، الجريدة الرسمية العدد 60 الصادرة في 17 رجب 1421هـ الموافق ل: 15 أكتوبر 2000، ص 15.

2- بن عبده ربه أمانة، " الجزائر في عصر المعلومات سنة 2003: حصيلة و آفاق"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 55.

نطاق الملكية الفكرية المحمية و التي يعاقب على التعدي عليها من طرف الغير دون رخصة من مالكيها الأصلي¹.

✓ الأمر رقم 155/66 المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 04/15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المتضمن قانون العقوبات و الذي أفرد القسم السابع مكرر منه تحت عنوان " المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات " تضمن ثمانية مواد من المادة 394 مكرر في المادة 394 مكرر 7، حيث نصت المادة 394 مكرر 1: يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات و بغرامة مالية من 500.000 دج إلى 4.000.000 دج كل من أدخل بطريق الغش معطيات في نظام المعالجة الآلية أو إزال أو عدل بطريقة الغش المعطيات التي يتضمنها².

2. الثقة الرقمية:

وتعرف على أنها تلك البيئة المعلوماتية التي تتمتع و تتميز بخصائص الثقة التي تتميز بها البيئة الرقمية و من عناصرها التصديق الإلكتروني و الإمضاء و لاستكمال الترسنة التشريعية للثقة الرقمية في إستراتيجية الجزائر الإلكترونية، عمل المشرع الجزائري على وضع مجموعة من القوانين منها³:

✓ الاعتراف بحجية الكتابة الإلكترونية:

من خلال إصدار القانون رقم 05/10 بتاريخ 20 جوان 2005 و المتمم و المعدل للقانون المدني الجزائري، حيث انتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني، حيث أصبح للكتابة في الشكل الإلكتروني مكانة ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري طبق النص المادة 323 مكرر مدني جزائري ويقصد بها الكتابة في الشكل الإلكتروني ذات التسلسل في الأوصاف

1- يوسف واقد، " النظام القانوني للدفع الإلكتروني "، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولد معمري تيزي وزو، 2011/05/09)، ص183.

2- يوسف واقد، المرجع السابق، ص 179.

3- فؤاد حرز الله، " الحكومة الإلكترونية في الجزائر دراسة في امكانية التطبيق "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 79.

والأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الإلكترونية المستعملة ومهما كانت طرق إرسالها، كما يقصد بالوسيلة الإلكترونية المستعملة القرص الصلب أو المرن أو في شكل رسائل إلكترونية.

✓ التوقيع الإلكتروني:

كما اعتمد المشرع الجزائري التوقيع الإلكتروني في نص المادة **327/2** المدني الجزائري المعدلة بالقانون **05/10** والتي تنص على أن يعتمد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة **323** مكرر وذلك من أجل إضافة الحجية على المحررات الإلكترونية القانون **10-05** المعدل والمتمم للأمر **58-75** المتضمن القانون المدني.

✓ التصديق الإلكتروني:

حددت ممارسة نشاط مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني بموجب المرسوم التنفيذي **162-07** وهو الأمر الذي يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية (ARPT) وهذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط الذي يحدد حقوق و واجبات مؤدي الخدمات والمستعمل لها و الأشخاص الذين يجوز لهم قانونا ممارسة هذا النشاط يجب أن تتوفر فيهم الشروط لممارسة نشاط خدمة الانترنت في الجزائر وبالتالي فإن نشاط مقدمي خدمات التصديق يعتبر نشاط اقتصادي يخضع للقيود التجاري طبقا للقانون التجاري و بالتالي تكون جهة التوثيق الإلكتروني مسؤولة عن توثيق العقد الإلكتروني الأمر الذي يجعل الوضع تطبيقا لمهمة الموثق العادي¹.

1- حرز الله، المرجع السابق، ص 79.

الدفع الإلكتروني:

تضمن القانون الجزائري مواد تتعلق بأنظمة الدفع الإلكتروني و في سنة 2003 بدأ الاعتراف الرسمي بوسائل الدفع الإلكتروني من خلال الأمر **11-03** المتعلق بالنقد والقرض¹ من خلال المادة **69** التي تنص على " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل الأموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل"¹.

✓ الجريمة الإلكترونية:

أمام الفراغ القانوني في مجال الجريمة الإلكترونية تم إصدار القانون رقم **04-15** المؤرخ في **10** نوفمبر **2015** المعدل و المتمم بقانون العقوبات و الذي ينص على حماية جزائية لأنظمة المعلوماتية من خلال تجريم كل أنواع الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات كالدخول الغير المشروع لأنظمة المعلوماتية، تغيير أو إتلاف المعطيات، و في سنة **2009** تم سن قانون الجريمة الإلكترونية، القانون رقم **04-09** المؤرخ في **05** أوت **2009** والذي يتضمن القاعدة الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها و تضمن القانون **19** مادة موزعة على ستة فصول.

المطلب الثاني: مشروع الجزائر الإلكترونية 2009-2013

يندرج مشروع الجزائر الإلكترونية **2013** ضمن المبادرات و المشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الذي يرمي إلى إحلال إلكتروني متطور شامل و تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الاتصال و البنوك و الإدارة العمومية و قطاعات التربية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم **11-03** المؤرخ في **26** أوت **2003**، المتعلق بالنقد والقرض، "الجريدة الرسمية" ، العدد **53**، ص **11**.

والتعليم ما يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين من خلال إتاحة خدماتها على شبكة الانترنت لفائدة المواطنين و الشركات و الإدارات، فتصبح وسيلة اتصال تفاعلية ما بين الحكومة والمجتمع المدني.

(1) محاور الجزائر الإلكترونية 2013

تتمحور خطة العمل هذه حول ثلاثة عشر محورا رئيسيا، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور مع تحديد الأهداف الرئيسية و الأهداف الخاصة المزمع تحقيقها منذ تطبيقها 2009¹.

1. تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الإدارة العمومية.
2. تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الشركات.
3. تطوير الآليات و الإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
4. دفع تطوير الاقتصاد الرقمي من خلال تهيئة الظروف المناسبة له.
5. تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع.
6. تطوير الكفاءات البشرية من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين و التأطير الجيد.
7. ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة المعاشة.
8. آليات التقييم و المتابعة من خلال مواكبة كل مراحل عملية إعداد و تنفيذ و تحقيق العمليات التي من شأنها السماح بتجسيد أهداف إستراتيجية الجزائر الإلكترونية.
9. تثمين التعاون الدولي.

1- غزال عادل، " مشاريع الحكومة الإلكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق: مشروع الجزائر الحكومة الإلكترونية-2013 نموذجاً". cybrarians journal. عدد 34، مارس 2014، متوفر على الرابط <http://www.journalcybrarians.hnfo/hndex.php?option=com>

10. المعلومة والاتصال.

11. الإجراءات التنظيمية.

12. تدعيم البحث في مجال التطوير والإبداع.

13. الموارد المالية حيث يستلزم تنفيذ البرامج أموال طائلة.

المطلب الثالث: إستراتيجية مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 وأهدافها

تم إطلاقه من خلال وزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال و الذي تم التشاور فيه مع المؤسسات و الإدارات العمومية و المتعاملين الاقتصاديين العموميين و الخواص و الجامعات و مراكز البحث و الجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، إذ شارك أكثر من ثلاثة مائة شخص في طرح الأفكار و مناقشتها خلال ستة أشهر¹.

واعتمدت هذه الخطة من خلال تقييم وضعية قطاع تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في الجزائر حسب نص الوثيقة على عدة مؤشرات (مؤشر الجدوى و النفاذ الرقمي و التحضير الإلكتروني و مؤشر نشر تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال)، خلصت النتائج إلى تصنيف الجزائر ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة مقارنة بما هو مسجل في الدول المتقدمة، وهذا ما استدعى التوجه إلى رسم استراتيجية وطنية لإنشاء الإدارة الإلكترونية².

و تتضمن وثيقة المشروع مجموعة من الأهداف الرئيسية هي كالتالي:

- ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين و أن تكون متاحة للجميع وذلك بتسهيل و تبسيط المراحل الإدارية التي تسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق أو معلومات.

1- عبد القادر بالعربي وآخرون ، " تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة سعيدية، ص07، متوفر على الرابط

belarbiabdeldkader@yahoo.fr

- التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية.
 - مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد.
 - تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات الحياة.
 - تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.
 - حماية البلاد ضد آفة الجريمة المنظمة (العابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا في تزوير وتقليد وثائق الهوية و السفر كوسيلة لانتشارها)¹.
- إن تحديد الإستراتيجية و الرؤية الواضحة تعد من أهم متطلبات الإدارة الإلكترونية لأنها تحدد الأهداف بدقة الآليات المتبعة في تنفيذ البرامج و الآجال المخصصة لتطبيقها. المتفحص لمشروع الإدارة الإلكترونية بالجزائر يلاحظ بأنه مشروع متكامل.

1- غزال عادل، المرجع السابق، ص10.

المبحث الثاني: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية وأهم نماذجها .

تتنوع خدمات الإدارة الإلكترونية، فبعضها يعكس سيادة الدولة مثل: خدمات الضرائب والتوثيق واستخراج التراخيص والمستندات والبعض الآخر يمثل عناصر البنية الأساسية الاجتماعية وتشمل الخدمات التي تقدمها الدولة لجمهور المواطنين لإشباع حاجياتهم الأساسية مثل خدمات التعليم والصحة... الخ، و البعض الآخر يقدم لرجال الأعمال والمستثمرين و قد اتفق الكتاب على تقسيم مجالات الخدمات الإدارة الإلكترونية إلى أربعة تقسيمات رئيسية في ضوء المعاملات الداخلية والخارجية التي تقوم بها الحكومة ونوعية المتعامل معهم سواء كانوا أفراد أو منظمات.

المطلب الأول: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجزائر

ترتبط الإدارة الإلكترونية بأربعة جهات أساسية لكي تحافظ على الاستمرارية والديمومة وهي

كالتالي:

1) تقديم الخدمات إلى المواطنين إلكترونيا

تسعى الإدارة الإلكترونية إلى تقديم جميع الخدمات العامة التي يحتاجها المواطنين من خلال منفذ واحد يسهل الدخول إلى موقع أي قطاع حكومي و طلب الخدمة و كل هذا يحتاج على توفر بيئة تحتية للاتصالات تكون قادرة على إيصال تلك الخدمات، سواء من المنازل او عن طريق نقاط اتصال عامة وتوفير التشريعات الملائمة و ضمان حماية البيانات و المعلومات لزيادة الثقة المتبادلة و رفع مستوى ثقافة المواطن واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحويل المجتمع إلى مجتمع إلكتروني و العمل على توفير الحد الأدنى من المهارات لدى المواطنين للتعامل مع أدوات تقنية المعلومات .

(2) تقديم الخدمات و المعلومات بين المنظمات الحكومية إلكترونياً:

تحتاج القطاعات الحكومية إلى تبادل الخدمات و المعلومات بشكل أو بآخر وفقاً لنوعية العلاقة أو الارتباط و نوع النشاط من حيث التشابه أو التكامل مما يستلزم ضرورة توحيد المعايير التي تشمل توحيد نماذج و البرمجيات و وسائل الاتصال¹.

(3) تقديم الخدمات مع العاملين إلكترونياً:

وهي مجموع الخدمات الداخلية المقدمة للعاملين و تهدف إلى تحقيق الكفاءة و الفاعلية في المنظمات الحكومية بذاتها من خلال تحسين أداء العاملين و توضيح أفضل الأساليب التي يتم من خلالها ممارسة العمال حيث تستخدم تكنولوجيا المعلومات في إدارة الموارد البشرية و تشمل الخدمات الذاتية المقدمة للعاملين مثل طلب الحصول على إجازة و الإطلاع على تقارير الكفاءة و التدريب الإلكتروني و تعتمد على وجود قواعد بيانات متكاملة عن العاملين بالمنظمات الحكومية تشمل السن و المؤهل و الوظيفة و الدرجة و الحالة الاجتماعية².

(4) تقديم الخدمات و تبادل المعلومات مع منظمات الأعمال إلكترونياً:

في هذا المجال يجري تبادل بين الطرفين القطاع العام و القطاع الخاص بحيث تقوم الحكومة بحماية و دعم القطاع الخاص و يقوم قطاع العمال بتقديم العديد من الخدمات لصالح القطاع العام في نشاطاته الإدارية و التجارية.

1- منصور الزين، سفيان نقماري، "متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، دراسة تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب بليدة، ملتقى علمي دولي يومي 13-14 ماي 2013، ص 08.

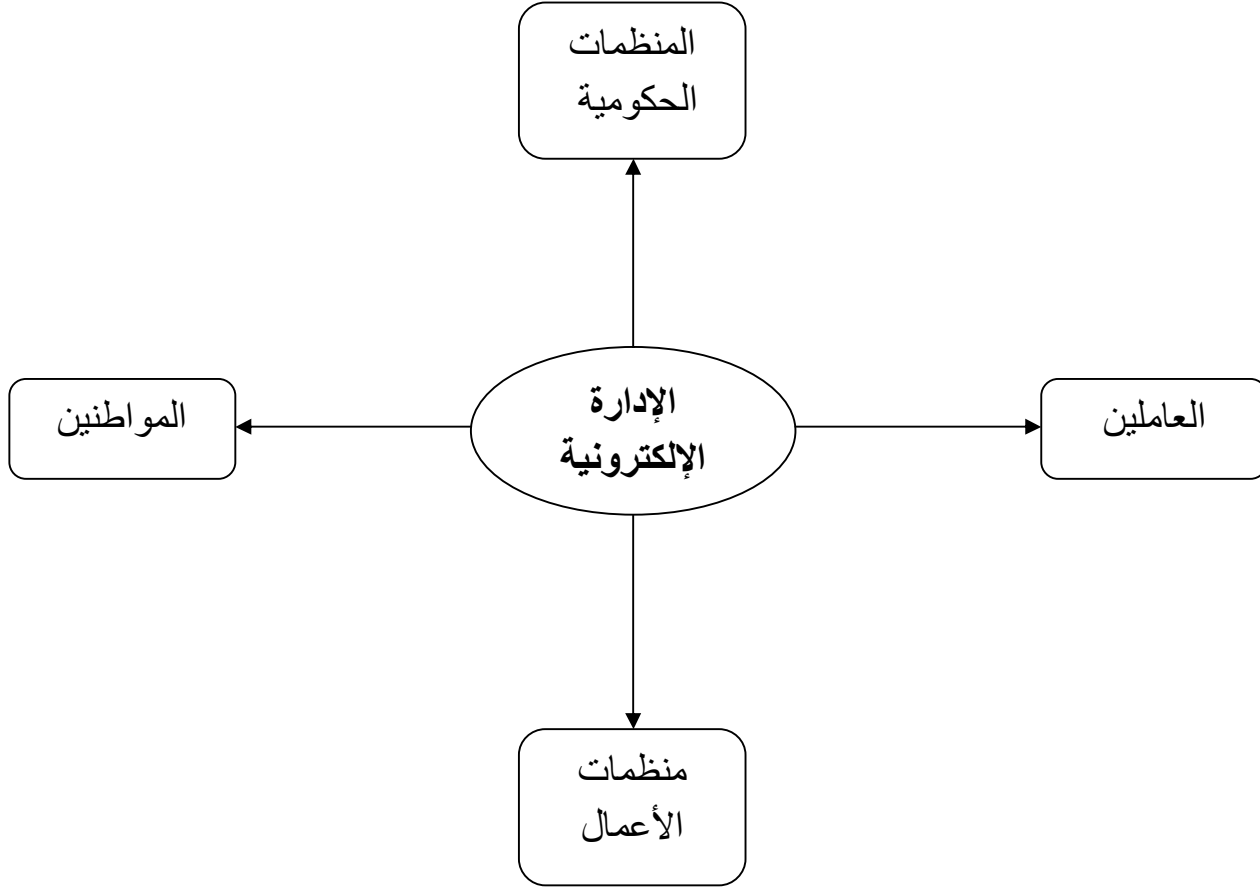
2- أمينة بن حامد، الحكومة الإلكترونية، "تجربة الجزائر للتحوّل نحو الحكومة الإلكترونية"، مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013، ص 24.

إن مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية تتسم بشمولية علاقة القطاع العام بكافة الأطراف ذات العلاقة بالحكومة و خاصة علاقته بالمواطن الذي أسس القطاع العام من أجل تقديم خدماته العامة بالكم والكيف المطلوبين¹.

فنلاحظ أن هذا الشكل قد أفرز لنا أربعة مجالات للإدارة الإلكترونية نوجزها في الشكل التالي:

1- منصورى الزين، سفيان نقمارى، مرجع سابق ، ص 09.

الشكل رقم (02): يوضح مجالات الإدارة الإلكترونية



المصدر: ريتشارد هيكس، المرجع السابق، ص 150

المطلب الثاني: أهم نماذج تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجزائر.

في إطار سياسة الدولة الهادفة للتغيير و مواكبة التطورات الحاصلة، شرعت الجزائر في تطبيق

بعض خدمات الإدارة الإلكترونية والتي مست العديد من القطاعات (العمومية) وفق الآتي:

1) الخدمات الإلكترونية بقطاع البريد والاتصالات:

يقدم هذا القطاع العديد من الخدمات عن بعد للمستخدمين وأبرزها هي¹:

1. الحوالة الإلكترونية وتستخدم لتحويل الأموال لشخص آخر ليس له حساب Fonds électronique de transfert

2. السحب الآلي للأموال: استعمال بطاقة السحب عن طريق الصراف الآلي وتستهمل في الشبايك بالمكاتب وهي محمية برقم سري وتعمل على كل أجهزة الصراف الآلي في الجزائر.

3. الحساب الجاري عن بعد:

1.3. خدمة 1530

- الإطلاع على الرصيد عبر المكالمة الهاتفية للرقم 1530.

- طلب دفتر الصكوك عبر المكالمة الهاتفية للرقم 1530.

2.3. خدمة eccp

- الإطلاع على الرصيد عبر الانترنت.

- طلب دفتر الصكوك عبر الانترنت.

- كشف العمليات المالية لفترة معينة.

3.3. خدمة رصيدي rasidi

الإطلاع على رصيد الحساب الجاري عبر رسالة قصيرة SMS من موبيليس بإرسال رقم الحساب

ثم الرقم السري الخاص بالإطلاع إلى الرقم 603 لتسلم كشف الرصيد في رسالة قصيرة.

1- الموسوعة الاقتصادية و علوم التسيير و التجارة، " جميع الخدمات التي يقدمها بريد الجزائر"، متوفر على الرابط <http://iqtissad.blogspot.com/2013/02/algerie.post.html> تاريخ الإطلاع 2013/03/23.

4. تحويل الأموال عن طريق واسترن يونيون western union تقوم هذه الخدمة على مساعدة الأجانب و المهاجرين على تحويل الأموال من وإلى داخل الوطن وخارجه.

(2) الخدمات الإلكترونية بقطاع الضمان الاجتماعي:

في إطار إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي و عصرنه الإدارة و تبسيط إجراءات الخدمة شرعت وزارة الضمان الاجتماعي في استعمال نظام البطاقة الإلكترونية وهي: بطاقة الشفاء التي بدأ العمل بها سنة 2007 واقتصرت في البداية على بعض الولايات كتجربة أولى و قد مست فئات معينة كالمتقاعدين، أمراض مزمنة ليتم تعميمها بعد ذلك بهدف توفير نظام الدفع من قبل الغير للأدوية لفائدة جميع المؤمنين اجتماعيا، وذلك على مستوى أي صيدلية متعاقدة مع الضمان الاجتماعي¹.

✓ تشخص و تحدد هوية ذوي الحقوق و الحصول على حقوقهم من الخدمات التي يقوم بها الضمان الاجتماعي.

✓ الحصول بسرعة على تعويضات تلك الخدمات و الاستفادة من نظام الدفع دون الحاجة إلى تقديم الدفتر².

وذكر وزير العمل والضمان الاجتماعي طيب لوح، أنه سيتم توسيع استعمال بطاقة الشفاء والتي كانت مقتصرة على مستوى ولاية انتساب المؤمن اجتماعيا ليتم توسيعها على المستوى الوطني، بحيث تمكن صاحبها من استعمالها في أي ولاية أخرى.

وفي إطار تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة الضمان الاجتماعي أوضح الوزير أن تنفيذ الإجراء الجديد سيتم على مستوى موقع الوكالة الجهوية للجزائر الوسطى التابعة للصندوق كمرحلة أولية ليعمم في شهر جويلية 2013 على كافة الوكالات الجهوية و أضاف أن إدراج هذه الآلية من شأنه

1- انطلاق توسيع بطاقة الشفاء، "جريدة الخبر اليومي"، يوم 2013/02/02 متوفر على الرابط <http://www.elkhabar.com> تاريخ الإطلاع: 2017/04/09.

2- بوابة المواطن، "حول بطاقة الشفاء"، متوفر على الرابط <http://www.elmouwatin.dz> تاريخ الإطلاع: 2017/03/18.

ضمان المرونة والسرعة لمؤسسات البناء و الأشغال العمومية و الري في عمليات التصريح عن بعد لعمالها و ذلك عبر الموقع الإلكتروني للصندوق¹.

(3) الخدمات الإلكترونية بقطاع التعليم:

1. قطاع التعليم العالي:

انطلاقا من أهمية تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و دورها في تطوير التعليم و البحث العلمي، قد تم توظيف شبكة الانترنت في مؤسسات التعليم العالي في العديد من المجالات و هذا لمواكبة التطورات التقنية و التكنولوجية الحاصلة².

و من مشاريع الخدمات الإلكترونية بقطاع التعليم العالي:

• مشروع (ACADEMIC RESEACH NETWORK) ARN:

وهو من بين أكبر المشاريع في هذا القطاع والهدف منه توفير الهياكل القاعدية والأدوات التكنولوجية اللازمة لكل العناصر الفعالة في القطاع (مسؤولين أساتذة باحثين، طلبة...الخ).

• مشروع التعليم عن بعد (TELE ENSEIGNEMENT):

يتمثل في تزويد كل المؤسسات الجامعية بهياكل التعليم العالي، منها تجهيزات المحاضرة عن بعد التي تسمح بالتفاعل على المباشر بين الأساتذة و الطلبة بالصوت و الصورة و الزمن الحقيقي.

1- انطلاق عملية التصريح بالعمال عن بعد، "بوابة المواطن"، متوفر على الرابط <http://www.elmouwatin.dz> تاريخ الاطلاع: 2017./04/24

2- عشور عبد الكريم، " دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص144.

• مشروع المكتبة الافتراضية:

والهدف منه إنشاء سياسة وطنية تنشر المعلومات العلمية والتقنية في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية ... الخ، ومن المشاريع المتعلقة بالهيكل القاعدية للتنظيم:

✓ الحصول على المعلومات العالمية.

✓ أرشيف الوثائق الوطنية.

كما تقدم الجامعة خدمات التسجيل عن بعد لصالح الطلبة الجدد الناجحين في شهادة البكالوريا والإطلاع على نتائج التوجيه وتأكيد عملية التسجيل و الطعون¹.

✓ البوابة الإلكترونية للمكتبات الجزائرية:

تم يوم الخميس 25 فيفري 2016 بالجزائر العاصمة تدشين البوابة الإلكترونية للمكتبات الجزائرية بالتعاون مع الفهرس العربي الموحد التابع لمكتبة الملك عبد العزيز العامة بالمملكة العربية السعودية تحت الرابط <http://www.biblianat.dz>

وتهدف هذه البوابة المجانية التي تم تدشينها بالتعاون مع المكتبة الوطنية الجزائرية وجامعة الجزائر، ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني cerist إلى خدمة الباحثين والمهتمين بالتراث الفكري الجزائري بتسهيل الوصول (انظر الملحق رقم 01) إليه من خلال بوابة واحدة على شبكة الانترنت، واعتبر وزير التعليم العالي و البحث العلمي الطاهر حجاز أن هذه البوابة التي تجمع حوالي "5000 مكتبة" تكون لها فائدة كبيرة على طلبة الجامعات و الباحثين، كما ستساعد على محاربة مشكلة السرقات الأدبية، وتثمين البحوث في العلوم الاجتماعية و تفادي تكرار في مواضيع الأبحاث.

1 -guide du nouveau bachelier 2008 ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique , 2008, p 06.

2. قطاع التربية الوطنية:

في إطار إصلاح المنظومة التربوية تم الشروع في إدخال العديد من الإصلاحات لتماشى مع سياسة الدولة الهادفة إلى بناء مجتمع المعلومات في الجزائر حيث تم تزويد المؤسسات التربوية بأجهزة الإعلام الآلي وربطها بشبكة الانترنت تخصيص حصص للتلاميذ في الإعلام الآلي في الطور المتوسط و الثانوي و إقامة العديد من الورشات التكوينية التي تهدف في مجملها إلى التحسيس بأهمية تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال¹.

كما شرعت وزارة التربية في تقديم بعض الخدمات عن بعد لصالح التلاميذ منها²:

- التسجيل في شهادة البكالوريا عبر موقع وزارة التربية الوطنية.
- الإطلاع على نتائج البكالوريا وشهادة التعليم المتوسط على شبكة الانترنت.

و يقدم الديوان الوطني للتعليم عن بعد بعض الخدمات الإلكترونية³.

حيث أشارت دراسة مسحية لليونسكو من مختلف البلدان حول دور الانترنت في التعليم وتأثيره

الإيجابي على دافعية الطلبة نحو التعليم⁴.

1- كلمة وزير البريد والإعلام والاتصال، السيد موسى بن حمادي، بمناسبة افتتاح الطبعة الرابعة عشر للصالون الدولي لتكنولوجيا المستقبل(مرجع نفسه).

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، الديوان الوطني للامتحان و المسابقات متوفر على الرابط <http://ins.onec.dz> / bac تاريخ الإطلاع: 2013/04/03.

3 " الخدمات الإلكترونية للديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد "، متوفر على الرابط <http://www.onefid.edu.dz> تاريخ الإطلاع: 2013/04/03.

4- حرز الله، مرجع نفسه، ص99.

4) الخدمات الإلكترونية بقطاع العدالة:

في إطار إصلاح و عصرنه قطاع العدالة تم إحداث العديد من التغيرات الهادفة إلى تطوير القطاع وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن.

إنشاء مركز وطني للسوابق العدلية في 2004/02/06 الهدف الرئيسي منه إعداد و منح البطاقة رقم 03 لصحيفة السوابق العدالة بسرعة و فعالية.

كما يرمي عدة أهداف:

- بالنسبة للمواطن.
- بالنسبة للجهات المتعاونة.

بالنسبة للجهات القضائية نفسها حيث يساعد المركز على المعالجة السريعة و الفعالة للملفات المساجين¹.

في بداية 2010 أصبح بإمكان كل مواطن جزائري يتمتع بكامل حقوقه المدنية و المعنوية طلب إصدار شهادة السوابق العدلية رقم 3 إلكترونيا.

وفي 2010/06/25 أصبح بإمكان أفراد الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج الحصول على شهادة السوابق العدلية، هذه المبادرة التي قامت بها وزارة العدل التي تسمح لأي مواطن جزائري في أي بقعة من العالم أن يتحصل في أقل من 10 دقائق على صحيفة السوابق العدلية المتعلقة به على مستوى قنصلية الجزائر بالبلد الذي يتواجد فيه.

و في سنة 2010 تم فتح نافذة تسمح لكل متقاض من الإطلاع على قضيته من خلال اسم المستخدم و كلمة المرور الصادرتين من الجهة القضائية المجدولة لقضيته.

1- وزارة العدل الجزائرية، متوفر على الرابط <http://arabic.mjustice.dz> تاريخ الإطلاع: 2013/03/22.

المطلب الثالث: بعض مشاريع التطبيق الإلكتروني بالجزائر

في إطار تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية 2009-2013 بادرت الجزائر بالعديد من المشاريع التي تخص بها بعض المناطق في البداية كتجارب ليتم تعميمها فيما بعد، ومن هذه المشاريع:

1) مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية:

تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية و حفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية على شبكة الانترنت لوثائق و عقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها¹ و كانت أول بلدية طبق فيها مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية في ولاية باتنة بتاريخ 2010/03/04، و أصدرت أول شهادة ميلاد رقم 12 في بضع ثوان على مستوى الشباك الإلكتروني.

وهي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد و تسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن للتنقل و السفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية، و تستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف شهادات الزواج و الوفاة ثم السعي في ما بعد إلى تمديد العملية إلى كافة الوثائق .

2) مشروع جواز السفر و بطاقة التعريف البيوميترين:

أعلنت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في 2011/12/28 عن إطلاق المرحلة الأولى بإصدار جواز السفر البيوميتر الإلكتروني بداية 2012/01/02 على مستوى 47 دائرة بعواصم الولايات

1- بوهيني شهرزاد، " البلدية الإلكترونية بالعربية ضمن الحكومة الإلكترونية "، مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة، بالجزائر متوفر في الرابط <http://www.csla.dz/mjls/index.php?option=com> تاريخ الإطلاع: 2013/03/05.

بالمقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة و أضاف ذات المصدر أن هذه الدوائر تم تعيينها كمواقع نموذجية للشروع في هذه العملية والتي ستعمم تدريجيا على جميع المقاطعات و الدوائر¹.

و يهدف مشروع جواز السفر و بطاقة التعريف البيوميترية إلى عصنة وثائق الهوية و السفر، حيث ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيوميترية الإلكترونية (CNIBE) وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية و في ما يتعلق بجواز السفر البيوميترية هو وثيقة هوية مؤمنة قابلة للقراءة آليا، و يكون مطابق للمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني (OACI) و من جهتها أصدرت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في العدد 45 من الجريدة الرسمية قرار وقعه الوزير بضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيوميترية و الجديد فيه أنه بالإمكان تحميل الاستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الانترنت و إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية و تعميم استعمال الوسائط الإلكترونية في المعاملات الإدارية.

سلمت أولى بطاقات التعريف الوطنية البيوميترية الإلكترونية يوم السبت 30 يناير 2016 بالجزائر العاصمة بمجموعة رمزية من الصحفيين و الأئمة، و المترشحين لامتحان البكالوريا قبل أن تتوسع العملية إلى بقية المواطنين، و في كلمة ألقاها وزير الداخلية و الجماعات المحلية نور الدين بدوي أكد أن بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية تعد مفتاح الإدارة الإلكترونية وهي بمثابة انفتاح على المستقبل بمتطلباته المتعددة لكونها العنصر السهل إلى عالم الغد، و أفاد الوزير أنه سيتم العمل على إصدار كمرحلة أولى بطاقات التعريف البيوميترية الخاصة بالتلاميذ المقبلين على اجتياز امتحان شهادة البكالوريا، أما بالنسبة لباقي شرائح المجتمع سيتم استعمال المعطيات الخاصة بالمواطنين التي هي بحوزة المركز الوطني لإنتاج السندات و الوثائق المؤمنة لإعداد بطاقاتهم، و سيتم الاتصال بهم بصفة

1- من أجل إدارة قريبة من المواطن، "بوابة المواطن"، متوفر على الرابط <http://www.elmouwatin.dz> تاريخ الإطلاع :

تدرجية عن طريق الرسائل القصيرة حتى يتسلموها، و أن أكثر من 33 مليون بطاقة تعريف وطنية عادية مستعملة سيتم استبدالها تدريجيا ببطاقات تعريف بيوميتريّة إلكترونية في أقل من 5 سنوات يمكن للمواطن عرض البحث في العديد من المواقع الإطلاع على موقع بوابة المواطن في الرابط <http://www.elmouawatin.dz>¹، حيث سيجد كل المعلومات الضرورية كون البوابة تحتوي على العديد من الأقسام و المصالح كالحالة المدنية، دليل الإدارة إضافة إلى إمكانية تحميل استمارات رسمية، كما خصصت إدارة الموقع حيزا للمواطن تطرح انشغالاته و استفساراته عبر قسم أسئلة وأجوبة سواء كانت متعلقة بالعمل أو السكن، القانون أو الإدارة(انظر الملحق رقم 02)².

3 مشروع الصحة الإلكترونية:

نظرا لأهمية استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال الطبي و بهدف النفاذ إلى المعلومات الطبية و مصادر المحتوى الملائمة للظروف المحلية اهتمت الجزائر بهذا الجانب من خلال أتمته جزئية لمؤسساتها الصحية و كذا إنشاء قواعد معطيات وطنية للخدمة الطبية، وقد عملت الجزائر على إنشاء عدة مشاريع هامة و أساسية بهدف إقامة منظمة عصرية في المجال الصحي.

1- بوابة المواطن، تسليم أولى بطاقات التعريف الوطنية البيوميتريّة الإلكترونية متوفر على الرابط

<http://www.elmouawatin.dz>

2- إطلاق بوابة المواطن الإلكتروني متوفر على الرابط <http://www.djazairiss.com/echechoob/14171> 2016/03/31.

المبحث الثالث: تحديات الرقمنة في الإدارة المحلية الجزائرية وأهم معوقاتها

يواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية العديد من التحديات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية تفرضها بيئة الإدارة المحلية والتي تتباين تبعاً للمستوى الاجتماعي والثقافي والعادات والتقاليد السائدة بكل ولاية أو دائرة أو بلدية.

المطلب الأول: تحديات التطبيق الرقمي في الإدارة المحلية الجزائرية

ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات على النحو التالي¹:

- (1) غالباً ما يرتبط التحول إلى نظام الإدارة المحلية الإلكترونية بالقرار السياسي المركزي حيث أن وحدات الإدارة المحلية لا تملك حرية اتخاذ قرار تحول أعمالها إلى الأسلوب الإلكتروني لأن دورها تنفيذي فقط، أما الإستراتيجيات فتوضع من خلال السلطة المركزية.
- (2) نقص الموارد المالية للمحليات وتدني مستوى الأداء الحكومي و تركيز جهود التنمية في المدن الرئيسية باعتبارها واجهة الدولة دون النزول إلى مستوى المراكز والقرى التابعة للمحليات.
- (3) يتطلب تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية المشاركة بين كافة فئات المجتمع المحلي لتحقيق التكامل بين الأطراف المشاركة في تقديم الخدمة الإلكترونية، إلا أن نقص الوعي في المحليات يقف عائقاً أمام هذه المشاركة.
- (4) تعاني المجتمعات المحلية من مشاكل اقتصادية مثل البطالة ونقص الاستثمارات وانخفاض مستوى المعيشة و نقص الإمكانيات مما يجعل تركيز جهود التنمية على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ولا يدخل التطور التكنولوجي ضمن أولويات المواطن المحلي مما يترتب عليه عزوف المواطن المحلي عن الإدماج في مجتمع المعلومات.

1- الوافي راجح، "محاولة إرساء الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية دراسة حالة دائرة سيدي عيسى"، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015/2014، ص 101.

(5) تعاني الإدارة المحلية من القصور في تدفق البيانات و المعلومات الواردة إليها من الوحدات المركزية مما يعيق نجاح الإدارة المحلية الإلكترونية على مستوى المحلية.

(6) تعد المركزية الشديدة التي تعاني منها من أهم التحديات التي تواجه الإدارة المحلية الإلكترونية، مما يتطلب تحقيق اللامركزية على المستويين الأفقي والرأسي وذلك على النحو التالي:

✓ المستوى الأفقي: وذلك من خلال تمكين المجالس المحلية من وضع الخطط و البرامج ونظم الإدارة و السياسات التي تتناسب مع ظروفها البيئية الخاصة، بهذا المعنى لا تتطلب تعديلات تشريعية وتنظيمية إنما تتطلب مشاركة الوحدات المحلية في اتخاذ القرار.

✓ المستوى الرأسي: وذلك من خلال نقل السلطات و الوظائف و المسؤوليات و الموارد من الإدارة المركزية إلى الإدارة المحلية مما يتطلب إجراء تعديلات قانونية و تشريعية و هيكلية.

المطلب الثاني: معوقات الرقمنة في الإدارة المحلية الجزائرية

تعتبر الإدارة الإلكترونية من المصطلحات التي ظهرت في العصر الحديث نتيجة التطورات التقنية والعلمية الهائلة شملت جميع جوانب الحياة التي تعيق تقدمها و تطبيقها خاصة في مجال الإدارة المحلية هي:

(1) المعوقات الإدارية:

1. ضعف التنسيق بين القطاعات:

من بين المشاكل الرئيسية التي تعرقل سير مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر كما يرى الأستاذ الباحث إسماعيل أو لبصير هو مشكل التنسيق بين مختلف الفاعلين من هيئات عمومية وخاصة، فمشروع بهذا الحجم يتطلب تنسيقا على مستوى عال لدى السلطات العمومية التي تكون هي مركز وموقع القرار والسلطة وتسجيل على وزارة واحدة أن تأخذ على عاتقها مشروعاً بهذا الحجم

يمس كل القطاعات، فالمشروع يتطلب استراتيجية واضحة المعالم و الآجال و إدارة سياسية على مستوى عال¹.

2. مقاومة التغيير:

تحدث المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عن ما أسماه "عراقيل نفسية" تعيق الانتقال من النمط التقليدي في التواصل بين مؤسسات الدولة و ملحقاتها إلى النمط الرقمي، وذلك بناء على معايينة ميدانية تؤكد عدم توفر الظروف المطلوبة لهذه التحولات في المجتمع الجزائري.

تتعلق العراقيل النفسية بقلة الوعي بأهمية مشروع الإدارة الإلكترونية لدى القيادات الإدارية والموظفين الأمر الذي يؤدي إلى مقاومة التغيير و الذي يعتبر من المعوقات التي تواجه برنامج الإدارة الإلكترونية بالجزائر، حيث تأخذ القيادات الإدارية مواقف سلبية من المشاريع الجديدة و هذا ما يتطلب زيادة الوعي و التغيير التدريجي لتقوية فرص نجاح السياسة العامة في هذا المجال.

3.نقص الكفاءات:

تفتقر الجزائر للموارد البشرية و المادية و الخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع اقتصاديا من تكنولوجيا المعلومات و الاتصال².

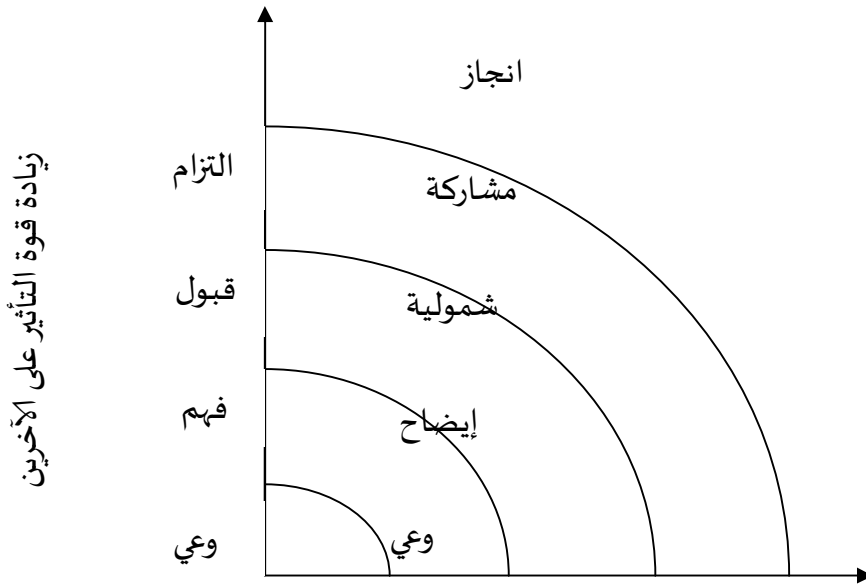
في بعض الأحيان تكون الإمكانيات موجودة لكن لا توجد الكفاءات اللازمة لاستعمال التجهيزات المتوفرة، فمشكل نقص الخبرات بالضرورة يؤدي مع مرور الوقت إلى اهتلاك هذه الوسائل أو عن طريق استخدامها من قبل أشخاص ليست لهم الكفاءة اللازمة يضاف إلى ذلك عدم اهتمام بتكوين موظفيها في هذا المجال.

1- الأستاذ الباحث إسماعيل أولبصير، "الجزائر نيوز"، مشروع الحكومة الإلكترونية حتمية اقتصادية بحاجة إلى إدارة سياسية عالية متوفرة على الرابط <http://www.djazairnews.info/dialgue> تاريخ الإطلاع: 2013/02/12.

2- سالي جمال، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة "مجلة العلوم الإنسانية"، العدد 08، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.

كما أن هجرة الكفاءات من العتبات المطروحة حيث أن الجزائر من البلدان الأولى المصدرة للكفاءات.

الشكل رقم (03): يوضح مراحل التوعية الهادفة (التهيئة).



المصدر: بلعربي وآخرون، المرجع السابق، ص 10.

2) المعوقات المادية:

تتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وعلى الخصوص شبكة الانترنت والهاتف باعتبارها من المتطلبات الأساسية للحكومة الإلكترونية ورغم الجهود المبذولة في هذا الجانب إلا أن مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر يعاني من التأخر المسجل في هذا الميدان بسبب:

✓ عجز قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال على تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم قنوات التواصل عبر الانترنت¹.

1- محمد بن عشاوي، "أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية (EG) على مؤسسات الأعمال"، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، ص

✓ تأخر استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى وفي هذا الصدد أعلنت وكالات اتصالات الجزائر عبر عدد من المناطق و بلديات العاصمة و الولايات الكبرى عن عدم توفر خطوط الهاتف الثابت و الانترنت، بحجة تشبع المنطقة و استنفاد كل الأرقام¹.

✓ محدودية انتشار استخدامات الانترنت في الجزائر، حيث أن نسبة مستخدمي هذه التقنية واسعة الانتشار في العالم لا تزال ضعيفة في الجزائر مقارنة حتى مع الدول المجاورة².

(3) المعوقات البشرية:

يعتبر رأس المال البشري عامل مهم في نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية في أي مكان في العالم، إلا إذا لم يواجه عقبات و بالتالي فمن بين العقبات البشرية التي تعترض مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر هي:

- ✓ انعدام وضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة و تبني مواقف سلبية منها في بعض الأحيان.
- ✓ مشكل الأمية و الذي يعد من أبرز العقبات التي تواجه مشروع الإدارة الإلكترونية.
- ✓ ارتفاع كلفة استخدام الانترنت و استحواذ اللغة الإنجليزية على 80% من مواقعها مع ضعف الإلمام بها.
- ✓ تدني مستوى معيشة غالبية الجزائريين و تدهور القدرة الشرائية و الرعاية الصحية و مستوى التعليم، الأمر الذي يعيق الإقلاع نحو اندماج فعلي نحو التأسيس لمجتمع المعلومات و المعرفة.

1- اتصالات الجزائر في ورطة بسبب خطوط الهاتف و الانترنت، " جريدة الفجر اليومية"، متوفر على الرابط <http://www.alfadjr.com/ar/economie226302html> تاريخ الإطلاع: 213./03/05

2- حرز الله ، مرجع نفسه، ص131.

4) المعوقات التشريعية:

تتمثل هذه العقبة في محدودية الجانب التشريعي في الجزائر المتخصص في هذا المجال على غرار ما قامت به العديد من الدول¹:

غياب الإطار القانوني المنظم للمعلومات في الجزائر يؤدي إلى العديد من الإشكاليات المتعلقة بتداول المعلومات و نوعية هذه المعلومات المتداولة و محتواها ، وكذا حفظ المعلومات و خصوصا الشخصية منها و الجهات المخولة لها هذه الصلاحية و أيضا حالات و أوقات الإطلاع على هذه المعلومات و مكان حفظها، فهذه الإشكاليات توجد في الإدارات العمومية أين يتعلق الأمر بالمعلومات الأشخاص كالاسم، اللقب، تاريخ الميلاد، الإقامة ... فحتى الآن لا يوجد نص قانوني يعالج مواضيع مرتبطة بحفظ المعلومات السابقة عن طريق التكنولوجيا الحديثة و طريقة التعامل بها² و هناك عقبات أخرى مرتبطة:

- انعدام الثقة بإجراء المعلومات و السداد عبر الانترنت و عدم انتشار اعتماد التوقيع الإلكتروني ومصداقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الانترنت لصعوبات ترتبط بالأمان و الخصوصية.
- غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الإلكترونية.
- توفر الحماية و منع القرصنة الإلكترونية.

على الرغم من أن المشرع الجزائري اجتهد في سن العديد من القوانين التي تضبط سير عمل الإدارة الإلكترونية فيما يتعلق بالتصديق الإلكتروني و التوقيع الإلكتروني و الجريمة الإلكترونية وغيرها، ما زالت فئات كبيرة من المواطنين و قطاع الأعمال تعتمد على المعاملات التقليدية ما يعني انعدام عامل الثقة مما يتطلب المزيد من التشريعات التي تحمي المعاملات الإلكترونية و التي تؤسس لمشروع الإدارة الإلكترونية.

1- عيشاوي، المرجع السابق، ص. 293.

2- حرز الله، المرجع السابق، ص. 88.

خلاصة واستنتاجات:

بعد عرضنا لمحتويات الفصل الثاني نأتي فيما يلي لعرض أهم النقاط التي تضمنها:

يحتل قطاع الخدمات أهمية خاصة وموقعا بحكم المنافع التي يقدمها وطبيعة الخصائص التي يمتاز بها مقارنة بالقطاعات الأخرى، فتوجهت الجزائر على غرار باقي الدول نحو الدخول في عصر المعلومات ومواكبة التطورات الحاصلة لترقية وظائف المؤسسات الحكومية، ومنظمات الخدمة العامة بحث عن سبيل تحسينها وإبراز منجزات تطبيق الإدارة الإلكترونية في عدة جوانب كما تعتبر سياسة تكنولوجيا المعلومات الإلكترونية لا يمكن الحكم على نجاحها أو فشلها إلا بعد النظر فيما يتم تحقيقه في الواقع الفعلي والميداني، وهو ما يدعو إلى حتمية التطرق إلى مستوى الجاهلية الإلكترونية إلى تكون محصلة لنوع السياسات التي تتكفل ببرامج التكنولوجيات والاتصال وهذا ما سيتم تناوله في الفصل التطبيقي، والذي يؤدي إلى معرفة مستوى أداء الخدمة العمومية لاسيما في الإدارة المحلية.

الفصل الثالث

تقييم التجربة الرقمية في الإدارة الجزائرية

دراسة ميدانية بلدية سعة

مقدمة الفصل

إن رغبة العديد من الدول في تحسين الخدمات التي تقدمها للمتعاملين معها دفعها إلى إستراتيجية جديدة في تعاملاتها، وذلك من خلال الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في أداء وظائفها، حيث تحولت من الإدارة التقليدية نحو الإدارة الإلكترونية لتواكب التغيرات والتطورات الحاصلة على مستوى الساحة الدولية جراء الثورة الرقمية التي يشهدها العالم اليوم.

و من بين التحولات و التحديات التي تعرفها الإدارة الجزائرية و المتمحورة أساسا حول برنامج إصلاح و عصنة الإدارة و الخدمة العمومية، و الذي باشرته وزارة الجماعات المحلية في إطار مخطط حكومي يستدعي تطوير التنمية و تثمين المورد البشري ضمن الأولويات الأساسية لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة و الاستجابة لتطلعات المواطنين.

ولفهم فحوى هذه المضامين لابد من التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم عام لمقر بلدية سعيدة
- المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان.
- المبحث الثالث: استراتيجيات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية.

المبحث الأول: تقديم عام لمقر بلدية .

تعتبر البلدية الخلية الأساسية في التنظيم الإداري للدولة، كونها تشكل قاعدة المجتمع وقد حظيت باهتمام السلطات المركزية من خلال النصوص القانونية والدساتير التي سنت الإطار القانوني والوظيفي للبلدية لهذا سنتطرق إلى تعريف البلدية وأهم المهامات المخولة لها .

المطلب الأول: تعريف بلدية سعيدة.

- لمحة تاريخية لبلدية سعيدة: تعتبر بلدية سعيدة تحفة معمارية تعود إلى فترة تواجد الاستعمار الفرنسي ، بنيت خلال العهد الاستعماري 1885 واستعملت في تلك الفترة كبلدية مختلطة .

- **المقر والمساحة :** تقع بلدية سعيدة وسط مدينة سعيدة يحدها من الشمال (الجهة الخلفية لساحة الأمير عبد القادر ، ومدرسة كياس فاطيمة، ودائرة سعيدة سابقا ، ومن الجهة الغربية ساحة 18 فبراير ، ومن الجهة الجنوبية شارع الدكتور سعدان أما الجهة الشرقية المؤسسة الإستشفائية متعددة الخدمات (ولد الكبير) وهي تحتوي على مدخلين رئيسيين هما :

- مدخل يستقبل المواطنين القاصدين لمصلحة الحالة المدنية (الجهة الشرقية) ، والأخر يستقبل المواطنين القاصدين المصلحة البيومترية.

- وهي تربع على مساحة تقدر ب 2.196 م²

- بلدية سعيدة دائرة سعيدة ولاية سعيدة



صورة رقم 01 مقطع فضائي لموقع بلدية سعيدة- المصدر Google Earth:

وقد تحتوي بلدية سعيدة على 507 من مجموع الموظفين وهم كالآتي:

(1) المناصب العليا ذات الطابع الهيكلي:

- أمين العام ← (01 منصب واحد)

- مدير ← (05 خمسة مناصب)

- رئيس مصلحة ← (12 اثني عشر منصب)

- رئيس مكتب ← (15 خمسة عشر منصب)

والباقي 473 من مجموع الموظفين موزعين على المناصب العليا ذات الطابع الوظيفي ومن بينهم (رئيس

فرع-متصرف إقليمي-متصرف إقليمي-ملحق رئيسي للإدارة المحلية ... إلى غاية عامل مهني⁹⁶).

⁹⁶- مقابلة مع السيد سعدي محمد، الأمين العام لبلدية سعيدة، على الساعة 9:30 بتاريخ 2017/04/04.

المطلب الثالث: المهامات المخولة لبلدية سعيدة .

استناد للهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة الذي مقرها الرئيسي وسط مدينة سعيدة فهي تضم

خمسة فروع تابعة لها :

- حي بوخرص. /حي البدر /حي داودي موسى / حي السلام / حي الرائد المجدوب .

كما أن بلدية سعيدة كباقي بلديات الوطن ينظمها القانون 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 وبها

مجلس بلدي منتخب يتناول جميع قضايا المجلس وفق القانون وبها هيئة تنفيذية يشكلها رئيس

المجلس الشعبي البلدي وإدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي

وهم كالتالي :

- رئيس المجلس الشعبي البلدي

- الأمانة العامة.

- خمسة مديريات.

- اثنان عشر مصلحة.

- ثمانية و عشرون مكتبا.

- سبعة وعشرون فرعا.

الأمانة العامة:

- يتولاهم الأملين العام للبلدية و تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ومن بين مهامها ما يلي:
- تتولى جميع مسائل الإدارة العامة، و القيام بإعداد اجتماعات المجلس الشعبي البلدي، و القيام بتنفيذ المداولات، و بتبليغ محاضر المجلس الشعبي البلدي و قراراته للسلطة الوصية.
- تحقيق إقامة المصالح الإدارية و التقنية، و ممارسة السلطة السلمية على موظفي البلدية.

1) مديرية الإدارة و الميزانية :

تتكون من مصلحتين هما مصلحة تسيير الموظفين و مصلحة الميزانية و الأملاك.

1.1. مصلحة تسيير الموظفين:

- متابعة المسار المهني من بداية التوظيف إلى غاية التقاعد، و تقوم باقتراح فتح مناصب مالية.
- تقوم المصلحة بإصدار شهادات العمل و انجاز الإنجازات السنوية و قرارات التعيين، الترقية، الخصم، الإيقاف، التحويل.

- تقوم بعقد جلسات للجان متساوية الأعضاء، و تقوم بإجراء تكوين للعمال.

- تقوم بإعداد القرارات و إرسالها إلى المراقب المالي.

2.1. مصلحة الميزانية و الأملاك:

- إبرام صفقات اللوازم و الأشغال أو تقديم الخدمات التي تقوم بها البلدية.
- اجتماع لجنة الصفقات العمومية لدراسة دفتر الشروط و المصادقة و الطعون و إعلان عن المناقصة في الجرائد بالغةين .

- تحديد مدة تقديم العروض بعد الإعلان عن المناقصة و الاستشارة. إرسال العروض، إرسال الاستدعاء والإعلان عن المنح .
- تحضير الصفحة وإرسالها إلى المراقب المالي. كتابة المحاضر الكلي في سجل.
- ترتيب ملف العروض وإعطاء كل صفقة أو اتفاقية رقمها.
- (أ) مكتب الميزانيات و الحسابات يتولى مايلي:
 - إعداد الميزانية الأولية و الإضافية و الحساب الإداري.
 - جمع مختلف الموارد المادية و تقييمها.
 - جمع الوثائق المالية، إعانات و أنواعها.
 - تقييم الحساب الإداري و القيام بالتحاليل المالية الخاصة بكل سنة.
- (ب) مكتب حوالات الدفع و الفاتورات يتولى مايلي:
 - إعداد الفاتورات و تسجيلها و تدوينها بعد التأكد من تأدية الخدمة
 - إعداد حوالات الدفع.
 - متابعة عمليات التسديد.
 - التأكد من الإعتمادات الممنوحة.
- (ت) مكتب الممتلكات يتولى مايلي:
 - إحصاء ممتلكات البلدية بكل أنواعها (عقارات، منقولات، منتجة، غير منتجة ... الخ)

2) مديرية الصيانة والوسائل العامة والبيئة:

1.2. مصلحة التنظيف و البيئة: تقوم بجمع النفايات و الكنس، وجمع شبكة الأمطار.

2.2. مصلحة الصيانة: صيانة الطرقات و صيانة أملاك الدولة.

3.2. مصلحة الإنارة العمومية: صيانة الشبكات الخاصة بالإنارة العمومية .

3) مديرية التعمير و التجهيز:

1.3. مصلحة التعمير و مهامها:

- دراسة ملفات منها رخص البناء و الهدم و البناء الريفي.

- تمديد رخص البناء، و شهادة المطابقة، وإيصال المياه الصالحة للشرب، و ترخيص للتهيئة الداخلية أو الخارجية، وإيصال المياه القدرة.

2.3. مصلحة التخطيط و التجهيز و مهامها:

- تقوم بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل و التجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصاتها وكذا بالعمليات المتعلقة بتسييرها(مكتب الري و البناء) و متابعتهم.

- تعمل على التسيير الحسن للمصلحة(متابعة المشاريع المبرمجة للتنسيق مع مكتب الصفقات).

4) مديرية الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية:

1.4. مصلحة النشاط الاجتماعي و مهامها:

- هتم بحصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة و التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن و الحماية الاجتماعية.

2.4. مصلحة النشاطات الثقافية والرياضية ومهامها:

- تقوم بتقديم مساعدات للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسليّة.

(5) مديرية التنظيم والشؤون العامة:

وتنقسم إلى ثلاث مصالح هي:

1.5. مصلحة السكان والإحصاء ومهامها:

- تقوم بتلقي التصريحات الخاصة بالمواليد والوفيات.

- تقوم بإبرام عقود الزواج.

- تقوم بتلقي الأحكام والقرارات الإدارية الواردة من المحاكم بخصوص تصحيح الأخطاء.

- تقوم بتقيد العقود الغير المصرحة عن طريق الأحكام، وتسليم عقود الميلاد في أي بلدية في الوطن

بالإضافة إلى عقود الزواج والوفاة.

- مكتب الانتخاب فهو مكلف بالمراجعة السنوية للقوائم الانتخابية والمراجعة الاستثنائية في حالة

تنظيم الانتخاب، وتسليم بطاقة وشهادة الإقامة بعد تقديم الملف.

2.5. مصلحة التنظيم العام ومهامها :

- التنسيق بين مختلف المصالح البلدية/ ضبط برنامج لتعميم الإعلام الآلي عبر مختلف المصالح .

- مكتب المنازعات: في حالة نزاع تقوم المصلحة بمتابعة القضايا الخاصة بالبلدية في المجالس القضائية

والمحاكم الإدارية وتبليغ العرائض المقدمة من طرف المحضرين القضائيين وتنفيذ الأحكام القضائية.

3.5. مصلحة الوقاية و النظافة من مهامها:

- مراقبة المؤسسات التجارية ذات الطابع الغذائي والغير الغذائي.
 - مراقبة المؤسسات المستقبلية للجمهور كالمقاهي، الحمامات، المرشات.
 - مراقبة المؤسسات العمومية / مراقبة الإقامات الجامعية والمعاهد و المطاعم المدرسية.
 - مراقبة نوعية المياه الموجهة للاستهلاك / مراقبة شبكة الصرف الصحي وإبلاغ المصالح المعنية .
- تقوم بحملات المتعلقة بالتنظيف و إبادة الحشرات الضارة و القضاء على الحيوانات الضالة و المتشردة.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان.

يتضمن هذا المبحث عرض وتحليل مفصل للنتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على أفراد العينة و المتمثلة في موظفي بلدية سعيدة، و سيتم التطرق إلى هذه الدراسة: تصميم نتائج الدراسة والتأكد من صدقها وثباتها، تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما استخدمنا برنامج **spss** في حساب المتوسط المرجح والانحرافات المعيارية وذلك لمعرفة مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل عبارة، والتحقق من أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية والتي تتمثل فيما يلي :

_ استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان .

_ حساب المتوسطات الحسابية لكل محور من الاستبيان.

_ قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد العينة .

_ تحليل التباين الأحادي ANOVA، و التحقق من وجد العلاقة .

_ اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار البسيط.

المطلب الأول: تصميم بيانات الدراسة و التأكد من ثباتها

1- قاعدة الاستبيان*

نقوم في هذا الشأن باستعمال أساليب التحليل الإحصائي و نستعين ببرنامج **spss V 18.0** في

عملية تفرغ وعرض و التحليل الإحصائي للبيانات(أنظر الشكل رقم 04):

* الاستبيان تعتبر من أكثر وسائل في جمع البيانات فعالية وشيوعا، وهو عبارة عن استمارة تحتوي على مجموعة من الفقرات المصاغة بصياغة استقصائية، بحيث يجب عنها كل مشارك بنفسه.

شكل رقم (04) نافذة برنامج spss V 18.0

Visible : 27 variables sur 27

الجنس	الممر	المؤهل	الحيرة	التدريب	1س	2س	3س	4س	5س	6س	7س
1	1	4,00	1,00	4,00	3,00	4,00	2,00	1,00	1,00	2,00	1,00
2	2	2,00	4,00	3,00	4,00	2,00	2,00	2,00	3,00	2,00	1,00
3	2	2,00	4,00	3,00	1,00	1,00	1,00	2,00	1,00	1,00	2,00
4	2	2,00	3,00	2,00	1,00	1,00	1,00	2,00	1,00	1,00	2,00
5	1	3,00	1,00	4,00	3,00	3,00	3,00	4,00	3,00	3,00	2,00
6	1	4,00	1,00	4,00	3,00	1,00	1,00	1,00	2,00	1,00	1,00
7	2	2,00	4,00	3,00	2,00	3,00	3,00	1,00	2,00	2,00	1,00
8	2	3,00	1,00	3,00	2,00	2,00	1,00	2,00	1,00	2,00	2,00
9	2	3,00	1,00	1,00	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	1,00
10	1	2,00	3,00	4,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	1,00
11	2	2,00	4,00	2,00	2,00	4,00	2,00	3,00	1,00	1,00	1,00
12	2	3,00	1,00	3,00	2,00	4,00	3,00	3,00	4,00	4,00	4,00
13	2	4,00	3,00	4,00	2,00	3,00	3,00	2,00	3,00	3,00	2,00
14	2	3,00	4,00	3,00	2,00	3,00	2,00	3,00	3,00	3,00	2,00
15	2	3,00	4,00	4,00	1,00	3,00	2,00	3,00	4,00	3,00	2,00
16	1	2,00	3,00	1,00	3,00	3,00	2,00	2,00	3,00	1,00	1,00
17	2	3,00	3,00	3,00	4,00	3,00	4,00	2,00	2,00	3,00	3,00
18	2	2,00	4,00	2,00	1,00	2,00	3,00	4,00	3,00	3,00	2,00
19	2	2,00	1,00	2,00	3,00	2,00	2,00	1,00	3,00	3,00	2,00
20	1	2,00	4,00	2,00	1,00	5,00	1,00	1,00	3,00	1,00	1,00
21	2	4,00	2,00	4,00	3,00	2,00	2,00	2,00	1,00	1,00	3,00
22	2	3,00	1,00	4,00	1,00	3,00	2,00	2,00	2,00	3,00	1,00

شكل رقم (05) مربع الحوار بعد الترميز للسؤال الأول

Etiquettes de valeurs

Valeur :

Etiquette :

Ajouter
Changer
Eliminer bloc

Orthographe...

"1" = 1
"2" = 2

OK Annuler Aide

المصدر: من إعداد الطالبة

مخرجات البرنامج spss v 18.0¹

* Spss هو برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية.

هكذا نقوم بتحويل البيانات الكيفية إلى بيانات كمية من السؤال الأول إلى غاية السؤال الأخير (أنظر إلى الملحق 02 و 03)

2- حساب معامل الصدق و الثبات:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,894	20

من خلال الجدول العينة المدروسة أن معامل الصدق والثبات عند العينة المدرسة تحصلنا على 89.4% وهذا دليل على انسجام وتناسق الأسئلة الخاصة بالعينة المدروسة.

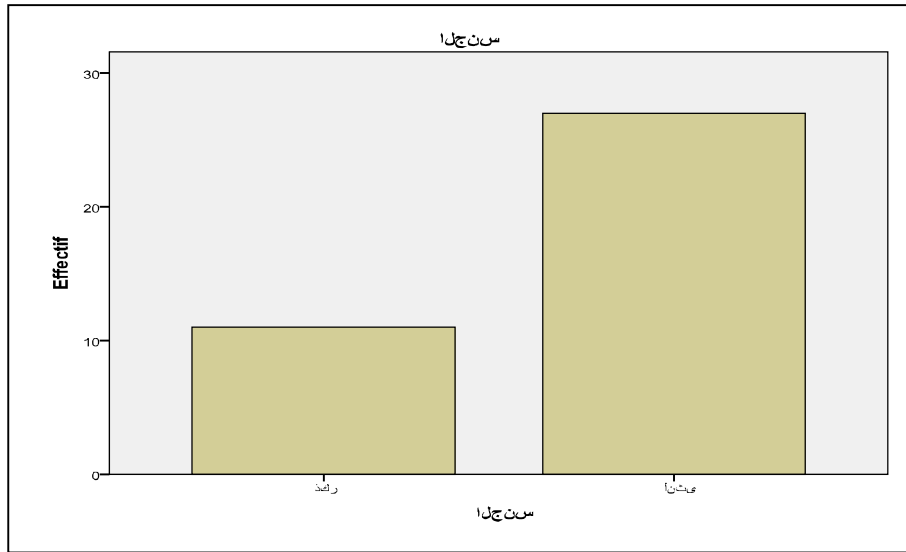
عرض نتائج الاستبيان :

تحليل الخصائص الشخصية والوظيفية للأفراد:

1- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم(03): توزيع العينة حسب الجنس

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ذكر	11	28,9	28,9	28,9
أنثى	27	71,1	71,1	100,0
Total	38	100,0	100,0	



أن عينة المدروسة تتكون من 38 فردا، منهم 11 ذكرا و 27 إناث، حيث يوضح الشكل أدناه،

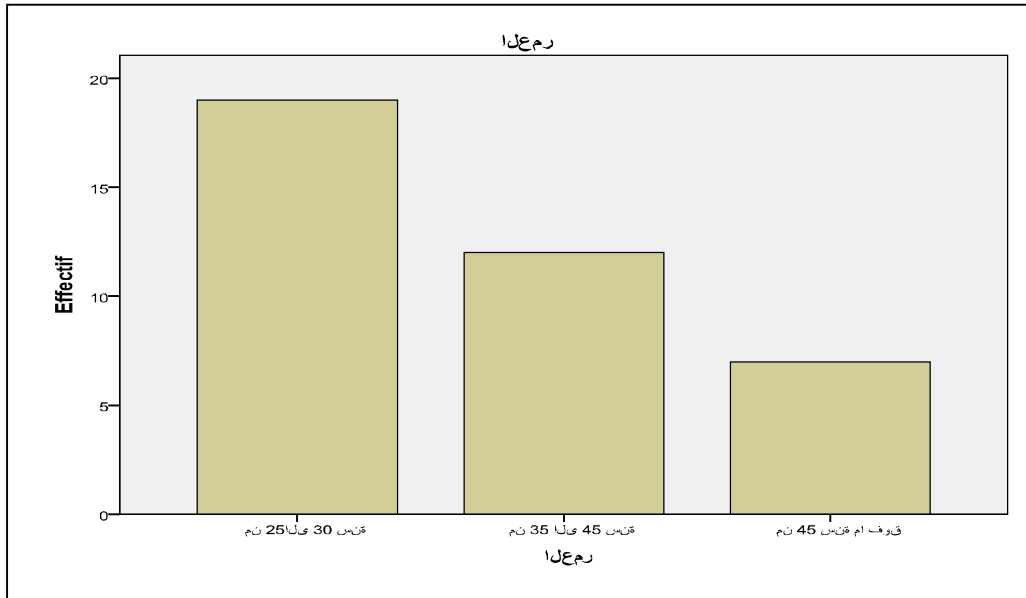
والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، إن نسبة الإناث كانت مرتفعة مقارنة بنسبة

الذكور حيث بلغت نسبة ، 71.1% في حين قدرت نسبة الذكور بحوالي 28.9%.

2- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

جدول رقم (04): توزيع العينة حسب السن

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 25 الى 30 سنة	19	50,0	50,0
	من 35 الى 45 سنة	12	31,6	81,6
	من 45 سنة فأفوق	7	18,4	100,0
	Total	38	100,0	100,0

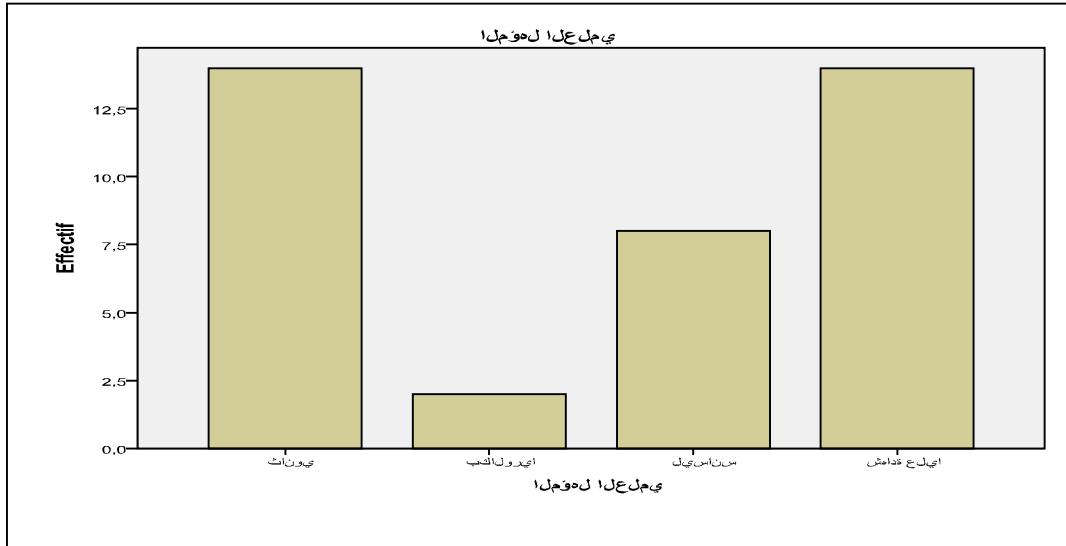


من خلال الجدول رقم (04) و الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر نلاحظ تباين أعمار أفراد عينة الدراسة وأن الفئة العمرية الأكثر تكرارا في عينة الدراسة هي الفئة العمرية من 25 سنة إلى 30 سنة بنسبة مئوية ، 50% تليها الفئة العمرية من 35 إلى 45 سنة بنسبة مئوية، 31,64% وفي الأخير الفئة العمرية الأكبر من 45 سنة بنسبة مئوية، 18.4% الأكثر تكرارا في عينة الدراسة تميل إلى أعمار شبابية وهي الطاقة المتجددة أي أن لها قدرة معتبرة في التعامل ميدانيا ، وهذا ما يمكن أن ينعكس إيجابا على نتائج البحث.

2- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم (05) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ثانوي	14	36,8	36,8	36,8
بكالوريا	2	5,3	5,3	42,1
ليسانس	8	21,1	21,1	63,2
شهادة عليا	14	36,8	36,8	100,0
Total	38	100,0	100,0	

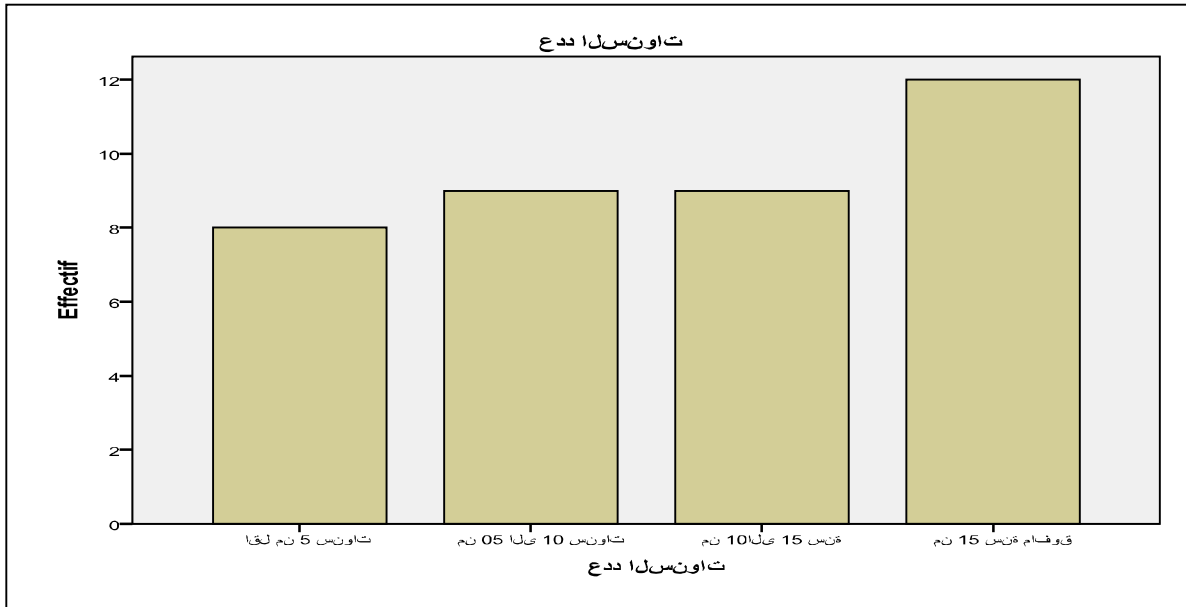


نلاحظ من خلال الجدول رقم(05)الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي أن أغلبية أفراد العينة من مستوى ثانوي وشهادات عليا حيث بلغ عددهم 14 فرد بنسبة مئوية 36.8% على التوالي وهي نسبة مرتفعة، في حين بلغت نسبة مستوى ليسانس 21.1% ونسبة مستوى بكالوريا 5.3% أي أن معظم كل أفراد العينة لديهم مستوى بين الثانوي وشهادات عليا ويليه المستوى جامعي وهذا راجع إلى احتياجات الإدارة المحلية ، ما يزيد من أهمية البحث والنتائج المتوصل إليها.

4- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (06) توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide اقل من 5 سنوات	8	21,1	21,1	21,1
من 05 الى 10 سنوات	9	23,7	23,7	44,7
من 10 الى 15 سنة	9	23,7	23,7	68,4
من 15 سنة فما فوق	12	31,6	31,6	100,0
Total	38	100,0	100,0	

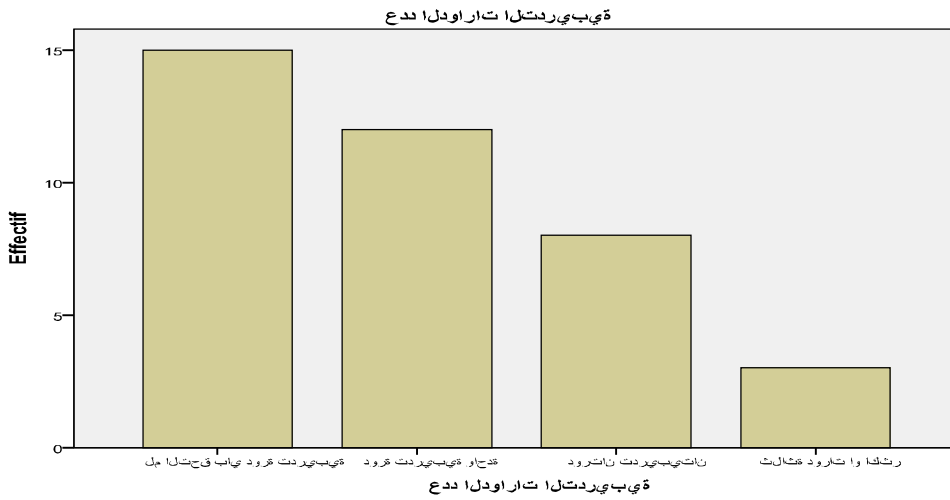


يمثل الجدول رقم (06) توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة في العمل هم أكثر من 15 سنة بنسبة مئوية 31.6% وهي نسبة مهمة جدا إذ من الممكن أن تضيف على الدراسة نوع من الدقة والقرب أكثر من الواقع، ثم تتساوى بتقريب أفراد العينة من 5 إلى 10 سنوات مع أفراد العينة من 10 إلى 15 سنة بنسبة مئوية 23.7% ويلجأ في الأخير الأقل من 5 سنوات 21.7%.

5- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية

جدول رقم (07) توزيع العينة حسب عدد الدورات التدريبية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
لما التحق بإيدور تدريبية	15	39,5	39,5	39,5
دور تدريبية واحدة	12	31,6	31,6	71,1
دورتان تدريبيتان	8	21,1	21,1	92,1
ثلاث دورات أو أكثر	3	7,9	7,9	100,0
Total	38	100,0	100,0	



يمثل الجدول رقم (07) توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية ، حيث نجد أن معظم أفراد العينة قاموا بدورات تدريبية في العمل من دورة واحدة إلى 03 دورات بنسبة مئوية متفاوتة تقدر بـ 31.6% و 21.1% و 7.9% وهي نسبة مهمة جدا إذ من الممكن أن تضيف على الدراسة نوع من الدقة والقرب أكثر من الواقع، وتحكم أفراد العينة بالأعمال المنوطة لهم .

تحليل إجابات عينة الدراسة

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart-type	Minimum	Maximum	Somme
	Valide	Manquante					
كيفتر بنسبة تنوز يعالعملو ماتد اخلا ادارة المحلية فينظر كم	38	0	2,7632	,99822	1,00	5,00	105,00
كيفتقيدر جة انجاز أعمال الكمالا لكر ونية من ناحية (الوقتو الجهدو التكلفة)	38	0	2,0789	,78436	1,00	4,00	79,00
كيفتر وننو عالخدمة المقدمة للمواطنين	38	0	2,1579	,85507	1,00	4,00	82,00
مادرجة استيعاب الهيكل لتنظيم أتناء تطبيقه ملامس لسلو بالالكر وني	38	0	2,5526	,97807	1,00	5,00	97,00
مانسبتر ضا الموظفين أتناء تطبيقه ملامس لسلو بالالكر وني	38	0	2,2368	,91339	1,00	4,00	85,00
مامدفعالية التطبيق بالالكر ونيفيا تخفيف عمليات الأار شفتمو الترتيبو البحث	38	0	1,8947	,83146	1,00	4,00	72,00
ماهينسية اعتماد معلو سانا لالكر ونية المتطرند اخلا ادارة المحلية	38	0	2,0000	,83827	1,00	4,00	76,00
مادرجة توفير القوانينو التنظيمات النشر يعالعملو التطبيق بالالكر ونية الجديد	38	0	2,5789	,88932	1,00	4,00	98,00
مادرجة تقليص الأجر اءاتو المعاملات بتبع تطبيق الإدار بالالكر وني	38	0	2,1842	,83359	1,00	4,00	83,00
مادرجة استيعاب الموظفين أتناء التطبيق الجديد بعد الدور اتالكو نية	38	0	2,3684	,85174	1,00	4,00	90,00
مادرجة تقمارة المعاملات نينا الإدار بالالكر ونية الإدار بالالكر ونيا	38	0	1,9211	,85049	1,00	4,00	73,00
مادرجة قضاء التطبيق بالالكر ونية لمشاكل البيرو قراطية	38	0	2,5789	,91921	1,00	4,00	98,00
مادرجة تحقيق التطبيق بالالكر ونيللشفافية السرية المطلوبة في العمل الإداري	38	0	2,0789	,74911	1,00	3,00	79,00
مادرجة مساعدة التطبيق بالالكر ونيفيا اختصار هلبعد الجغرافيو الزمنيد اخلا ادارة المحلية	38	0	1,7632	,81983	1,00	4,00	67,00
مامدنتقيدم كالتطبيق بالالكر ونيمندحيث خفيف الوثاق المطلوب	38	0	1,8947	,72743	1,00	3,00	72,00
مانسبتر ضا المواطنين أتناء التطبيق بالالكر ونيا الجديد	38	0	2,2368	,85216	1,00	4,00	85,00
مامددمساهمة التطبيق بالالكر ونيفيا تخفيف العادات السلبيه كالأشوقو المحسوبية و المحاباة	38	0	2,6316	,94214	1,00	5,00	100,00
مادرجة تنوز يعالعملو ماتقيدم	38	0	2,2105	,90518	1,00	5,00	84,00
مادرجة تقموة حكومي عصرة الإدار بالالكر ونية اخلا ادارة المحلية	38	0	1,6316	,67468	1,00	3,00	62,00
مانسببة مساهمة الإدار بالالكر ونية أتناء مجتمع رقمي	38	0	2,0526	,80362	1,00	4,00	78,00
المتوسط	38	0	2.15	0.402			

الجدول رقم (08): يمثل تحليل إجابات عينة الدراسة.

نرى من خلال الجدول رقم (08) أن المتوسط المرجح للإجابات هو 2.15 أما الانحراف المعياري المتوسط هو 0.402 وهو ما خرجنا به أثناء حساب تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية (ببلدية سعيدة) ولكن تبقى بعض الأسئلة ذات الإجابات المختلفة وهذا ما يعكس درجة عالية في موافقة عينة الدراسة على العبارات التي تقيس تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية وبدرجات متفاوتة بين الموافق والمحايد.

- لقياس درجة الموافقة تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية (ببلدية سعيدة) تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين على جميع أسئلة المحاور، مع الأخذ بعين الاعتبار أن درجة 3 تعتبر الحد الفاصل بين الموافقة وغير الموافقة حسب مقياس ليكارت الخماسي، لكن التوزيع الطبيعي للعينة ووجود نقطتين حرجتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة جعل مقياس الفقرات كما يلي:

- الرأي عالية جدا: تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1 إلى 1.66؛
- الرأي عالية: تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1.67 إلى 2.33؛
- الرأي المحايد: تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 2.34 إلى 3؛
- الرأي قليلة: تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 3 إلى 3.66؛
- الرأي قليلة جدا: تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 3.67 إلى 4.33؛

تحليل المحور الثاني الخاص بأسئلة تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية
(ببلدية سعيدة):

يتضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة تتمحور في مجملها حول تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية وهذا من خلال نظام التقييم المطبق في المؤسسة، ومدى حرص المؤسسة على تطبيق ومتابعة هذا النظام، إضافة إلى أهداف هذا النظام التي يستعملها في تقييم فئات العمال المختلفة، وكل هذه الأسئلة تسمح بتكوين صورة واضحة عن صحة أو عدم صحة مكانة التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية داخل الإدارة المحلية وهذا من خلال محورين:

المطلب الثاني: محور الأسئلة المتعلقة بموظفي الإدارة المحلية

1-السؤال الأول: كيف ترى نسبة توزيع المعلومات داخل الإدارة المحلية في نظركم؟

الجدول رقم (09): كيف ترى نسبة توزيع المعلومات داخل الإدارة المحلية في نظركم

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valides عالية جدا	14	36,8	36,8	36,8
عالية	14	36,8	36,8	73,7
متوسطة	9	23,7	23,7	97,4
قليلة	1	2,6	2,6	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (09) عبرت نسبة 36,8% من المستجوبين متساوية بين عالية جدا و عالية يرون إن توزيع المعلومات داخل الإدارة المحلية تتوزع بنسبة عالية جدا، وتأتي النسبة 23,7% التي عبرت عن قيمة محايد لعدم معرفتهم لهذا النظام و عدم قبولهم لتغيير، أما نسبة قليلة وقليلة جدا منعدمة.

(2) السؤال الثاني: كيف تقيم درجة إنجاز أعمالكم الالكترونية من ناحية (الوقت والجهد والتكلفة).

الجدول رقم (10): كيف تقيم درجة إنجاز أعمالكم الالكترونية من ناحية (الوقت والجهد والتكلفة)

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عالية جدا	5	13,2	13,2
	عالية	12	31,6	44,7
	متوسطة	15	39,5	84,2
	قليلة	6	15,8	100,0
	Total	38	100,0	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (10) عبرت نسبة 31,6% من المستجوبين بنسبة متوسطة و39,5% محايدة ونسبة 13,2% عالية جدا يرون أن درجة إنجاز أعمالهم داخل الإدارة المحلية تتوزع بنسبة عالية جدا وهي التي تمثل الشريحة المتحكممة في التكنولوجيا المطبقة ، وتأتي النسبة 15,8% التي عبرت عن قيمة قليلة لعدم معرفتهم لهذا النظام وعدم قبولهم لتغيير، أما نسبة قليلة وقليلة جدا منعدمة .

(3) السؤال الثالث: كيف ترون نوع الخدمة المقدمة للمواطنين

الجدول رقم (11): كيف ترون نوع الخدمة المقدمة للمواطنين

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عالية جدا	9	23,7	23,7
	عالية	17	44,7	68,4
	متوسطة	12	31,6	100,0
	Total	38	100,0	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (11) عبرت نسبة 44,7% من المستجوبين بنسبة عالية جدا 31,6% عالية ونسبة 23,7% متوسطة يرون أن نوع الخدمة داخل الإدارة المحلية تتوزع بنسبة عالية جدا، وتأتي كل من قليلة و قليل لعدم معرفتهم لهذا النظام وعدم قبولهم لتغيير، أما نسبة قليلة وقليلة جدا منعدمة .

4) السؤال الرابع: ما درجة استيعاب الهيكل التنظيمي أثناء تطبيقكم للأسلوب الإلكتروني

الجدول رقم (12): ما درجة استيعاب الهيكل التنظيمي أثناء تطبيقكم للأسلوب الإلكتروني

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	17	44,7	44,7	44,7
عالية	14	36,8	36,8	81,6
متوسطة	6	15,8	15,8	97,4
قليلة	1	2,6	2,6	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (12) عبرت نسبة 44,7% من المستجوبين بنسبة
عاليا جدا و36,8% عاليا ونسبة 15,8% متوسطة يرون أن استيعاب الهيكل التنظيمي أثناء تطبيقكم
للأسلوب الإلكتروني تتوزع بنسبة عالية، وتأتي كل من قليلة و قليل جدا منعدمة.

05) السؤال الخامس: ما نسبة رضا الموظفين أثناء تطبيقكم للأسلوب الإلكتروني

جدول رقم (28) نسبة رضا الموظفين أثناء تطبيقهم للأسلوب الإلكتروني

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	12	31,6	31,6	31,6
عالية	18	47,4	47,4	78,9
متوسطة	8	21,1	21,1	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (28) عبرت نسبة 47,4% من المستجوبين بنسبة
عالية و31,6% عالية جدا ونسبة 21,1% متوسطة يرون نسبة رضا الموظفين أثناء تطبيقهم للأسلوب
الإلكتروني عالية، وتأتي كل من قليلة و قليل جدا منعدمة .

06 السؤال السادس: ما مدى فعالية التطبيق الالكتروني في التخفيف من عمليات الأرشفة والترتيب والبحث. و البحث.

الجدول رقم(14):مدى فعالية لتطبيق الالكتروني في التخفيف من عمليات الأرشفة والترتيب والبحث

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	8	21,1	21,1	21,1
عالية	15	39,5	39,5	60,5
متوسطة	13	34,2	34,2	94,7
قليلة	2	5,3	5,3	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(14) عبرت نسبة 39,5% من المستجوبين بنسبة عالية و21,1% عالية جدا ونسبة 13% متوسطة يرون أن ما مدى فعالية التطبيق الالكتروني في التخفيف من عمليات الأرشفة و الترتيب و البحث تتوزع بنسبة عالية، وتأتي كل من قليلة و قليل جدا منعدمة.

7 السؤال السابع: ما هي نسبة اعتمادكم على الوسائل الالكترونية المتطورة داخل الإدارة المحلية؟

الجدول رقم(15):نسبة اعتمادكم على الوسائل الالكترونية المتطورة داخل الإدارة المحلية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	5	13,2	13,2	13,2
عالية	10	26,3	26,3	39,5
متوسطة	18	47,4	47,4	86,8
قليلة	4	10,5	10,5	97,4
قليلة جدا	1	2,6	2,6	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(15) عبرت نسبة 26,3% من المستجوبين بنسبة عالية و13,2% عالية جدا ونسبة 47,4% متوسطة يرون أن نسبة اعتمادكم على الوسائل الالكترونية المتطورة داخل الإدارة المحلية تتوزع بنسبة عالية، وتأتي كل من قليلة و قليل جدا منعدمة.

(8)السؤال الثامن: ما درجة تقليص الإجراءات و المعاملات بعد تطبيق الإدارة الالكترونية

الجدول رقم **(16)**: درجة تقليص الإجراءات و المعاملات بعد تطبيق الالكتروني الجديد

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	18	47,4	47,4	47,4
عالية	16	42,1	42,1	89,5
متوسطة	4	10,5	10,5	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(16) عبرت نسبة 47,4% من المستجوبين بنسبة عالية جدا و42,1% عالية ونسبة 10,5% متوسطة يرون أن درجة تقليص الإجراءات المعاملات بعد تطبيق الالكتروني تتوزع بنسبة عالية، وتأتي كل من قليلة و قليل جدا منعدمة

(9)السؤال التاسع: ما درجة توفير القوانين و التنظيمات التشريعية لهذا التطبيق الالكتروني الجديد

الجدول رقم **(17)**: درجة توفير القوانين و التنظيمات التشريعية لهذا التطبيق الالكتروني الجديد

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	8	21,1	21,1	21,1
عالية	17	44,7	44,7	65,8
متوسطة	11	28,9	28,9	94,7
قليلة	1	2,6	2,6	97,4
قليلة جدا	1	2,6	2,6	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(17) عبرت نسبة 21,1% من المستجوبين بنسبة عالية جدا 44,7% وعالية بنسبة 28,9% متوسطة يرون درجة توفير القوانين و التنظيمات التشريعية لهذا التطبيق الإدارة الالكترونية الجديد تتوزع بنسبة عالية، وتأتي كل من قليلة و قليل جدا تكاد تنعدم بنسب 2,6%.

(10)السؤال العاشر: ما درجة استيعاب الموظفين لهذا التطبيق الجديد بعد الدورات التكوينية

الجدول رقم(18):درجة استيعاب الموظفين لهذا التطبيق الجديد بعد الدورات التكوينية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	10	26,3	26,3	26,3
عالية	17	44,7	44,7	71,1
متوسطة	10	26,3	26,3	97,4
قليلة	1	2,6	2,6	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(18) عبرت نسبة 44,7% من المستجوبين بنسبة عالية 26,3% وعالية جدا بنسبة 26,3% متوسطة يرون ما درجة استيعاب الموظفين لهذا التطبيق الجديد بعد الدورات التكوينية تتوزع بنسبة عالية، وتأتي كل من قليلة و قليل جدا تكاد تنعدم بنسب 2,6%

المطلب الثالث: محور الأسئلة المتعلقة بالمواطنين المستفيدين من الخدمات داخل الإدارة المحلية

(11) السؤال الحادي عشر: ما درجة مقارنة المعاملات بين الإدارة التقليدية و الإدارة الالكترونية؟

جدول (19) درجة مقارنة المعاملات بين الإدارة التقليدية و الإدارة الالكترونية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	4	10,5	10,5	10,5
عالية	11	28,9	28,9	39,5
متوسطة	14	36,8	36,8	76,3
قليلة	8	21,1	21,1	97,4
قليلة جدا	1	2,6	2,6	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (19) عبرت نسبة 28,9% من المستجوبين بنسبة عالية و 10,5% ونسبة عالية جدا ونسبة متوسطة 36,8% يرون أن درجة مقارنة المعاملات بين الإدارة التقليدية و الإدارة الالكترونية بنسبة عالية، وتأتي النسبة 21,1% التي عبرت عن قيمة قليلة لعدم معرفتهم لهذا النظام و عدم قبولهم لتغير، أما نسبة قليلة و قليلة جدا منعدمة .

(12) السؤال الثاني عشر: ما درجة قضاء التطبيق الالكتروني لمشكل البيروقراطية

جدول (20) درجة قضاء التطبيق الالكتروني لمشكل البيروقراطية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	9	23,7	23,7	23,7
عالية	18	47,4	47,4	71,1
متوسطة	10	26,3	26,3	97,4
قليلة	1	2,6	2,6	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(20) عبرت نسبة 47,4% من المستجوبين بنسبة عالية و23,7% عالية جدا ونسبة 26,3% متوسطة يرون أن الإدارة الالكترونية فضاء يحل مشاكل البيروقراطية بنسبة عالية جدا، وتأتي النسبة 2,6% التي عبرت عن قيمة قليلة لعدم معرفتهم لهذا النظام وعدم قبولهم لتغير، أما نسبة قليلة وقليلة جدا منعدمة.

13) السؤال الثالث عشر: ما درجة تحقيق التطبيق الالكتروني للشفافية و السرية المطلوبة في العمل الإداري.

جدول (21) درجة تحقيق التطبيق الالكتروني للشفافية والسرية المطلوبة في العمل الإداري

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	9	23,7	23,7	23,7
عالية	16	42,1	42,1	65,8
متوسطة	11	28,9	28,9	94,7
قليلة	2	5,3	5,3	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(21) عبرت نسبة 42,1% من المستجوبين بنسبة عالية و28,9% متوسطة ونسبة 23,7% عالية جدا يرون ان تحقيق التطبيق الالكتروني يساهم في الشفافية و السرية المطلوبة في العمل الإداري بنسبة عالية جدا، وتأتي كل من قليلة و قليل لعدم معرفتهم لهذا النظام وعدم قبولهم لتغير، أما نسبة قليلة وقليلة جدا منعدمة .

14) السؤال الرابع عشر: ما درجة مساعدة التطبيق الإلكتروني في اختصاره للبعد الجغرافي و الزمني

داخل الإدارة المحلية

جدول (22) درجة مساعدة التطبيق الإلكتروني في اختصاره للبعد الجغرافي والزمني داخل الإدارة

المحلية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	6	15,8	15,8	15,8
عالية	11	28,9	28,9	44,7
متوسطة	16	42,1	42,1	86,8
قليلة	4	10,5	10,5	97,4
قليلة جدا	1	2,6	2,6	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (22) عبرت نسبة 28,9% من المستجوبين بنسبة
عاليا جدا و 15,8% عاليا ونسبة 42,1% متوسطة يرون أن مساعدة التطبيق الإلكتروني في اختصاره
للبعد الجغرافي و الزمني داخل الإدارة المحلية بنسبة عالية، وتأتي كل من قليلة وقليلة جدا منعدمة .

15) السؤال الخامس عشر: ما مدى تقييمك للتطبيق الإلكتروني من حيث تخفيف الوثائق المطلوبة.

جدول (23) نسبة تخفيف الوثائق المطلوبة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	10	39,5	39,5	94,7
عالية	11	28,9	28,9	55,3
متوسطة	10	26,3	26,3	26,3
قليلة	2	5,3	5,3	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (23) عبرت نسبة 28,9% من المستجوبين بنسبة عالية ونسبة 39,5% عالية جدا ونسبة 26,3% متوسطة يرون أن نسبة تخفيف الوثائق تتوزع بنسبة عالية، وتأتي كل من قليلة و قليل جدا منعدمة و تكاد تنعدم.

(16) السؤال السادس عشر: ما نسبة رضا المواطنين أثناء التطبيق الالكتروني الجديد

جدول (24) نسبة رضا المواطنين أثناء التطبيق الالكتروني الجديد

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	13	34,2	34,2	34,2
عالية	18	47,4	47,4	81,6
متوسطة	5	13,2	13,2	94,7
قليلة	2	5,3	5,3	100,0
Total	38	100,0		

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (24) عبرت نسبة 47,4% من المستجوبين بنسبة عالية ونسبة 34,2% عالية جدا ونسبة 13,2% متوسطة يرون أن نسبة رضا المواطنين أثناء التطبيق الالكتروني الجديد تتوزع بنسبة عالية، وتأتي كل من قليلة و قليل جدا منعدمة و تكاد تنعدم.

(17) السؤال السابع عشر: ما مدى مساهمة التطبيق الالكتروني في تخفيف العادات السلبية كالرشوة والمحسوبية والمحاباة .

جدول رقم (25) مساهمة التطبيق الالكتروني في تخفيف العادات السلبية كالرشوة والمحسوبية

والمحاباة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	12	31,6	31,6	31,6
عالية	15	39,5	39,5	71,1
متوسطة	10	26,3	26,3	97,4
قليلة	1	2,6	2,6	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(25)عبرت نسبة 39,5% من المستجوبين بنسبة عالية و39,5% عالية جدا ونسبة 26,3% متوسطة يرون إن مساهمة التطبيق الالكتروني في تخفيف العادات السلبية كالرشوة والمحسوبية و المحاباة عالية، وتأتي كل من قليلو قليل جدا منعدمة .

(18)السؤال الثامن عشر: ما درجة توزيع المعلومات في نظركم

جدول رقم (26) درجة توزيع المعلومات فينظركم

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	3	7,9	7,9	7,9
عالية	17	44,7	44,7	52,6
متوسطة	11	28,9	28,9	81,6
قليلة	7	18,4	18,4	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(26)عبرت نسبة 44,7% من المستجوبين بنسبة عالية و7,9% عالية جدا ونسبة 28,9% متوسطة يرون أن درجة توزيع المعلومات في نظركم عالية، وتأتي كل من قليلة بنسبة 18,4% و قليل جدا منعدمة .

(19)السؤال التاسع عشر: ما درجة طموحك في عصنة الإدارة الالكترونية داخل الإدارة المحلية

جدول (27) درجة طموح المواطنين في عصنة الإدارة الالكترونية داخل الإدارة المحلية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	7	18,4	18,4	18,4
عالية	20	52,6	52,6	71,1
متوسطة	8	21,1	21,1	92,1
قليلة	3	7,9	7,9	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (27) عبرت نسبة 52,6% من المستجوبين بنسبة عالية و18,4% عالية جدا ونسبة 21,1% متوسطة يرون إن درجة طموحك في عصرنة الإدارة الالكترونية داخل الإدارة المحلية عالية، وتأتي كل من قليلة بنسبة 7,9% وقليل جدا منعدمة .

(20) السؤال العشرون: ما نسبة مساهمة الإدارة الالكترونية لبناء مجتمع رقمي.

الجدول رقم (28): نسبة مساهمة الإدارة الالكترونية لبناء مجتمع رقمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عالية جدا	5	13,2	13,2	13,2
عالية	18	47,4	47,4	60,5
متوسطة	11	28,9	28,9	89,5
قليلة	4	10,5	10,5	100,0
Total	38	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (28) عبرت نسبة 47,4% من المستجوبين بنسبة عالية ونسبة 13,2% عالية جدا ونسبة 28,9% متوسطة يرون مساهمة الإدارة الالكترونية لبناء مجتمع رقمية تتوزع بنسبة عالية، وتأتي كل من قليلة وقليل جدا منعدمة وتكد تنعدم.

الجدول رقم (29) اختبار اعتدالية التوزيع: كولموغوروف سمينوف

المواطنین المستفيدين من الخدمات	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	Ddl	Signification
موظفي الإدارة المحلية	11,10	,260	2.			
	14,20	,321	3.	,881	3	,328
	20,20	,260	2.			
	23,20	,260	2.			
	24,20	,260	2.			

عند sig = 0.05

و من أجل معرفة فيما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، نقوم بإجراء اختبار kolmogorov-smirnov test sample one (كولموجروف-سمينوف)، حيث نختبر فرضية العدم القائلة بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ضد الفرضية البديلة أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث وجدنا قيمة sig للمتغيرين المواطنين المستفيدين من الخدمات 0.328 و موظفي الإدارة المحلية 0.881 وبالتالي قيمة كل من المتغيرين أكبر من 0.05 أي إنهما يتبعان التوزيع الطبيعي.

تفسير نتائج الدراسة

إختبار فرضيات الدراسة

نستعمل اختبار بيرسون، عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$

الفرضية الأساسية :

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات المواطنين المستفيدين من الخدمات و موظفي الإدارة المحلية.

الإدارة المحلية.

الجدول رقم (30) يمثل حساب معامل الارتباط

Corrélations

		موظفيا لإدارة المحلية	المواطني المستفيدين من الخدمات
موظفيا لإدارة المحلية	Corrélation de Pearson	1	,646**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	38	38
المواطني المستفيدين من الخدمات	Corrélation de Pearson	,646**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	38	38

** La corrélacion est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

يظهر من الجدول أعلاه أن هناك علاقة ايجابية وقوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$ بين المتغيرات المستقلة (المواطنين المستفيدين من الخدمات) والمتغير التابع (موظفي الإدارة المحلية).

و التي قدرت بنسبة 0.646 وهي نسبة عالية وعلاقة قوية بين المتغيرين.

الانحدار:

الجداول (31) و (32) الموالين يوضحان نتائج الانحدار بين المتغير المستقل و المتغير التابع

Variables introduites/supprimées^b

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	المواطنين المستفيدين من الخدمات		Entrée

a. Toutes variables requises saisies.

b. Variable dépendante : موظفي الإدارة المحلية :

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,646 ^a	,418	,402	4,03220

a. Valeurs prédites : (constantes), المواطنين المستفيدين من الخدمات,

spss المصدر: من البرنامج الإحصائي

يبين الجدول أعلاه النتائج التالية:

1.معامل الارتباط R: قيمته 0.646 أي بنسبة 64.6% وهي قيمة طردية عالية.

2.معامل التحديد R²: قيمته 0.418 أي 41.8% بمعنى أن المتغيرات المستقل تفسر 41.8% من

المتغير التابع.

3.معامل التحديد المعدل R² ajusté: فسرت 40.2% من المتغيرات الموجودة في الإدارة المحلية و

المواطنين المستفيدين .

خطأ التقدير: وهو هنا 4,03220 وكلما قل دل على خطأ أقل للنموذج.

تحليل التباين ANOVA .

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	420,300	1	420,300	25,851	,000 ^a
Résidu	585,311	36	16,259		
Total	1005,611	37			

a. Valeurs prédites : (constantes), المواطنين المستفيدين من الخدمات

b. Variable dépendante: موظفي الإدارة المحلية

spss المصدر: من البرنامج الإحصائي

فرضية العدم H0: الانحدار غير معنوي (لا يختلف عن الصفر).

الفرضية البديلة H1: الانحدار معنوي (يختلف عن الصفر).

من جدول ANOVA نجد أن $SIG = 0.00$ وه

من جدول ANOVA نجد أن $SIG = 0.000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.005 لذا سوف نرفض

فرضية العدم H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 وهي أن الانحدار معنوي، وبالتالي نستنتج بأنه توجد

علاقة ما بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و نتيجة قبولنا الفرضية البديلة و التي تنص على

معنوية الانحدار.

ويمكن تحديد من السبب في المعنوية عن طريق الجدول رقم (34) التالي:

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	7,730	2,630		2,939	,006
المواطنين المستفيدين من الخدمات	,676	,133	,646	5,084	,000

Coefficients

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	7,730	2,630		2,939	,006
المواطنين المستفيدين من الخدمات	,676	,133	,646	5,084	,000

a. Variable dépendante : موظفي الإدارة المحلية :

من خلال هذا الجدول تظهر لنا معادلة الانحدار

$$Y=B0+B1$$

وهي كالتالي :

$$y=0.676 x + 7.730$$

نتائج التحليل (ANOVA) (موضحة في الجدول رقم (35) الموالي:

جدول نتائج تحليل التباين (ANOVA) لمتغير المواطنين المستفيدين من الخدمات وفقا للمتغيرات

الديموغرافية

ANOVA

المواطنين المستفيدين من الخدمات

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	797,888	28	28,496	2,122	,119
Intra-groupes	120,867	9	13,430		
Total	918,755	37			

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
الجنس	Inter-groupes	6,816	31	,220	1,319	,392
	Intra-groupes	1,000	6	,167		
	Total	7,816	37			
العمر	Inter-groupes	20,044	31	,647	1,791	,240
	Intra-groupes	2,167	6	,361		
	Total	22,211	37			
المؤهل العلمي	Inter-groupes	53,096	31	1,713	,845	,660
	Intra-groupes	12,167	6	2,028		
	Total	65,263	37			
عدد السنوات	Inter-groupes	40,886	31	1,319	1,032	,538
	Intra-groupes	7,667	6	1,278		
	Total	48,553	37			
عدد الدورات التدريبية	Inter-groupes	28,307	31	,913	,822	,676
	Intra-groupes	6,667	6	1,111		
	Total	34,974	37			

الجنس، العمر، المؤهل، الخبرة، التدريب BY إدارة ONEWAY

/MISSING ANALYSIS.

فرضية العدم H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير التابع و النمو الديمغرافي

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير التابع و النمو الديمغرافي

يظهر من خلال الجدول انه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

$(0.05 \geq \alpha)$

نرفض الفرضية البديلة H_1 و نقبل الفرضية H_0 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير التابع

و النمو الديمغرافي عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$.

المبحث الثالث: استراتيجيات ترشيد الإدارة المحلية.

تعتبر الإدارة بمثابة المحرك الوحيد و الحقيقي لسياسات الدولة، لذا فإن أي تغيير في أدوار هذه الأخيرة يجب أن يصحبه بالضرورة تغيير في مهام الإدارة المحلية بطريقة تتفق و الدور الجيد الذي يجري داخل الدولة و نتيجة التطورات المتسارعة التي عرفتها دول العالم، يرى بعض المتخصصين في هذا المجال أن عجز الدول النامية في التقدم و النمو برغم ما تملكه من إمكانيات بشرية و ثروات طبيعية ضخمة يرجع إلى ضعف في الجهاز الإداري، الذي أصبح كذلك عائقا كبيرا أمام أي تحول للدول النامية من أجل الالتحاق هذه الخيرة بركب العولمة و التكتلات العالمية الحديثة خاصة الاقتصادية و التكنولوجية منها و لعل ما يحدث اليوم أكثر دليل على ذلك و هذا ما أدى إلى سعي هذه الدول إلى وضع مجموعة الاستراتيجيات و معايير لمواجهة هذا الوضع المتأزم و ما سببه من عجز و عرقلة لعملية التحاق الجزائر بالركب الدولي، و في هذا الصدد اهتمت الجزائر بتشكيل مختصين في مجال الإدارة من تشخيص الواقع و الاختلالات التي تحدث على مستوى الإدارة المحلية الجزائرية و تحديد المجالات التي يجب أن تشملها عملية الإصلاح على مستوى المؤسسات المحلية .

المطلب الأول: ترشيد الإدارة المحلية وفق المقاربة التشاركية.

تعريف المقاربة التشاركية: تعرف على أنها إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن العام المحلي و الوطني، وهي تدخل كل الفاعلين على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية بدور فعال في بلورة و بناء برامج عمل معينة بتوافق و انسجام و تعاون و بناء عليه يمكن القول بأن المقارنة التشاركية تقوم في أساس على تمكين المواطنين من المشاركة في تحديد احتياجاتهم و أهدافهم و التزاماتهم، و هذا من خلال توفير الآليات و الوسائل التي تهمهم و متابعتها و إمكانية تقييمها، و هناك مجموعة من الدوافع التي تدفع المواطن للمشاركة سياسيا أو اجتماعيا من بينها: العمل من أجل

الصالح العام، الرغبة في كسب شعبية المواطنين و الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات، يشترك أفراد لوجود حاجاتهم من بينها اجتماعية تتمثل في الانتماء، المركز وحاجات تحقيق الذات¹.

كما تساهم المقاربة التشاركية في صناعة القرارات التي تهم المواطنين، و تدعم الديمقراطية وتنشط اللامركزية، وبالتالي فهي تدعم الشعور بكيان الإنسان في المجتمع.

لقد ورد في الأثر أنه لا خاب من استشارو ولا ظل من استخار حيث تشير هذه الأخيرة إلى نوع من الأساليب الديمقراطية التي تستهدف التشاور و المناقشة، و إن الأخذ بمبدأ المشاركة يضمن نجاعة التسيير المحلي و كذا استمرارية الهيئة المحلية مما يضي علمها طابع الشرعية في قراراتها، مما يمكنها من ممارسة الدور التنموي المناط بها.

و في هذا السياق أقر المشرع الجزائري في المادة الثانية من القانون البلدية رقم 11-10 على أنه ينبغي مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

و كذا المادة 13 من القانون 11-10 و التي حددت الأطراف التي ينبغي إشراكها يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية و كل خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا.

تعتبر المقاربة التشاركية أسلوبا و ركيزة من ركائز نظام اللامركزية الإدارية في التنظيم الإقليمي بالجزائر و المتمثل في المجالس المحلية المنتخبة.

¹ - بدرة تلجة، "المقاربة التشاركية ودورها في رفع قدرات الجماعات المحلية"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني العاشر الموسوم بتسيير الإدارة المحلية الجزائرية بين الثوابت والمتغيرات الدولية والوطنية، كلية لحقوق والعلوم السياسية: جامعة مولاي الطاهر - سعيدة 09-2017/04/10، ص 04.

وهي تمر بمجموعة من المراحل بدءاً بمرحلة التخطيط وصولاً إلى مرحلة المراقبة والتقييم، حيث تتم هذه المقاربة من خلال المراحل التالية¹:

- إشراك المستفيدين في تجديد وتشخيص مشاكلهم الحقيقية.
- مساهمة كل الأطراف الفاعلة في صياغة وانجاز وتقييم المشاريع.
- استثمار المعارف التقليدية.
- جعل المشاريع أكثر مطابقة وملائمة للواقع.

يتضح مما سبق أن تحقيق مبدأ المقارنة التشاركية كآلية في التسيير المحلي تعتبر معياراً يقاس من خلاله موقع الجماعة المحلية في الجزائر، ولهذا فإن هذه الإستراتيجية المستخدمة في النظام اللامركزي من شأنها ضمان رشادة القرارات وجديتها وفعاليتها.

و على هذا الأساس فإن المقاربة التشاركية تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الاندماج، وتأكيد مشروعية الدولة سياسياً وكذلك شرعية القرارات من خلال ضمان مشاركة كل المؤسسات والهيئات والفئات المعنية من الشعب في البرامج التنموية، وهذا جزءاً لا يتجزأ من الممارسات الديمقراطية، في إطار الحكم المحلي بهدف تقوية البناء الاجتماعي للدولة، وتقوية الروابط بين الأفراد في مجالات العمل لتصبح العملية التنموية قبل أبعادها ومراحلها جزءاً متكامل من الحياة اليومية للناس.

¹ - بدرة ثلجة المرجع السابق، ص05.

المطلب الثاني: ترشيد الإدارة المحلية وفق مقاربة الهندرة.

1) **تعريف الهندرة:** تعرف على أنها مجموعة الأدوات والوسائل المتطورة بالإضافة إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة في أحدث الدمج الأمثل لهذه الوسائل وصولاً إلى التغيير الجذري في كل أرجاء المنظمة، وفي الوفاء باحتياجات المستهلك¹.

و الهندرة تختلف في عدة مفاهيم كالإصلاح الذي لا يعبر في الغالب إلا عن عملية تحسين وتعديل وقد عرفت الموسوعة السياسية الإصلاح على أنه تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، والإصلاح خلافاً للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام.

و اختلافها أيضاً عن مفهوم الميكنة أو الأتمتة بحيث اكتشف البعض أن ميكنة العمل آلياً لا تعدو -كما أشار إليه مايكل هامر وشامبي- سوى "إحلال تقنية عالية مكان تقنية متخلفة لأداء نفس الأعمال القديمة، أو توفير أساليب متقدمة لأداء نفس الأخطاء السابقة".

أنواع المنظمات التي تشملها الهندرة:

1. المنظمات التي وصلت إلى وضع جد متدهور و تعاني من تفاقم في المشاكل و فشل متكرر وبالتالي فهي تحتاج إما إلى تغيير جذري يمس جميع الهياكل و الوظائف أو ربما يمكن الاستغناء عنها أو دمجها في منظمات أخرى.

*

الهندرة كلمة عربية جديدة مركبة من كلمتي هندسة إدارة. وهي في الواقع ترجمة للمصطلح الانجليزي "BusinessReengineering" و الذي يعني إعادة هندسة الأعمال. ومن ثم فإن اللفظ و إن لم يكن يعني الهندسة الإدارية بالترجمة الحرفية إلا أنه يعني إعادة التصميم الجذري للعمليات و النظم الإدارية المصاحبة، كما تدل عليه أدبيات هذه الآلية و تطبيقها

2. المنظمات التي ستواجه عدة مشاكل و صعوبات نتيجة لمؤشرات و معطيات دالة على حتمية الوصول إلى أوضاع متدهورة و مثال ذلك الأوضاع الاقتصادية خصوصا ما يتعلق بالأسواق المالية مثلا و تدني قيمة العملات.

3. المنظمات التي لا توجد بها مؤشرات دالة على تدهورها و بها معدلات قياس أداء مرتفعة مقارنة بالمنظمات الأخرى و إنما تحتاج فقط إلى العمل على زيادة و تحسين أداءها من منطلق التميز والإبداع¹.

العمليات ضمن برنامج عمل الهندرة:

الهندرة هي سلسلة من النشاطات الإدارية المترابطة التي تحول مدخلات العمل إلى مخرجات. مثال ذلك : تلبية طلبات . و ضمن عملية العملاء. فالعمليات نفسها تتشكل من نشاطات طلبات العملاء نجد سلسلة من النشاطات قد تشمل : مراجعة حساب العميل، تجهيز المنتجات، الشحن، المطالبات المالية، الخ.

و العمليات محور الهندرة و فبصل التغيير الجذري في مجال هندسة العمليات الإدارية، و التركيز عليها في واقع الأمر، هو الذي ميز الهندرة عن غيرها من وسائل التطوير الإداري التقليدية، و التي تنصب الجهود فيها على تقسيمات الإدارية القائمة على الأنشطة و المهام المتشابهة و ما يتفرغ عنها (منظمات، إدارات، أقسام) و يمكن حصر النشاطات التي تشكل أي عملة في أنواع ثلاثة هي²:

1. نشاطات عالية القيمة: هي النشاطات التي تضيف حقيقة للعميل أو للمنتج أو للخدمة التي يحتاجها العميل و يطلبها.

¹ - بن مخلوف أحمد، " رؤيا مستقبلية للإدارة المحلية وفق منظور الحوكمة الشبكية"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني العاشر الموسوم بتسيير الإدارة المحلية الجزائرية بين الثوابت و المتغيرات الدولية و الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر - سعيدة 09_10/04/2017 ص 03.

² - بن مخلوف أحمد، المرجع السابق، ص 04.

2. نشاطات روتينية : هي النشاطات اليومية التلقائية المألوفة و التي يتحرك خلالها العمل عبر الإدارات والأقسام المختلفة داخل المنظمة.

3. نشاطات رقابية : هي النشاطات التي تحكم و تراقب النشاطات الروتينية خلال تدفقها من إدارة إلى أخرى عبر الحدود و الحواجز التنظيمية القائمة داخل المنظمة.

كما يوظف مشروع الهندرة المجالات التالية :

الإدارية النظرية، الهندسة الصناعية، بحوث العمليات، إدارة الجودة، تحليل الاتصالات، نظم المعلومات.

للهندرة عدة خصائص نذكر أهمها :

1. الهندرة هي البداية من نقطة الصفر بمعنى التغيير الجذري.

2. الهندرة تختلف اختلافا أساسيا عن أساليب التطوير الإداري التقليدية.

3. الهندرة تركز على العملاء و على العمليات الإدارية.

4. الهندرة تركز على استخدام الضروري لأنظمة و تقنية المعلومات.

الآثار والنتائج المتوقعة من الهندرة :

الهدف الأساسي هو الوصول إلى تحسينات جوهرية فائقة في معايير الأداء الحاسم مثل التكلفة والجودة و الخدمة و السرعة و الإتقان و ذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة كعامل تمكين أساسي يسمح للمؤسسات و الشركات بإعادة هندسة نظم أعمالهم.

1) ويرتكز هذا المدخل والمبدأ على مفهوم العملية التي تعني مجموعة من الإجراءات والأنشطة المتكاملة التي ينتج عنها شيء ما له قيمة للمواطن والزبون والمستفيد المتعامل مع المنظمة وهي تحقق الفوائد التالية: تغيير وحدات العمل من الأقسام إلى الفرق العملية، تغيير الأعمال من المهام البسيطة إلى الأعمال ذات الأبعاد المتعددة، تغيير دور الفرد من المراقب إلى الداعم، تغيير العمل من التدريب إلى الثقافة، تركيز مقاييس الأداء من النشاط إلى النتائج، تغيير معيار التقدم من قيم الأداء إلى القدرة، تغيير القيم من قيم وقائية إلى قيم إنتاجية، تغيير المدراء من مشرفين إلى مدربين، تغيير الهيكل التنظيمي من هرمي تراتبي إلى مستوي، تحول إعداد الموظف من مجرد التدريب إلى التعلم والنمو والصقل وتوسيع المدارك.

2) مقاربات الإصلاح في هندرة الإدارة المحلية :

1. المقاربة الاقتصادية: تعتمد المقاربة الاقتصادية في إصلاح الإدارة المحلية بقوي الترابط بين النطاق الجغرافي للسلطات المحلية والخريطة الجغرافية الاقتصادية للأقاليم، وتوفير موارد مهمة لتحسين الكفاءة الاقتصادية للإقليم المحلي، وفي الوقت نفسه تعزيز التكيف مع التفضيلات المحلية. إن من أهم التحديات التي تواجه الإصلاح الإقليمي من منظور اقتصادي هو كيفية تكييف التقسيم الإداري مع الخريطة الجغرافية الاقتصادية بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار المقومات الاقتصادية والموارد المتاحة في كل إقليم من أجل المساهمة في تحريك وتيرة التنمية الاقتصادية بشكل فعال ويضمن التوازن الجهوي، أو كما جاء في المادة 9 من التعديل الدستوري لسنة 2016 التي تنص على: "يختار الشعب لنفسه مؤسسات غايتها ما يأتي:.....القضاء على التفاوت على الجهوي في مجال التنمية".

2. المقاربة الديمغرافية: إن تنظيم الجماعات الإقليمية يختلف من دولة لأخرى فمثلا في الدول الأوروبية تمثل فرنسا ما نسبته 40% من الجماعات الإقليمية للاتحاد الأوروبي لـ 27 دولة بحيث في

01 جانفي سنة 2015 احصت فرنسا 36744 مع بلديات خارج البحر أو ما وراء البحار "d'outre-mer" و 101 قسم "departement" و 27 جهة أو إقليم "region". تحتضن فرنسا العديد من المدن الأساسية من حيث عدد السكان، حيث وجد أن العاصمة باريس تحتوي على ما يزيد عن 13 مليون نسمة، وليون أكثر من 2 مليون و 200 ألف نسمة، ومرسيليا 2 مليون نسمة، وتولوز مليون ونصف المليون نسمة، وليل، و بوردو، ونيس أكثر من مليون نسمة، و أنت تصل إلى ما يقارب مليون نسمة، وستراسبورغ 900 ألف نسمة.

أما في الجزائر فقد تشكل العاصمة أكبر تجمع سكاني يقدر بـ 2.988.145 ن، تليها ولاية سطيف بـ 1.489.979 ن ثم ولاية وهران بـ 1.454.078 ن، وهذه الكثافة السكانية قد لا تشكل عائقا أمام التنمية و أمام مقاربات الإصلاح في الجزائر حتى وإن كان التمرکز واضح في بعض الولايات لأن المقومات الطبيعية الجغرافية و شساعة المساحة مقارنة مع عدد النسمة الإجمالي المقدر بـ 34.080.030 حسب إحصاء 2008 لا يشكل عائقا أبدا.

3. المقاربة التشاركية أو البعد التشاركي: تشمل هذه المقاربة إعادة نظر هيكلية في التقسيم الحالي للجماعات المحلية على المستوى القاعدي، و خاصة البلديات الحالية التي تتطلب إعادة هيكلتها على أساس المداشر و التجمعات السكنية من خلال حجمها بما يتناسب و تمثيل جميع المداشر و القرى في المجلس البلدي، و بنفس السياق يتم ضمان تمثيل كل البلديات بشكل متوازن على مستوى المجالس المنتخبة في كل ولاية.

وتسمح النظرة الجديدة بضمنان التمثيل العادل و الكامل لكل مكونات المجتمع على المستوى القاعدي، فكل دوار مثلا يكون له ممثل على مستوى المجلس الشعبي البلدي وبالتالي يكون عدد نواب المجلس البلدي معادلا لعدد القرى في البلدية مما يسهل من آلية المشاركة في اتخاذ القرار، و هو ما يسح برفع عدد البلديات في الولاية الواحدة إلى عدة أضعاف عددها الحالي، و بالتالي ستضاف ولايات

منتدبة مما يسمح بتشكيل إقليم جديد يتضمن عدة ولايات تتشابه في الطبيعة الجغرافية و التناغم الاجتماعي وقياس مدى تحقيق التنمية العمرانية و الاقتصادية المتوازنة على المستويين الإقليمي والوطني .

ولهذا التقسيم عدة أبعاد منها السياسية، الأمنية، الاقتصادية، و الثقافية و بالتالي هو منظور شبكي معقد غالبا ما يحتاج إلى إعادة هندسة العمليات الإدارية بناء على الأبعاد المذكورة و يجب أن يأخذ في الحسبان التوفر على كل المعطيات و المعلومات من أجل تشخيص دقيق.

المطلب الثالث: ترشيد الإدارة المحلية وفق سياسات الإصلاح.

اتبعت الحكومة الجزائرية العديد من الإصلاحات الإدارية التي من شأنها أن تطور و ترقى من أداء الجهاز الإداري في الجزائر و يمكن إعطاء بعض منها فيما يلي¹:

1) تفعيل القوانين و التشريعات الخاصة بالإدارة المحلية:

حيث تعد عملية إصدار القوانين و التشريعات الرادعة لكل تصرف سلبي و فساد إداري، مدخل للحد من ميل الأفراد لارتكاب الفساد، و لهذا تعتمد معظم الدول القوانين العرفية بالإضافة إلى القضاء العادي من أجل الحيلولة دون اتساع رقعة الفساد.

من بين هذه القوانين هي:

- القوانين التي تحدد المعايير الدقيقة و الحالات التي تشكل فيها أعمال الفساد و الجرائم أو المخالفات، و القوانين التي تعزز الشفافية و مكافحة الفساد، و تشجيع المجتمع المدني و الأفراد على

¹ غنو أمال، " الحوكمة المحلية الرشيدة آلية لتحسين الإدارة المحلية الجزائرية "، ورقة بحثية مقدمة في المنتدى الوطني العاشر الموسوم بتسيير الإدارة المحلية الجزائرية بين الثوابت و المتغيرات الدولية و الوطنية، كلية الحقوق و العلوم السياسية: جامعة مولاي الطاهر - سعيدة 2017/04/10-09، ص 06.

الانخراط الفعال في مكافحة هذه الظاهرة، والقوانين التي تعزز الهيئات القضائية والإدارية المختلفة المسؤولة على حسن تطبيق القوانين المتعلقة بالفساد والحرص على عدم تدخل السياسيين في عمل الإداريين.

(2) تعزيز اللامركزية والحكم المحلي:

تعاني اللامركزية الإدارية من نقص في الجزائر، وهذا راجع إلى الوحدات المحلية التي لا تؤدي دور الوسيط بين المواطن والدولة بالإضافة إلى هيمنة السلطة المركزية عليها وتجريدها من مسؤولياتها المخولة لها.

لذلك لابد لكثيف الإدارة المحلية مع المهام الجديدة للدولة من إطفاء اللامركزية على الحكم من المستوى المركزي إلى الهيئات المحلية، لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة بشكل مباشر في عملية الحكم بما يوفر فرص عادلة ومستدامة لكل أفراد المجتمع، ويمكن حصر أهم ما ورد من إصلاحات في هذا المجال على النحو التالي:

تعزيز مسار اللامركزية و القيم الديمقراطية و منح مهام جديدة للبلدية والولاية وإعطاء صلاحيات لمسؤوليهم، وتحسين هياكل سير الإدارات المحلية والعمل على تكوين لإطارات المحلية وتعزيز مبدأ الشفافية وتقريب الإدارة من المواطن ، و الأخذ بالتجارب الناجحة من الدول الأخرى في مجال إصلاح الإدارية المحلية.

(3) تقريب الإدارة من المواطن ومشاركته في صنع المحلي و تفعيل دور المجتمع المدني:

في هذا العنصر نجد أن السلطة اللامركزية للحكومة تعتمد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد، والذي دعامة الاتصال وقرب المواطن من الإدارة، وهذا من خلال العمل على ترقية ثقافة تسيير

جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة، وبناء قواعد واضحة لإشراك مختلف الفواعل في رسم السياسات وصياغتها من جهة أخرى، وفي ظل التغيير المستمر وتأثير المستجدات المحلية والعالمية تغيرت النظرة التقليدية للتنمية بعدما كانت مسؤولة من طرف الدولة فقط، بل أصبحت تعنى بمشاركة حقيقة وفعالة من مؤسسات المجتمع المدني¹.

ملاحظة: لتقريب الإدارة من المواطن رصدت الدولة مجموعة من العمليات لتحقيق الهدف المنشود (أنظر الملحق رقم 01).

1.3. بناء الثقة بين الإدارة والمواطن:

تظهر هذه العلاقة خاصة بين المواطن والموظف فإذا لبى المواطن حاجاته من طرف الإدارة ولم يجد أي صعوبة مع الموظف من حيث المعاملة أو من حيث اطلاعه على ملفه بكل شفافية.

2.3. اعتماد مبدأ الشفافية ومبدأ الرقابة باستمرار:

أصبحت الشفافية من بين المعايير العالمية في تصنيف الدول، وفضلها يمكن للأفراد الحصول على المعرفة والمعلومة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات ذات التأثير المشترك².

إن الشفافية هي وضوح ما تقوم به الإدارة ووضوح علاقتها مع الموظفين والمواطنين من الخدمة ومموليها وعلانية الإجراءات والغايات والأهداف³.

¹ - نفس المرجع والمكان.

² - بلة الحبيب، "دور الحكامة في تحسين العلاقة بين الإدارة المحلية والمواطن في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني العاشر الموسوم بتسيير الإدارة المحلية الجزائرية بين الثوابت والمتغيرات الدولية والوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة مولاي الطاهر - سعيدة 09-10/04/2017، ص 14.

³ - غنو أمال، المرجع السابق، ص 02.

أما في ما يخص مبدأ الرقابة باستمرار فقد عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنها "الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم و تصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية الطلبات الموكلة لهم.

وفي هذا الصدد يمكن للإدارة أن تخلق إطارا مناسباً لتطوير الإدارة بالأهداف عن طريق مساعي الجودة آخذة بعين الاعتبار طموحات المرتفقين.

تفسير نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** يميز الإدارة التقليدية مجموعة من السلبيات منها الوقت والجهد، والتكلفة المرتفعة لإنجاز العمل الورقي، وصعوبة استرجاع المعلومات بسرعة، عدم وجود آلية للتنسيق بين الإدارة وأقسامها، هرمية المعلومات وسريتها فالمدبر له معلومات كثيفة وواسعة الثراء دون موظف آخر لا يعرف المعلومات سوى ما يتعلق إلا ما يتعلق بالعمل.

الإدارة التقليدية فهي تكاد تنعدم من وسائل الاتصال الإلكتروني الحديث بينما الإدارة الإلكترونية الحديثة تستخدم جميع الوسائل الحديثة وهذا ما يثبت أن الفرضية صحيحة.

- **الفرضية الثانية:** من منطلق الإدارة الإلكترونية هي مشروع يتطلب التهيئة المناسبة وميزانية عالية لطبيعة عمله و يحقق النجاح المرغوب منه و يكون ميزة للنجاح لا للفشل، فتتطلب الإدارة الإلكترونية في الجزائر وجود بنية تحتية تتمثل في شبكات الاتصال السلكية و اللاسلكية مما يؤمن التواصل و نقل المعلومات بين الإدارات و وجود موارد بشرية لها خبرة في هذه التقنية و وجود تشريعات قانونية تسهل العمل الإلكتروني لأبد من توافر الشبكات الداخلية والخارجية لتحسين الاتصال الداخلي والعالمي وهذا ما يثبت أن الفرضية صحيحة.

- **الفرضية الثالثة:** إن تطبيق الإدارة الالكترونية و أثرها على سير المرافق العامة على وجه العموم و الإدارة المحلية على وجه الخصوص جاءت لتعديل الصورة السلبية للإدارة التقليدية بواسطة تكنولوجيا المعلومات ساهمت هذه الأخيرة في تحديث أعمال الإدارة المحلية ولك بإضافة الانترنت،الانترانت، و الشبكات الداخلية و الخارجية و الهدف من هذا تقريب الإدارة للمواطن مما أضفى الشفافية والانفتاح وهذا ما يثبت أن الفرضية صحيحة.

- **مقترحات الباحث في الدراسات المستقبلية:**

✓ دور الرقمنة في نزاهة الصفقات العمومية.

✓ تأثيرالعصرنة على المجتمع المحلي.

✓ مصير الموظف العمومي ما بعد العصرنة.

خاتمه

خاتمة:

نخلص إلى القول أن كثيرا من الدول في العالم قد وصلت إلى قناعة لم تعد قابلة للتراجع عنها بأن التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية و تطبيقها بشكل فاعل هو الإنجاز الأهم الذي يمكن أن تحققه تلك الدول و بذلك اندفعت الجهات الإدارية إلى الإستفادة من تطبيقات التقنية نظرا إلى الفوائد الملموسة على أرض الواقع لا سيما من حيث مساهمة الكبيرة في تحسين تقديم الخدمة العمومية و الارتقاء بجودتها.

غير أن عصنة الإدارة و الرقي بمستوى الخدمة العمومية يجب أن يرتكز على أسس علمية من أجل ضمان فعالية و استمرارية النشاطات التي تتكفل بها الإدارة الجزائرية و مسايرة التطورات الحاصلة في كل المجالات و مع التغيرات الواضحة و التطورات المستمرة في البرنامج التطويري لسير العمل في الوزارات و الدوائر الحكومية و الاجتماعات المتلاحقة فهي دافع قوي و دليل التقدم بمشروع الإدارة الإلكترونية بالجزائر، كما أن جميع الوزارات و الجهات الحكومية وهي مع مواكبة هذا الحدث المهم يجب أن لا تغفل العنصر البشري الذي يمكنها من حمل هذه الرسالة التقنية و يمكنها من نشر الوعي التقني داخل قطاعاتها و تحصين هذه التقنية من أي اختراقات قد تعترضها، و هذا ما سيمنحنا امتياز تقديم الخدمة و جودة وأن و سهولة و سرعة و تقديم لنا تأشيرة الأمان للدخول إلى عالم الاقتصاد الرقمي.

- تأسيسا على ما سبق يمكن تقديم النتائج و التوصيات التالية:

- يعترض الخدمة الإلكترونية في الجزائر مشكل الأمية الإلكترونية التي تمس جل فئات المجتمع إضافة إلى ضعف حجم الاستثمار في تكنولوجيا و الاتصال، الأمر الذي شكل تهديد على الجاهزية الإلكترونية، مما يطرح ضرورة الاهتمام بمشكل الأمية التقنية، و دعم برامج التعليم الخاصة

بتكنولوجيا المعلومات والاتصال على مختلف مستويات وأطوار الدراسة، قصد خلق مجتمع معلومات قادر على التواصل والتفاعل مع التقنية الجديدة.

- الاهتمام بدور التشريعات المنظمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية على أن يكون التعديل كلي و عدم الاكتفاء بالتعديل الجزئي لبعض النصوص التشريعية و تفعيل أنظمة الحماية حي تعزز الثقة لدى أفراد المجتمع في الخدمات الإلكترونية.

- يجب للإلحاق بركب الإدارة العامة الإلكترونية المتقدمة، أن تتم بداية بعمليات إصلاحات إدارية حقيقية لتلك الإدارات الحكومية، تقوم على الأساس العلمية و على معايير موضوعية مجردة لا معايير شخصية ضيقة.

- معالجة مشكلة الرداءة في جودة خدمات الانترنت الإجراءات البيروقراطية في الحصول عليها وطول المدة، تدني سرعة التدفق، الإنقطاعات المتكررة، التي هي حكر على القطاع العام وذلك إما بإعادة النظر في طبيعة هذه الخدمات و تحسين جودتها من خلال تسهيل إجراءات الحصول عليها و تقليص مدة توفيرها، الرفع من سرعة التدفق، إصلاح مشكل الإنقطاعات المتكررة بصورة كلية و ليس وفق إجراءات ترقيعية، و بفتح المجال أمام القطاع الخاص المتمكن للاستثمار في هذا المجال.

- تأهيل القيادات و المهارات المتخصصة للتعامل مع التحديات التي تواكب تنفيذ المشروع، والاستعانة بالخبرات خصوصا الدول الرائدة في تطبيقات الإدارة الإلكترونية.

يقتضي التحول إلى نظام الإدارة العامة الإلكترونية الربط بين البيئة الجزائرية و العربية بصفة عامة لضمان نجاح هذا التحول، فلا يكفي في هذا المجال مجرد التقليد الأعمى أو النقل الحرفي للأنظمة التي يتم تطبيقها بمجتمعات أخرى تختلف بيئتها و طبيعة مجتمعاتها عن البيئة و المجتمع محل التحول الإلكتروني الجديد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القوانين والمراسيم:

1. القانون رقم 14/09 المؤرخ في 5 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادر في 25 شعبان 1430 الموافق ل 16 أوت 2009.
2. القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.
3. القانون رقم 07-12 المؤرخ في 2012/02/21 المتعلق بالولاية.
4. الأمر رقم 07-97 المؤرخ في 1997/03/06 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 1997/03/12، 06.
5. الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض "الجريدة الرسمية" 27 أوت 2003، العدد 35.
6. المرسوم التنفيذي رقم 257-98 المؤرخ في 25 أوت 1998 المتعلق بضبط شروط و كفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 36، 4 جمادى الأولى الموافق ل 26 أوت 1998.
7. المرسوم التنفيذي رقم 307-2000 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. إبراهيم، عبد الرزاق الشيحلي، الإدارة الحلية دراسة مقارنة، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001).
2. الصغير، محمد بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004).
3. المبيضين، صفوان، الإدارة المحلية: مداخل التطوير مع التركيز على حالة المملكة الأردنية الهاشمية، (الأردن: دار البزوري العلمية للنشر والتوزيع، 2001).
4. بن سعيد، محمد العريشي، إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة بنيق، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2000.
5. محمد، سليمان الطماوي، الوجيز في القانون الإداري دراسة مقارنة، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1975).
6. محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الاعلام، (القاهرة، مصر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1979).
7. مصطفى، حسين حسين، الإدارة المحلية المقارنة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982).
8. صالح، عبد العزيز بن خبتو: الإدارة العامة المقارنة، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009).
9. علي، محمد الخلايلة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر دراسة تحليلية مقارنة، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001).

10. عبد الرزاق، علاء السالمي، إبراهيم، خالد السليطي، الإدارة الإلكترونية، عمان: دار وائل للنشر
2008.

11. عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985).

12. حسين، مهدي زوليف، منهجية البحث العلمي، (عمان: الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر 1998).

13. غالب، سعد ياسين، الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، (الرياض: مكتبة الملك فهد
الوطنية، 2001).

المقالات العلمية:

1- بن عيشاوي محمد، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث،
العدد 07، 2009 – 2010.

2- عولمي سمية، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال
إفريقيا، العدد 04، جوان 2006.

3- فراج عبد الرحمن، مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية، مجلة المعلوماتية، المملكة العربية
السعودية: مركز المصادر التربوية بوزارة التربية والتعليم، 2005.

4- قدوري سحر الرفاعي، "الحكوم الإلكترونية وسبل تطبيقاتها، مدخل إستراتيجي، مجلة
اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07.

5- هيكس ريتشارد، "الحكومة الإلكترونية من البيروقراطية إلى الإلكترونية، خلاصات، العدد
215، أكتوبر 2003.

6- الدهومي صالح، إشكالية المكتبة الإلكترونية ومستفيد بها، أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد العربي
للمكتبات والمعلومات، المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي،
تونس، المعهد الأعلى للتوثيق، الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2001.

7- الزني منصور، نقماري سفيان، "متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر، دراسة تجارب
بعض الدول، جامعة سعد دحلب بليدة، ملتقى عملي دولي يومي 13-14 ماي 2013.

- 8- بن مخلوف أحمد، "رؤيا مستقبلية للإدارة المحلية وفق منظور الحكومة الشبكية"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني العاشر الموسوم بتسيير الإدارة المحلية الجزائرية بين الثوابت والمتغيرات الدولية والوطنية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر - سعيدة 2017/04/10.
- 9- بدرة ثلجة، "المقاربة التشاركية ودورها في رفع قدرات الجماعة المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني العاشر الموسوم بتسيير الإدارة المحلية الجزائرية بين الثوابت والمتغيرات الدولية والوطنية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر - سعيدة 9-10
- 10- بودية عبد القادر، بودية عبد الصمد، "الإدارة الرقمية كإبداع في التسيير وتمييز منظمات الأعمال مع الإشارة كنموذج للإدارة الرقمية في المنظمات العربية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة يومي 12-13 ماي 2010.
- 11- عبد القادر بودي، عبد الصمد بودي، "الإدارة الرقمية كإبداع في تسيير وتمييز منظمات الأعمال مع الإشارة كنموذج للإدارة الرقمية في المنظمات العربية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 12-13 ماي 2010.
- 12- عتو أمال "الحكومة المحلية الرشيدة آلية لتحسين الإدارة المحلية الجزائرية"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني العاشر الموسوم بتسيير الغدارة المحلية الجزائرية بين الثوابت والمتغيرات الدولية والوطنية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر - سعيدة 2017/14-10-9
- 13- محمود، محمد الطعامنة، نظم الإدارة المحلية: المفهوم والفلسفة والأهداف، الملتقى العربي الأول، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، صلالة سلطنة عمان، يومي 18-20 2003.
- 14- متولي محمد، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي في الفترة من 24-26 أبريل 2003.
- 15- عبد القادر بلعربي، مجاهد لعرج شيمة، فاطمة الزهراء معمر، "تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي الخامس، الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الإقتصاديات الدولية، جامعة سعيدة.

قائمة المصادر والمراجع

الرسائل والمذكرات العلمية:

- 1- أمانة، بن عبد ربه، الجزائر في عصر المعلوماتية 2003: حصيلة وآفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 2005-2006.
- 2- بن حامد أمينة، الحكومة الالكترونية، تجربة الجزائر للتحويل نحو الحكومة الالكترونية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- 3- رابح الوافي، محاولة إرساء الإدارة الإلكترونية في الجامعات المحلية دراسة حالة دائرة سيدي عيسى، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.
- 4- سهيلة مهدي، المكتبة الرقمية في الجزائر: دراسة للواقع وتطلعات المستقبل، رسالة ماجستير، في علم المكتبات: تخصص اعلام علمي وتقني، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
- 5- عبد الكريم عشور، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فيغير منشورة، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2009-2010.
- 6- عتيقة كواشي، اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية: دراسة تحليلية مقارنة، رسائل مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011.
- 7- عكوثي عبد القادر، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية، دراسة ميدانية بلدية العفرون، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005.
- 8- فؤاد حرز الله حسن، الحكومة الالكترونية في الجزائر: دراسة في إمكانية التطبيق رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2012-2013.
- 9- مختار حماد، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.

قائمة المصادر والمراجع

10- وافد يوسف، النظام القانوني للدفع الإلكتروني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

الملتقيات:

المواقع الإلكترونية باللغة العربية

1- اتصالات الجزائر في ورطة بسبب خطوط الهاتف والأنترنت " جريدة الفجر اليومية" متوفر في: <http://www.alfadjr.com/ar/economie226302html> تاريخ الاضطلاع 2017/03/05.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات، متوفر على:

<http://ins.onec.dz/bac> تاريخ الاضطلاع 2013/04/03.

3- الخدمات الإلكترونية للديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد متوفر على: <http://www.onefd.edu.dz> تاريخ الاضطلاع 2013/04/03.

4- الموسوعة الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة " جميع الخدمات التي يقدمها بريد الجزائر، متوفر على:

<http://iqtissad.blogspot.com/2013/02/algerie.poste.html> تاريخ الاضطلاع 2013/03/23.

5- انطلاق توسيع بطاقة الشفاء " جريدة الخبر اليومي " يوم 2013/02/02 متوفر على: <http://www.elkhabar.com/ar> تاريخ الاضطلاع 2013/04/09.

6- أولبصير، إسماعيل، الجزائر نيوز " مشروع الحكومة الإلكترونية حتمية اقتصادية بحاجة إلى إرادة سياسية عالية متوفر في:

7- http://www.dhazairnews.info/dialogue_le_12/02/2013 عبد القادر، بلعربي، مجاهد، لعرج

نسيمة، فاطمة الزهراء، معمري، "تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الخامس، الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة سعيدة، متوفر على الموقع:

<http://www.hournalcybrarians.info/inder.php?option=comcontentxview=article=663:ghazal.catid=267:researchesitemid=97>

www.egov.dpc. « electronecgovernoments » le16/03/2017 à 12.36.

8- بوابة المواطن، تسليم أولى بطاقات التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية متوفر على الموقع:

<http://www.djazairiss.com/echchods/14171> 2016/03/32 à 13.22.

9- بوابة المواطن " حول بطاقة الشفاء " متوفر على الموقع:

<http://www.elmouatin.dz/?larp> تاريخ الاضطلاع 2013/03/18.

10- شهرزاد، بوهني، البلدية الالكترونية بالعربية ضمن الحكومة الالكترونية، مركز التكنولوجيات

المتقدمة، الجزائر متوفر في:

<http://www.Esla.dz/mjls/indexphp?option=com> تاريخ الاضطلاع 2013/03/05.

11- من أجل إدارة قوية من المواطن " بوابة المواطن متوفر على الموقع:

<http://www.elmouatin.dz> تاريخ الاضطلاع 2013/04/03.

12- وزارة العدل الجزائرية متوفر على:

<http://arabic.mjjustice.dz> تاريخ الاضطلاع 2013/04/22.

الكتب باللغة الفرنسية:

1- zhiyuan fang, Gouvernement in digital era : concept practice
Développement international, journal of the internet and management vol,no2,
2002 .

guide du nouveau bachelier 2008 ministère de l'enseignement supérieure et de la
recherche scientifique , 2008.

المواقع باللغة الأجنبية:

1. OCLC Numérisation : procédés de balayage [en ligne].[10-10-2005]
disponible sur le lien : <http://www.ocle.org/ca/fr/policies/copyright/default.htm>.

2. Numérisation des bibliothèques : les modes de numérisation [en ligne][10-
10-2005] disponible sur le lien :

<http://www.culturegouv.fr/mrt/numérisation/fr/du/1imagehtm#01>

قائمة الملاحق

عصرنة المرفق العام (ملحق رقم 01)

من بين أهم الانجازات لعصرنة المرفق العام هي رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به، وهو ما مكن المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل وكذا مكن الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12 خ مباشرة عبر خدمة الانترنت والحصول عليه من الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.

أما فيما يتعلق بملف ترقيم المركبات وتقليص أجال إصدارها وتسليمها من طرف المصالح المختصة على المستوى المحلي والقضاء على ظاهرة بيروقراطية تم اتخاذ جملة من الإجراءات قصد وضع قاعدة المعطيات المركزية والمحلية الخاصة ببطاقات ترقيم المركبات التي تحتوي على المعطيات الوطنية ومجموع المواصفات التقنية للمركبات التي تتواجد ملفاتها على مستوى الولايات والدوائر إذ يتم الرجوع إليها في جميع الملفات ذات الصلة.

- تعميم عملية استخراج جواز السفر البيوميترى من طرف جميع بلديات الوطن ولهذا المهمة تم تكوين أعوان يشتغلون في مصلحة جواز السفر البيوميترى لهذه البلديات.
- إصدار بطاقة التعريف الوطنية البيوميترية من البلديات بأخذ البيانات البيوميترية لمترشحي شهادة البكالوريا دورة 2016 كمرحلة أولى.
- إمكانية المواطن التسجيل لعملية الحج عبر بوابة وزارة الداخلية والجماعات المحلية وموقعها الإلكتروني أو على مستوى أي بلدية.

- رقمنة بطاقيات إدارتي الضرائب و أملاك الدولة و صناديق التقاعد و التأمينات الاجتماعية (تعليمية الوزير الأول رقم 292 المؤرخة في 21 سبتمبر 2015). على أن تعمل مستقبلا مختلف القطاعات الوزارية و فروعها المحلية للارتقاء إلى مستوى أفضل يمثل في إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية على مستوى جميع الإدارات عبر القيام بالتشاور مع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بوضع الروابط الضرورية مع مستويات التأهيل و التتبع المناسبة.
- تعميم إصدار بطاقات التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية على مستوى جميع بلديات الولاية تطبيقا للتعليمية رقم 826 المؤرخة في 11 سبتمبر 2016 الصادرة عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.
- إصدار رخص السياقة على مستوى البلديات ابتداء من تاريخ 18 سبتمبر 2016 تطبيقا لمحتوى البرقية رقم 827 المؤرخة في 11 سبتمبر 2016 الصادرة عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

تخفيف الإجراءات الإدارية و تقريب الإدارة من المواطن

- تعمل وزارة الداخلية و الجماعات المحلية على تسريع رفع العراقيل البيروقراطية لضمان تطبيق تخفيف الإجراءات الإدارية، حيث يتم العمل على الدفع بشكل أكبر بوتيرة عصرنة المرفق العمومي، و التنفيذ الفعلي لأخر القرارات الحكومية الهادفة لتحسين أداء الإدارة العمومية، إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية قصد التخفيف من حجم الملفات الإدارية، و تهدف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية من وراء قيامها بهذه العملية إلى تفعيل جميع الآليات العصرية لتجسيد الإدارة الالكترونية و من ثم المساهمة في تخفيف حجم الملفات المطلوبة من المواطن و تسهيل مساعيه اليومية و تحسين عمل و أداء الإدارات العمومية

قائمة الملاحق

خدمة له و من أهم الإجراءات المتخذة ن قبل وزارة الداخلية و الجماعات المحلية لمحاربة كل أشكال البيروقراطية التي تعرقل حصوله على الوثائق الإدارية في الوقت المناسب نوردها كمايلي :

- تمديد مدة صلاحية جواز السفر البيوميترى من 05 إلى 10 سنوات.
- تقليص عدد الوثائق الإدارية الصادرة عن مصالح الحالة المدنية من 29 إلى 14 وثيقة.
- إلغاء شرط المصادقة على نسخ الوثائق الأصلية المسلمة من طرف الإدارات العمومية.
- تمديد أجل صلاحية عقد الميلاد إلى 10 سنوات بعدما كان سنة واحدة من قبل.
- إلغاء تحديد اجل صلاحية شهادة الوفاة بعد ما كان سنة واحدة من قبل أصبح غير محدد الأجل.

- تكفل إدارة الحالة المدنية (البلديات) بالتنسيق مع السلطات القضائية و المختصة بطلبات المواطنين الراغبين في تصحيح الأخطاء المكتشفة في وثائق الحالة المدنية الخاصة بهم و القيام بإجراءات تصحيحها عوضا عنهم و بالتالي تخليص المواطنين من عناء التنقل بين البلدية و المحكمة.
- تنديد أجل التصريح بالولادات و الوفيات بالنسبة للمواطنين بالجنوب إلى 20 يوما بدل من يوم واحد كما كان معمول به من قبل.

- إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية المرسوم التنفيذي رقم 2004/15 المؤرخ في 27 جويلية 2015.

- إعفاء الأولاد الأقل من 19 سنة من تقديم شهادة الإقامة ضمن الوثائق المطلوبة للحصول على الوثائق الإدارية التي تصدرها الجماعات المحلية.

- تحويل إصدار بطاقة التعريف الوطنية إلى البلديات بتاريخ 22 نوفمبر 2015.

- تحويل إصدار بطاقة ترقيم المركبات إلى البلديات ابتداء من 13 ديسمبر 2015.

- إلغاء شهادة الكفاءة في تكوين ملف طلب تجديد رخصة السياقة.

قائمة الملاحق

- البدء في التحضير لتحويل إصدار رخص السياقة على مستوى البلديات.
- كل إصدار للوثائق الخاصة بالمركبات (بطاقة الترخيم، بطاقة المراقبة، شهادة التأكيد، شهادة الكفاءة) يدرج بصفة آلية و آنية ضمن قاعدة البيانات الوطنية.
- الترخيص بمواصلة بصفة استثنائية و انتقالية باستعمال النماذج القديمة لمطبوعات الحالة المدنية المدونة باللغة الفرنسية لاستعمالها في الخارج.

أجال إصدار الوثائق:

- إلزامية إصدار الوثائق الآتية في نفس اليوم.
- رخص السياقة.
- شهادة الكفاءة.
- بطاقة المراقبة.
- بطاقة الترخيم (البطاقة الرمادية) بالنسبة للمركبات المنتقاة لدى الوكلاء المعتمدين والمرقمة في الولاية.
- مواصلة إصدار بطاقة الترخيم للمركبات على مستوى البلديات طبقا للبرقية الوزارية رقم 1614 المؤرخة في 06 ديسمبر 2015 بالإضافة إلى استمرار الدوائر في إصدار هذه الوثيقة.
- إلغاء مستخرج من عقود الميلاد رقم 13 و بطاقة الإقامة من ملف طلب نسخة طبق الأصل نظرا لوجودها في الملف النظامي القاعدي لدى المصلحة التي أصدرت النسخة الأصلية من بطاقة الترخيم.

قائمة الملاحق

- أما بالنسبة للحصول على نسخة طبق الأصل يجب أن تتضمن الوثائق التالية: نسخة من بطاقة التعريف الوطنية و التصريح بالسرقة أو الضياع و الطابع الضريبي بالنسبة للجهة الإدارية التي أصدرت بطاقة الترخيم (الولاية، الدائرة أو البلدية).
- إلغاء فاتورة الشراء بالنسبة لترقيم المركبات الجديدة المنتقاة لدى الوكلاء المعتمدين أو المركبات أو الشركات التركيب المتواجدة في الجزائر ، كون هذه الوثيقة تتضمن نفس المعلومات التي يحتوي عليها عقد البيع الموجود في ملف طلب الترخيم.
- إلغاء مستخرج من عقود الوفاة في ملف الترخيم في حالة وفاة مالك المركبة باعتبار أن الفريضة موجودة في الملف القاعدي.
- إلغاء إجراء التصديق على استمارة طلب بطاقة الترخيم (البطاقة الرمادية).
- وضع تحت تصرف الذين يهمهم الأمر نموذج عقد بيع المركبات موحد و الذي يمكن استخراجه مباشرة من موقع انترنت لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية www.interieur.gov.dz
- رخص السياقة: تقرر إعفاء المواطنين من تقديم شهادة الكفاءة التي كانت مشترطة بمناسبة طلب تحديد هذه الوثيقة بسبب انقضاء مدة صلاحيتها أو تغيير الإقامة، حيث أسندت مهمة التأكد من صحة المعلومات الخاصة بصاحب الطلب إلى الإدارة المعنية فيما بينها و هو الإجراء الذي تضمنه الإرسال رقم 2329 المؤرخ في 06 سبتمبر 2015.
- إضافة عبارة GPL/C على بطاقة ترقيم المركبات التي تم تجهيزها بنظام استعمال غاز البترول المميع كوقود و على هذا الأساس يشترط تقديم ملف إداري لدى المصلحة المختصة بترقيم المركبات طبقا للبرقية الوزارية رقم 3224 المؤرخة في 22 ديسمبر 2015.
- للقضاء على ظاهرة التأخر في الرد على طبقات التأكد ترقيم المركبات المحولة ما بين الولاية تم اتخاذ حملة من الإجراءات:

- عملية طلب التأكد بترقيم المركبة المحولة إلى ولاية أخرى عن طريق البطاقة الوطنية.
 - طباعة شهادة التأكد الخاصة بترقيم المركبة بمجرد الحصول على الرد من البطاقة الوطنية وتحفظ هذه الشهادة بالملف القاعدي للطالب.
 - تحويل المعطيات الخاصة بالمركبات و مالكيها في البطاقة المحلية إلى قاعدة المعطيات الوطنية بصفة آلية بمجرد ترقيم المركبة عن طريق شبكة ربط ذات التدفق العالي.
 - الاحتفاظ في قاعدة المعطيات الوطنية و الولائية بكل المعلومات المرتبطة بالمركبة طوال عمرها.
- كل هذه الإجراءات تضمنتها المذكرة الوزارية رقم 4606 المؤرخة في 02 جوان 2014.
- تجدر الإشارة أنه خلال الأيام القليلة المقبلة تشجع وزارة الداخلية في تزويد البلديات مقر الولاية بالعتاد البيوميترى لتمكينها من الإنطلاق في آخر البيانات للمواطنين الراغبين في الحصول على جواز السفر.

أما بالنسبة للبلديات مقر الدوائر فسوف يحول لها العتاد الموجود حاليا على مستوى الدوائر.

الاستبانة الخاصة بالدراسة (المحلق 2)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة مولاي الطاهر

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص تسيير إدارة الجماعات المحلية

تحية طيبة وبعد

تقوم الباحثة بدراسة ميدانية عنوانها "تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية (دراسة ميدانية بلدية سعيدة)"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تسيير إدارة الجماعات المحلية لدى يرجى التكرم بتعبئتها بأمانة ودقة وموضوعية، إذ أن نتائجها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شكرا لحسن تعاونكم

الباحثة: عوني نادية

قائمة الملاحق

البيانات الأولية : ضع العلامة (x) في الخانة المناسبة

1- الجنس :

ذكر أنثى

2- العمر:

اقل من 25 سنة من 25 إلى 35 سنة من 35 إلى 45 سنة 45 فما فوق

3- المؤهل العلمي :

ثانوي بكالوريا ليسانس شهادة عليا

4- عدد سنوات الخبرة :

أقل من 5 سنوات من 05 إلى 10 سنوات

من 10 إلى 15 سنة من 15 سنة فما فوق

5- عدد الدورات التدريبية :

لم ألتحق بأي دورة تدريبية دورة تدريبية واحدة

دورتان تدريبيتان ثلاثة دورات أو أكثر

قائمة الملاحق

أسئلة خاصة بموظفي بلدية سعيدة

جدول رقم 1: يرجى وضع إشارة (x) في المكان الذي تراه مناسباً

الدرجة	الدرجة				الرقم	أسئلة خاصة بموظفي الإدارة المحلية (البلدية - الدائرة)
	عالية جداً	عالية	متوسطة	قليلة		
					01	كيف ترى نسبة توزيع المعلومات داخل الإدارة المحلية في نظركم
					02	كيف تقيم درجة إنجاز أعمالكم الإلكترونية من ناحية (الوقت والجهد والتكلفة)
					03	كيف ترون نوع الخدمة المقدمة للمواطنين
					04	ما درجة استيعاب الهيكل التنظيمي أثناء تطبيقكم للأسلوب الإلكتروني
					05	ما نسبة رضا المواطنين أثناء تطبيقكم للأسلوب الإلكتروني
					06	ما مدى فعالية التطبيق الإلكتروني في التخفيف من عمليات الأرشفة والترتيب والبحث
					07	ما هي نسبة اعتمادكم على الوسائل الإلكترونية المتطورة داخل الإدارة المحلية
					08	ما درجة توفير القوانين والتنظيمات التشريعية لهذا التطبيق الإلكتروني الجديد
					09	ما درجة تقليص الإجراءات و المعاملات بعد تطبيق الإدارة الإلكترونية
					10	ما درجة استيعاب الموظفين لهذا التطبيق الجديد بعد الدورات التكوينية

قائمة الملحق

جدول رقم 2: يرجى وضع إشارة (x) في المكان الذي تراه مناسباً

الدرجة					الرقم	أسئلة خاصة بالمواطنين المستفيدين من الخدمات داخل الادارة المحلية
قليلة جدا	قليلة	متوسطة	عالية	عالية جدا		
					01	ما درجة مقارنة المعاملات بين الادارة التقليدية والادارة الالكترونية
					02	ما درجة قضاء التطبيق الالكتروني لمشكل البيروقراطية
					03	ما درجة تحقيق التطبيق الالكتروني للشفافية والسرية المطلوبة في العمل الاداري
					04	ما درجة مساعدة التطبيق الالكتروني في إختصاره للبعد الجغرافي والزماني داخل الادارة المحلية
					05	ما مدى تقييمك للتطبيق الالكتروني من حيث تخفيف الوثائق المطلوبة
					06	ما نسبة رضا المواطنين أثناء التطبيق الالكتروني الجديد
					07	ما مدى مساهمة التطبيق الالكتروني في تخفيف العادات السلبية كالرشوة والمحسوبية والمحاباة
					08	ما درجة توزيع المعلومات في نظركم
					09	ما درجة طموحكم في عصنة الادارة الالكترونية داخل الادارة المحلية
					10	ما نسبة مساهمة الادارة الالكترونية لبناء مجتمع رقمي

قلمة الأشكال والحلول والمصير

قائمة الأشكال والجداول والصور

1/- قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية	48
02	مجالات الإدارة الإلكترونية	63
03	مراحل التوعية الهادفة (التهيئة).	76
04	نافذة برنامج spss V 18.0	93
05	مربع الحوار بعد الترميز	93

2/- فهرس الصور:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقطع فضائي لموقع بلدية سعيدة- المصدر Google Earth	83

قائمة الأشكال والجدول والصور

3- فهرس الجداول

الرقم	العنوان	ص
01	توزيع العينة حسب الجنس	95
02	توزيع العينة حسب السن	96
03	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	97
04	توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة	98
05	توزيع العينة حسب عدد الدورات التدريبية	99
06	يمثل تحليل إجابات عينة الدراسة	100
07	نسبة توزيع المعلومات داخل الإدارة المحلية	102
08	تقييم درجة إنجاز أعمالكم الالكترونية من ناحية (الوقت والجهد والتكلفة)	103
09	نوع الخدمة المقدمة للمواطنين	103
10	درجة استيعاب الهيكل التنظيمي أثناء تطبيقكم للأسلوب الالكتروني	104
11	نسبة رضا الموظفين أثناء تطبيقكم للأسلوب الالكتروني	104
12	مدى فعالية التطبيق الالكتروني في التخفيف من عمليات الأرشفة والترتيب والبحث	105
13	نسبة اعتمادكم على الوسائل الالكترونية المتطورة داخل الإدارة المحلية	105
14	درجة تقليص الإجراءات والمعاملات بعد تطبيق الإدارة الالكتروني	106
15	درجة توفير القوانين والتنظيمات التشريعية لهذا التطبيق الإدارية الالكترونية الجديد	106
16	درجة استيعاب الموظفين لهذا التطبيق الجديد بعد الدورات التكوينية	107
17	درجة مقارنة المعاملات بين الإدارة التقليدية والإدارة الالكترونية	108
18	درجة قضاء التطبيق الالكتروني لمشكل البيروقراطية	108
19	درجة تحقيق التطبيق الالكتروني للشفافية والسرية المطلوبة في العمل الإداري	109
20	درجة مساعدة التطبيق الالكتروني في اختصاره للبعد الجغرافي والزمني داخل الإدارة المحلية	110
21	نسبة تخفيف الوثائق المطلوبة	110
22	نسبة رضا المواطنين أثناء التطبيق الالكتروني الجديد	111
23	مساهمة التطبيق الالكتروني في تخفيف العادات السلبية كالرشوة والمحسوبية والمحاباة	111
24	درجة توزيع المعلومات	112
25	درجة طموح المواطنين في عصنة الإدارة الالكترونية داخل الإدارة المحلية	112
26	نسبة مساهمة الإدارة الالكترونية لبناء مجتمع رقمي	113
27	اختبار اعتدالية التوزيع: كولموغروف سمينروف	113
28	يمثل حساب معامل الارتباط	114
29	نتائج الانحدار بين المتغير المستقل والمتغير التابع	115
30	تحديد من السبب في المعنوية	115
31	نتائج التحليل ANOVA	116

الفهرس

البسمة

شكر و عرفان

إهداء

أ.....	مقدمة:
12.....	الفصل الأول: التأسيس المعرفي لرقمنة الإدارة المحلية
12.....	مقدمة الفصل
13.....	المبحث الأول: ماهية الرقمنة
13.....	المطلب الأول: مفهوم الرقمنة والمواد المكونة لها
16.....	المطلب الثاني: أشكال الرقمنة وأهم أهدافها
21.....	المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التطبيق الرقمي
24.....	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية
24.....	المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية وأهم مبرراتها
29.....	المطلب الثاني: وظائف ومقومات الإدارة المحلية
33.....	المطلب الثالث: الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية الإدارية
44.....	المبحث الثالث: تحول الإدارة العامة التقليدية للأسلوب الإلكتروني
44.....	المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية والأسباب الداعية للتحول
46.....	المطلب الثاني: مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية
48.....	المطلب الثالث: أهداف وأهمية الإدارة الإلكترونية
51.....	خلاصة و استنتاجات:
53.....	الفصل الثاني: واقع التجربة الرقمنة في الإدارة المحلية الجزائرية
53.....	مقدمة الفصل
54.....	المبحث الأول: الأبعاد القانونية لمشروع الجزائر الإلكترونية
54.....	المطلب الأول: التشريعات و التنظيمات الخاصة بالرقمية
57.....	المطلب الثاني: مشروع الجزائر الإلكترونية 2009-2013
59.....	المطلب الثالث: إستراتيجية مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 و أهدافها
61.....	المبحث الثاني: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية و أهم نماذجها
61.....	المطلب الأول: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجزائر
63.....	المطلب الثاني: أهم نماذج تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجزائر
70.....	المطلب الثالث: بعض مشاريع التطبيق الإلكتروني بالجزائر
73.....	المبحث الثالث: تحديات الرقمنة في الإدارة المحلية الجزائرية و أهم معوقاتها

73.....	المطلب الأول: تحديات التطبيق الرقمي في الإدارة المحلية الجزائرية
74.....	المطلب الثاني: معوقات الرقمنة في الإدارة المحلية الجزائرية
79.....	خلاصة و استنتاجات:
81.....	الفصل الثالث: تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية (دراسة ميدانية بلدية سعيدة)
81.....	مقدمة الفصل
82.....	المبحث الأول: تقديم عام لمقر بلدية .
82.....	المطلب الأول: تعريف بلدية سعيدة.
85.....	المطلب الثاني: مشروع الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة
86.....	المطلب الثالث: المهامات المخولة لبلدية سعيدة
92.....	المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان
92.....	المطلب الأول: تصميم بيانات الدراسة و التأكد من ثباتها
102.....	المطلب الثاني: محور الأسئلة المتعلقة بموظفي الإدارة المحلية
108.....	المطلب الثالث: محور الأسئلة المتعلقة بالمواطنين المستفيدين من الخدمات داخل الإدارة المحلية
119.....	المبحث الثالث: استراتيجيات ترشيد الإدارة المحلية
119.....	المطلب الأول: ترشيد الإدارة المحلية وفق المقاربة التشاركية
122.....	المطلب الثاني: ترشيد الإدارة المحلية وفق مقاربة الهندرة
127.....	المطلب الثالث: ترشيد الإدارة المحلية وفق سياسات الإصلاح
133.....	خاتمة:
136.....	قائمة المصادر والمراجع:
144.....	قائمة الملاحق
155.....	قائمة الأشكال والجداول والصور
158.....	الفهرس الملخص

الملخص

تعالج هذه الدراسة موضوعا في غاية الأهمية وهو الرقمنة، وعلاقتها بالإدارة المحلية عن طريق التأسيس المعرفي لكل منهما، ونذكر الأسباب الداعية من تحول إدارة تقليدية إلى إدارة عامة إلكترونية، ثم التطرق إلى واقع التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية انطلاقا من الأبعاد القانونية والتنظيمية التي ترصد مشروع الجزائر الإلكترونية وأهم نماذج تطبيقاتها في بعض القطاعات، ثم إسقاط هذه الدراسة على وزارة الداخلية والجماعات المحلية التي سارعت إلى عصنة قطاعها بالوسائل التقنية الحديثة. وهذا ما أكدته الدراسة التي أجريت ببلدية سعيدة، والتي خلصت في الأخير بأن الرقمنة بالفعل تساهم في تسيير الإدارة المحلية.

الكلمات المفتاحية:

الرقمنة، الإدارة الإلكترونية، الإدارة المحلية، البلدية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

Abstract

This Study is being addressed important subject it's the digitization; and its relationship with the local administration tough the knowledge of each of them.

Let us mentioned the real reason for the shift from the traditional administration use to the digital. And le us touch the reality of the Algerian digital experience with local administration; based on the legal and regulatory dimension that mention the Algerian digital project and the most important mod.

We dropped this study on the ministry of the interior and local groups that have modernized it s sector with new technical means. And we get saida municipality as case we concluded that we can adopt digitization to contribute to the optimal management of local administration.

Keywords: digitalisation; e = administration; local administration; municipalit 

R sum 

La pr sente  tude traite un sujet majeur, qui est la num risation et ses relations avec l'administration locale, gr ce   la consolidation acad mique de chacun d'entre eux. Nous mentionnons les raisons de la modification d'une administration traditionnelle   une administration  lectronique g n rale, puis passons   la r alit  de l'exp rience num rique dans l'administration locale alg rienne des dimensions juridiques et organisationnelles qui surveillent le projet d'Alg rie  lectronique et Les mod les les plus importants de ses applications dans certains secteurs. En outre, nous d duisons l' tude sur le minist re de l'Int rieur et les Groupes locaux qui ont h te de moderniser son secteur avec des moyens techniques modernes. Cela a  t  confirm  par la recherche men e dans la municipalit  de Saida, qui a finalement conclu que la num risation contribue r ellement   la gestion de l'administration locale.

Mots-cl s: Num risation, Administration  lectronique, Administration Locale, municipalit , Technologie de l'information et de la communication (TIC).